

لِكُلِّ مُتَسَوِّلٍ كُلُّ بَرَاقِينَ

٩

الفِيْسِرُ الْعَرَبِيُّ

الْمُسَمَّاَبُ :

النَّصَارَةُ وَالْتَّذْكِرَةُ فِي عِلْمِ الْجَارِيَّاتِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَرَبِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَمَ لِهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشِّيخِ الدَّكْتُورِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُغَfir

حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ وَدَرَاسَةُ

الْعَزَّزِيِّ الدَّائِرِيِّ الْفَرَيَاطِيِّ

كُلُّ بَرَاقِينَ

لِلْشَّهِيرِ الْعَرَبِيِّ بِالْقَاهِرِ

الفِيْسَةُ الْعَرَبِيُّ

الْمَسَاهَبُ

الشَّجَرَةُ وَالثَّدْرُ لِلْعِلَمِ الْجَدِيدِ

ح مكتبة دار المنهج لـنشر و توزيع ، ١٤٢٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية لـأثناء النشر

العربي ، عبد الرحيم بن الحسين

ألفية العراقي المسماة بـأنبصرة والـشتركة في عموم الحديث . /

عبد الرحيم بن الحسين العراقي ؛ العربي اندائز القرضاوي - ترجمة ،

١٤٢٨ هـ

٢٠٨ ص؛ ٢٨x٢١ سم

ردمك : ٣ - ٥ - ٩٥٥٧ - ٩٩٦٠

١ - الحديث - مصطلح ٢ - علوم الحديث أ - القرضاوي ، العربي

الدائز (محقق) ب - العنوان

١٤٢٧/٧٢٦١ ديوى ٢٣٠

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهج بالرّازح

الطبع الثانية

١٤٢٨ هـ

(مصححة)

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٨ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خططي مسبق من الناشر.

مكتبة دار المنهج للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
فانق ٤٠٢٥٥٢ - فاكس ٤٠٢٦٩٨ - ص ٥١٩٩٩ ١١٥٥٣ الرياض
الفروع: طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت ٣٣٢٠٩٥
طريق الأمير سعد بن عبدالعزيز (خرج ١٥) ت ٤٤٥٦٢٩
المدينتين التربوية - طريق سلطانة ت ٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكتبة الحكومة - الشامية ت ٥/٥٧٣٩٨

سَلِيلَةُ الْمُهْسِنِينَ لِكِتَابِ الْمَهَاجِ لِلْبَشَرِ فَالْتَوْزِيعُ بِالْأَرْضِ ٩

الْفِيْضُ الْعَرَقِيُّ

الْمُسَمَّاةُ :

الْبَصَرَةُ وَالْتَذَكْرَةُ فِي عَوْرَةِ الْجَنَاحِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ
أَبِي الْفَضِيلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ حَسَنِيِّنِ الْعَرَقِيِّ الشَّافِعِيِّ

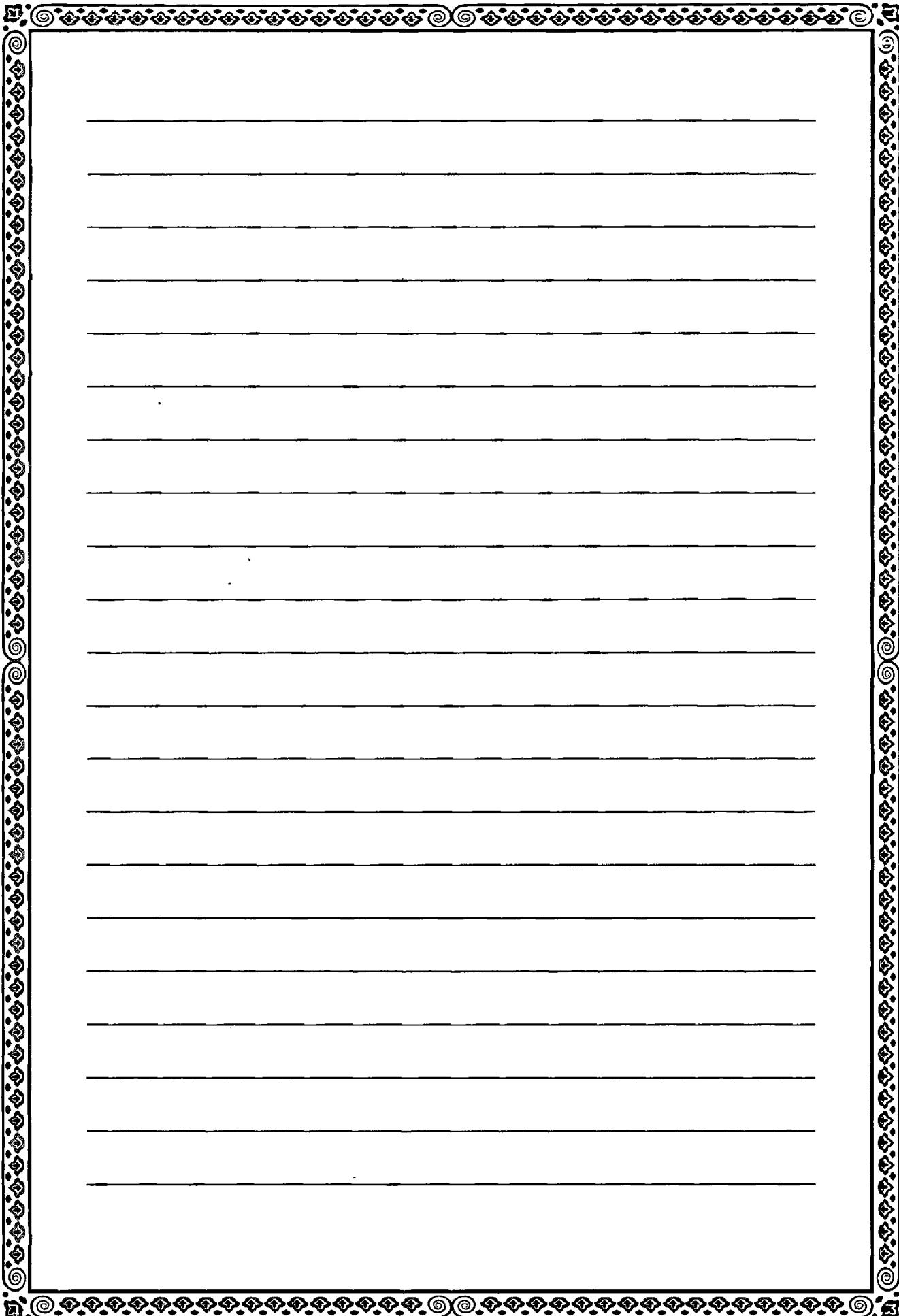
ت ٨٠٦ هـ

قَدَمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا
فَضِيلَةُ شِيخِ الدَّكْتُورِ
عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْرَالرَّحْمَنِ الْخَنِيرِ
حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ وَدَرَاسَةُ
الْعَرَقِيِّ الدَّائِرِ الْفَرَيَاطِيِّ

مَكْتَبَةُ الْمَهَاجِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ بِالْأَرْضِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا في الفيضة العراقية

١- «أشتملت على تقول بجيبة، ومسائل غريبة، وحدود مبنية،
وموضوعات بدעיתة، من كثرة عالمها، ووجاهة نظمها»

ذكرها الأزهاري
(ت ٩٣٦ هـ)

٢- «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثية، وقد سارت
بها الرُّكبان في كل مكان وزمان»

عبدالجعف الكتباني
(ت ١٢٨٢ هـ)

مُقدَّةٌ فَضِيلَةٌ لِلشَّفَعِيِّ الْكَوَافِرِ عَبْدُ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْرَةَ اللَّهِ الْخَضِيرِ حَفَظَهُ اللَّهُ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن علم مصطلح الحديث، من أشرف العلوم، لأنّه وسيلة إلى تمييز المقبول والمردود من سنة المصطفى ﷺ - ولست بقصد الحديث عن أهمية السنة النبوية ومكانتها؛ لأنّ هذا الموضوع، ألفت فيه المؤلفات، وكثرت فيه المقالات - فإذا كان علم المصطلح هو الوسيلة الوحيدة لإثبات ما ينسب إلى النبي ﷺ أو نفيه، اتضحت أهميته بل ضرورته، لسلامة الاحتجاج بالسنة المطهرة.

ولكثرة ما صنف في هذا العلم من كتب مطولة ومختصرة، منظومة ومنتورة، من قبل المتقدمين والمتاخرين والمعاصرين، كثرة يجعل طالب العلم المبتدئ يختار في اختيار ما يدرسه من كتب هذا الفن، فكثر سؤال طلاب العلم عن الترتيب والتدرج في دراسة هذه الكتب، كغيره من الفنون التي صنف العلماء كتبها، ملاحظين مستويات الطلاب، حيث جعلوهم على طبقات، وجعلوا لكل طبقة ما يناسبها من المؤلفات.

وكنت أنسح الطالب المبتدئين بالبداية بكتاب «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ لأنّه متن متين شامل مختصر، حاوٍ لكثير مما يحتاجه الطالب في هذه المرحلة، على أن يقرأه على أحد الشيوخ المتقنيين، الذين يحسنون التعامل مع الطلاب في هذه السن، ويقرأ ما كتب عليها من شروح وحواشٍ، ويسمع ما سجل عليها من دروس.

مُقْرَرَةٌ فَضِيلَةٌ لِلثَّقَةِ الْكَتَبِ عَبْدُ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَظِيمِ حَفَظَهُ اللَّهُ

ويُكثُر في هذه المرحلة - مع ذلك - من حفظ المتنون المجردة؛ كال الأربعين، والعمدة، والبلوغ، وغيرها.

ولا مانع أن يتمرن، فيبدأ بتخريج بعض الأحاديث، تخريجاً مختصراً تحت نظر وإشراف أستاذ متمنّ، يوجّهه ويسدّده.

ثم يرتقي بعد ذلك إلى ما يناسب الطبقة الثانية، والكتاب المرشح عندي هو كتاب «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ويصنع فيه نظير ما صنع في النخبة، بقراءة الشروح والحوashi، وسماع الأشرطة، والسؤال عما يشكل عليه.

وفي هذه المرحلة يبدأ بحفظ المتنون بأسانيدها، ويحرص على حفظ السلسل المشهورة، التي يروى بواسطتها كثير من الأحاديث.

ومع ذلك يستمر في التخريج، ويكثر منه، وينظر في الأسانيد من خلال كتب الرجال المختصرة؛ كالتفريغ، والكافر، والكافر، والخلاصة، ونحوها. ويعرض عمله على شيخ معروف من شيوخ الفن.

ويكون عمله من تخریج ودراسة للتمرين، لا للنشر كما يفعله بعض الطلاب الذين تعجلوا النتائج، ثم ندموا على ذلك.

ثم يرتقي الطالب إلى المرحلة التي تليها؛ والكتاب المرشح عندي لهذه الطبقة هو «ألفية العراقي» الشهيرة، التي نظم فيها الحافظ العراقي علوم الحديث، لابن الصلاح، وزاد عليه ما يحتاجه طالب العلم، مما أغفله ابن الصلاح.

وهذه الألفية كتب الله لها القبول، فلا تكاد تقرأ ترجمة عالم بعد تأليفها، إلا وتجد في ترجمتها ومن بين محفوظاته ومقرؤاته، ألفية العراقي؛ لإمامتها مؤلفها، وجودة نظمها، وما حوتة واشتملت عليه مما يحتاجه طالب الحديث.

ولا أرى ما يدعو إلى تفصيل القول والحديث عن أهميتها ومزاياها وثناء العلماء عليها وعلى مؤلفها، فقد تحدثت عن ذلك بشيء من التفصيل، في مقدمة تحقيري على النصف الأول من فتح المغيث للسخاوي - أطول شروحها -، والذي يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

إذا أتقن الطالب النخبة، واختصار الحافظ ابن كثير لعلوم الحديث، ثم سمت همه إلى ألفية العراقي، وحفظ منها ما يحتاج إليه إن قصرت همه عن حفظ جميعها وقرأ شروحها، بدءاً من شرح ناظمها، ثم شرح الشيخ زكرياء الأنصاري، وهو - على اختصاره - فيه فوائد ولطائف تفرد بها، ثم ختم بشرح السخاوي «فتح المغيث»، الذي يستحق أن يسمى موسوعة المصطلح، مع إكثاره في هذه المرحلة من حفظ الأحاديث بأسانيدها، وتخریج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، بمراجعة كتب الرجال التي تعنى بنقل أقوال الأئمة في الرواية جرحاً وتعديلأً، ولا ينسى - مع ذلك مراجعة كتب المصطلح الأخرى؛ كتدريب الراوي للسيوطى، وتوضيح الأفكار للصناعي، وغيرها. ومع ذلك يعنى بقراءة ودراسة ما يكتبه العلماء المهتمون بنقل أقوال الأئمة الذين عليهم المعول في هذا الشأن؛ ككتب ابن رجب، وكتب العلل.

إذا سار على هذا المنهج، وأكثر من الحفظ للمتون والأسانيد والسؤال عما يشكل عليه، ملخصاً في ذلك كله الله عَزَّ وَجَلَّ، صارت لديه الأهلية بإذن الله تعالى، للمشاركة في هذا العلم العظيم، ومع كثرة الممارسة والنظر في كتب الأئمة ومحاكاتهم في أحكامهم، والنظر في دقائق علومهم، يتأهل للحكم بالقرائن على طريقة المتقدمين الذي ينادي به بعض الغورين على هذا العلم.

إذا تقرر هذا. فإن ألفية - ونحن بصدده التقديم لها - قد طبعت مراراً قدیماً وحديثاً، ولا مانع من الإشارة إلى بعض طبعاتها باختصار.

١ - طبعت سنة ١٣٠٠هـ في المطبع الفاروقى بدھلی، باهتمام الأستاذ أبي سعيد الھزاوري، مزينة بحواشٍ مفيدة ونافعة منتقاة من شروحها.

٢ - ثم طبعت في مدينة الرباط بالمغرب.

٣ - ثم طبعها الشيخ محمد حامد الفقى سنة ١٣٧٢هـ ضمن مجموع أسماء «نفائس»، ومعها العمدة والتدرمية والحموية.

٤ - ثم طبعت بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر، وأخيه علي محمد

شاكر، ضمن مجموع أسمياه «من الروائع»، يضم الكتب التي اشتمل المجموع السابق «نفائس».

٥ - ثم طبعت في باكستان، باسم «المقاصد المهمة ومعها التعليقات الأثرية على المقاصد المهمة من الألفية» بقلم الأستاذ أبي الشفيف محمد رفيق الأثري، وذلك سنة ١٩٦٨ م.

وأعقب ذلك وتخيله نشرات كثيرة، لكن هذه أشهر ما وقفت عليه.

ومع هذا كله، فالكتاب يحتاج إلى مزيد عناية، بمقابلتها على نسخها الأصلية، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من فك عبارة مستغلقة باختصار، وضبطها بالشكل. وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض النسخ للقيام بهذا العمل لمسيس الحاجة إليه، وكثرة سؤال الطلبة عنه، فلم يتيسر ذلك لكثرة المشاغل، ثم أطلعني الشيخ عبد الله بن محمد السنان، صاحب دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، على نسخة محققة، تولى تحقيقها الشيخ العربي الدائز الفرياطي، وطلب مني التقديم لها إحساناً للظن بي، فاطلعت على أبيات الألفية التي كتبت بخط جميل بديع، وضبطت ضبطاً متقناً.

وقدم المحقق لها بمقدمة جامعة مختصرة بأسلوب جميل واضح، فسرّني جداً ما قام به المحقق، وأرى أنه عمل متقن يمكن أن يعتمد عليه من أراد حفظ الألفية وضبطها.

أسأل الله - جل وعلا - أن ينفع بها، وأن يجزل المثبتة لمحققها وناشرها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه.

كـتـبـه

عبد الكـرـيمـ بنـ عبدـ اللهـ الخـضـيرـ

عـفـاـ اللـهـ عـنـهـ

مُقَرَّرَةُ الْأَصْبَعَةِ الْثَّانِيَةِ

الحمد لله على توفيقه وتأييده الواسع، والشكر له كفاء ما أولى من هاطل جوده المتواли، وكرمه المتتابع، وأصلي وأسلم على نبينا محمد بن عبد الله، أول مشفع وشافع، وعلى آله وأصحابه الذين طلعوا في سماء الدين الحنيف بدوراً سواطع، وعلى كل من كان لسبقهم ومزيتهم شاهداً، ولمنهجهم القويم يتابع، يجمع إلى العمل الصالح العلم النافع.

وبعد؛

فقد كان من جملة توفيق الله لي، وجميل صنعه بي أن يسر لي سبيل العناية بكتاب «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» المشهورة بين الناس بـ«الفية العراقي في المصطلح» التي نظم فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وخدمه خدمة جليلة خلدت في العالمين ذكره، وأوجبت على الطالبين شكره، فقمت بتحقيقها وإخراجها معتمداً على أصول عتيقة صحيحة، وعلقت عليها تعليقات لطيفة، وقدمت بين يديها نبذة واسعة في التعريف بقيمتها ومتزلتها بين المنظومات في فنها، وما ادخرت وسعاً في تصحيحها، ولا ألوت جهداً في ضبطها حتى خرجت ترفل في حلل من البهاء والجمال، فكان أن لقيت - بحمد الله - قبولاً واسعاً، واحتفاءً بالغاً من لدن الطلاب والدارسين، ولم يكدر يمضي عليها بضعة أشهر معدودات حتى نفذت نسخها، واشتد الطلب عليها.

ومع ما حظيت به من التصحيح والضبط، فقد شاء الله أن تظهر مشوبة ببعض الأخطاء في ضبط الأبيات، وبعض الملحوظات في الدراسة، وقد تألمت لذلك كأشد ما يكون الألم.

من أجل ذلك كنت أنتظر الوقت الذي يتسعني لي إعادة النظر فيها، ومراجعتها، وإدراج ما استجد لدى من معلومات في أماكنها، ولم أزل كذلك

إلى أن أذن الله تعالى بإعداد هذه الطبعة؛ ف Traffقت أقرؤها من جديد، وأصلحت ما ينبغي إصلاحه، وعدلت ما كان محتاجاً إلى التعديل، وهذا هي الآن أضعها بين يدي القراء الكرام، وقد تميزت عن سابقتها بعدة أمور:

- تصحيح الأخطاء المطبعية وما إليها.
- إثراء الدراسة بإضافات وتصحيحات جديدة؛ ومن أهمها وضع مسرد مطول بما كتب على الألفية من الشروح ونحوها التي ناهزت الأربعين ما بين شرح وحاشية وتعليق، ولعلها أوفى قائمة لحد الآن.
- مقابلة متن الألفية على نسختين آخرين قدّمتين، مما أفاد في قراءة النص على وجه أدق وأكمل.
- إعادة النظر في بعض الحواشـي والتعليقات؛ بإصلاح ما وقع في الطبعة السابقة من وهم أو سبق قلم.

وفي الختام لا بد أن أتوجه بالشكر والعرفان لجميع الشيوخ الأفاضل، وكافة الإخوة النبلاء الذين عبروا عن فرّحهم بهذا التحقيق، وأعربوا عن اغتناطهم به، فلهم جميعاً مني الشكر الخالص، والثناء الوافر؛ ولا سيما الإخوة الذين استفدت من ملحوظاتهم واقتبست من تنبّياتهم في هذه النشرة؛ وهم: الشيخ عوض بن محمد القرني، والأستاذ الباحثة المحقق الشيخ محمد عزيز شمس - وقد تفضلا على بعده إفادات وتنبّيات قيمة - وكذلك الشيخ محمد علي أبو شرحة الذي تفضل فأرسل إلى النسختين المشار إليها، وإنه لما يُسرُّ أن يجد الإنسان من يرجعه إلى الصواب إذا غفل، ويرده إلى الجادة إذا ذهل. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، ويرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل، ويعصمنا من الخطأ والزلل، والحمد لله رب العالمين.

كـه وكتـب

العربي الدائز الفريـاطـي

ظهر يوم الخميس ١٠ محرم ١٤٢٧هـ

بالمدينة المنورة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَرَّةُ الْأَطْبَعَةِ لِلْوَدُودِ

الحمد لله الذي وفق من عباده المؤمنين من عليه اعتمد، وأعز من أوليائه المتقيين من إلى عظمته وعزته استند، فأبصروا السبيل الحق واقتفوا أبئته، واستمعوا القول فاتبعوا أحسنه.

والصلوة والسلام على من خصه الله بالقرآن ومثله معه، فبلغه للناس كافة وأسمعه، وعلى آله وأصحابه الذين اختارهم الله لإبلاغ دينه، وإعلاء كلامته، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه «التبصرة والتذكرة» أو ألفية المصطلح، التي صاغ جواهرها، وأحكم أبوابها وعناصرها، وأبدع في نظمها، وأجاد في رقمها، الحافظ الشهير زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَحْمَةُ آبَاهُ وَرَحْمَةُ أَنْفُسِهِ، وقد مدحها بنفسه، فلم تحتاج إلى مدح، وأرسلها دانية المعاني، سهلة الألفاظ.

«لَخَضَتْ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُهُ وَزَدَتْهَا عَلِمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ»

كما شرحها بنفسه، فاستغنت أيضاً عن الشرح. ومع ذلك فهي أحق أن تدعى شاغلة المحدثين والحفاظ، وقد نُظم بعدها في المصطلح منظومات كثُر، وانتشر بعضها بين الناس، ولكن لم يكن لأي منظومة أخرى أن تحل محلها، أو تصل إلى مكانها، بلـهـ أن تجاريها في ميدانها، كما أنه لم يكن لأي واحد من الذين نظموا بعد العراقي أن يصل إلى مكانه، أو أن يساميه في حفظه وإنقاذه، وكذلك بقيت هذه الألفية متفردة بالسبق، مستبدة بالحسن، تتحدث إلى العصور، وتتجدد مع الأجيال، ولا زال أهل المصطلح يتفيؤون

ظلالها، ويترشّفون زلالها، يشرحونها ويحفظونها، ويستخرجون دُرَّها ومكثونها.

وها نحن نضعها اليوم بين يدي الدارسين للحديث، ونقدمها لطلاب المصطلح، لؤلة مكثونة، ودرة مصونة، وقد طال بها المكت في خدرها، والتحجّب في سترها، نقدمها غصنة طرية كما تركها الحافظ العراقي، بعد أن وفّقنا للوقوف على أصل مقروء على الناظم ممهور ببلاغات القراءة عليه بخطه، في موضع كثيرة، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن حجر أشهر تلاميذه، وعليه إجازته لصاحب النسخة بخطه، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن عمار المالكي، وهو من تلاميذ الناظم، وأحد شراح الألفية، وعليه خطه ببلاغ القراءة عليه، وقد قابلناه بأصول أخرى صحيحة ومضبوطة.

ولما كانت الألفية تقع بأيدي كثير من المبتدئين، فقد عيننا بضبطها ضبطاً صحيحاً تماماً، والتعليق على بعض الأبيات والموضع التي قد تشکل.

وقد قدمنا بين يديها ثلاثة نبذ: نبذة عن الحافظ العراقي، وثانية عن الألفية، وثالثة في وصف الأصول المعتمدة ومنهجي في التحقيق.

ثم إن هذا العمل مدین بالفضل والعرفان إلى من وسعتنی عنایته، وشملتني رعايته، شيخي وأستاذی فضیلۃ الدكتور عبد اللطیف الجیلانی - حفظہ الله - فالفضل يرجع إليه لحثه المتواصل، وتشجیعه الدائب؛ كما أنه معترف بالكرم والإحسان لشيخنا الأستاذ المفضال فضیلۃ الدكتور عبد الباری ابن الشيخ حماد الانصاری، الذي تفضل بمراجعة الألفية، ولم يكتف بذلك، بل دعا حب الإتقان ورعاية حق العلم إلى الاستفادة من بعض شرائح الألفية، فضلاً عما لديه من نسخها المخطوطة، وقد أفادت من ملحوظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

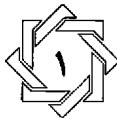
وأيضاً لا يفوتنی أنأشكر فضیلۃ الشيخ العلامۃ الدكتور عبد الكریم بن عبد الله الخضیر الذي شرفني بتقدیمه، وفضیلۃ الشيخ محمد بن ناصر العجمی الذي أفادت من ملحوظاته القيمة، والشيخ الفاضل عبد الله بن محمد السنان

- صاحب دار المنهاج - الذي سَمَّ همته لإخراج هذا العمل بصورة جميلة ورائعة تَقَرَّ بها أعين طلبة العلم، والشكر موصول لكل من ساعد في مراجعة وإخراج الكتاب. جزى الله الجميع خير الجزاء، والحمد لله أولاً وأخراً وظاهراً وباطناً.

كتبه

العربي الدائز الفرياطي
في المدينة المنورة

١٤٢٤/٥/٦



بِشَّرَةٍ مِّنْ حَمْرَةٍ لِّلْحَافِظِ الْعَرَقِيِّ (١)

مُولَدُه ونَسَأَتُه، طَلْبَه لِلْحَدِيثِ وَرِحْلَتُه، شَيْوهُه، تَلَامِزَتُه،
مُؤْلَفَاتُه، إِمْرَأَتُه، وَفَاتَهُ، تَنَاءُ الْمَسَايِخِ عَلَيْهِ

الحافظ العراقي غنيٌّ عن التعريف لشهرته ومكانته، ولكن من حقه أن نضع له ترجمة موجزة - على الأقل - في مقدمة أفيته:

فهو الحافظ الكبير، والإمام الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المصري الشافعي.

○ مولده ونشأته:

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ) بمنشأة المهراني - وتقع في منطقة جنوب غرب القاهرة - وكان أصل أبيه من بلدة يقال لها: «رازيان» من عمل إربل بالعراق، وقدم القاهرة وهو صغير، فنشأ في أسرة دين وصلاح.

○ طلبه للحديث ورحلاته:

كان الحافظ العراقي مفرط الذكاء، فأشار عليه القاضي عز الدين ابن جماعة بطلب الحديث لِمَّا رأه مكتباً على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك، فطلبه

(١) انظر: ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/٢٩، وبهجة الناظرين للغزوي ص ١٩٧، والضوء اللامع للسخاوي ٤/١٧١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ١/٥٤٣ (٢١١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد ٤/٥٥، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١/٧٤٧، ٢/١٦٦١، وفهرس الفهارس للكتани ٢/٨١٤، والأعلام للزركلي ٣/٢٤٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

على وجهه من سنة (٧٤٢هـ)، لكن يصرح ابن فهد بأن أقدم سماع وجد له سنة (٧٣٧هـ)، مما يدل على أنه بدأ بطلب الحديث قبل سنة (٧٤٢هـ). وسمع من جماعة بالقاهرة، ثم أكثر الترحال إلى الشام والججاز، وَهُمْ بالتوجه إلى بغداد، ثم فَتَرَ عزمه، وسمع بحلب وحماء وحمص وبعلبك وطرابلس وغيرها، وسمع بالإسكندرية، وأراد التوجه إلى تونس فلم يتفق له ذلك.

واشتغل بالعلوم، وأحب الحديث فأكثر من السماع، وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة؛ كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم، ووصفه جمال الدين الإستوبي في «الطبقات» بـ: حافظ الوقت؛ فقال: وشرح - يعني ابن سيد الناس - قطعة من الترمذى نحو مجلدين، وَشَرَعَ في إكماله حافظ الوقت زين الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله. انتهى.

◦ شيوخه:

- ١ - تقى الدين علي بن عبد الكافى السبکي الشافعى (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - علاء الدين علي بن عثمان التركمانى الحنفى (ت ٧٥٠هـ).
- ٣ - تقى الدين محمد بن أبي بكر الأخنائى (ت ٧٥٠هـ).

◦ تلامذته:

- ١ - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، عُرف بـ«سيط ابن العجمي» (ت ٨٤١هـ).
- ٢ - برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ).
- ٣ - ابنه الحافظ ولی الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).
- ٤ - شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٥ - الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

◦ مؤلفاته:

ألف العراقي مؤلفات عديدة، مُنْفَتَةً مفيدة؛ من أشهرها:

- إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، وهو تحريره الكبير، واختصر منه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار^(١).
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح^(٢).
- تكملة شرح الترمذى لابن سيد الناس، يقول ابن حجر: كتب منه نحو عشر مجلدات^(٣).

○ إملاؤه:

قال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة (٧٩٦هـ)، فأحيا الله به سُتَّةَ الإملاء بعد أن كانت داثرة، فأتملى أكثر من أربعمائة مجلس، وكان يُمليها من حفظه متقدمة مهذبة محرّرة كثيرة الفوائد الحديثية.

وقال ابن قاضي شهبة: وعقد مجلس الإملاء في كل ثلاثة غالباً، فأتملى أكثر من أربعمائة مجلس من حفظه، كثيرة الفائدة.

○ وفاته:

مات - رحمه الله رحمة واسعة - في ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ)، ودُفِنَ في تربة خارج باب الفوقة.

○ ثناء المشايخ عليه:

قال ابن حجر: «وكان منور الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نظر الكلام، طارحاً للتتكلف، لطيف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياة، قل أن

(١) طبع المغني بهامش الإحياء، ونشره أيضاً أشرف عبد المقصود عن دار طبرية بالرياض، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي جاد.

(٢) طبع مراراً، وقد حققه الشيخ الدكتور أسامة خياط في رسالة علمية بجامعة أم القرى، ونشرته مؤخرأً دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٣) وقد نهدت كلية الحديث - في الجامعة الإسلامية - لتحقيق الكتاب؛ فوزع على طلبة الماجستير، فسجلت فيه عشرون رسالة، كُمل منها الآن أربع رسائل.

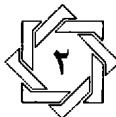
يواجه أحداً بما يكرهه، ولو آذاه، متواضعاً حسن النادرة والفكاهة». وقال ابن قاضي شهبة: «الحافظ الكبير، المفید المتقن، المحرر الناقد، محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة».

وقد رثاه عدد من تلاميذه؛ كابن حجر، وابن الجزري، وغيرهما.

ومما قال ابن الجزري في مرضيه:

رَحْمَةُ اللَّهِ لِلْعَرَافِيِّ تَرَى
حَافِظُ الْأَرْضِ حَبْرُهَا بِالْتَّفَاقِ
إِنِّي مُفْسِمُ أَلِيَّةَ صَدِيقٍ
لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَادِ مِثْلُ «الْعَرَاقِ»
رَحْمَةُ اللهِ الْحَافِظُ الْعَرَافِيُّ وَأَكْرَمُ مُثْوَاهِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

○ «مَنْ نَظَمَ «ابن الصلاح» قبلها، تسميتها، ثناء العلماء عليها، عن اياتهم بها، شروحها، المنظومات التي لها صلة بالألفية، العراقي ومنظوماته، إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية» :

كتاب علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح كتاب عظيم، اشتغل عليه الحفاظ في زمانه ومن بعده من القرون التالية إلى عصرنا، لم يُقصَرْ في ترتيبه، ولم يَأْلُ جهداً في تهذيبه؛ فهو - كما يقول الزركشي - جَمَعَ مفرقهم وحقّق طرقهم، وأَجْلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنُّكْتَ والنُّخَبَ، حتى استحقَ أن يُكتبَ بماه الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وضع مثله، وقصير أمرهم اختصاره من أصله^(١).

○ مَنْ نَظَمَ «ابن الصلاح» قبلها:

رحل ابن الصلاح رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ، وترك في أيدي الناس كتابه العظيم يخترق العصور والأزمنة، وقد شرق وغرب، وبعد وقرب، وذهب الحفاظ في العناية به كل مذهب، فقد «عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وسَارُوا بِسِيرِهِ، فَلَا يَحْصُى كُمْ نَاظِمٍ لَهُ وَمُخْتَصِّرٍ، وَمُسْتَدِرٍ كَعَلِيهِ وَمُقْتَصِّرٍ، وَمُعَارِضٍ لَهُ وَمُنْتَصِّرٍ»، كما وصفه الحافظ ابن حجر^(٢).

نعم، كانت الحاجة مَاسَّةً لنظم الكتاب، وتسهيل حفظه ومذاكرته على

(١) النُّكْتَ على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٩/١.

(٢) نزهة النظر ص ١٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطلاب، ولم يكن العراقي أول من تصدى لهذا الغرض، لقد سبق لهذه الغاية أحد تلاميذ ابن الصلاح: الإمام القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل الحويي (٦٢٦ - ٦٩٣هـ)^(١).

وأتمه في أول سنة (٦٩١هـ)^(٢) وسماه: «أقصى الأمل والسؤال في معرفة أنواع حديث الرسول»، وله عدة نسخ مخطوطة^(٣)، وبما أن هذا النظم لم يطبع بعد فلا بأس أن نقتبس منه نماذج حتى يستطيع القارئ أن يلحظ أوجه الالقاء والافتراق بين نظميه ونظم الحافظ العراقي:

قال الحويي:

بأحمدٍ أعلى الورى مكانا
صلى عليه الله من رسول
ما هفت ورقاء في الأسحار
وكل من يحنو على منواله
على الرسول خاتم النبأ
أجدر ما يعلمه المرء عنني
كتابٌ شيخنا الإمام المعتبر
فليس فيها مثله مصنفٌ
لا مسبب للل蜚ظ ولا مقتصرا
وما تركت منه غير الأمثلة
وما أتى خلاله استدلا
وجعله العصمة لي رفيقا
ويستتب الأمر لين وفق الأمل^(٤)

الحمد لله الذي هدانا
وَحَصَّهُ بِأَبْلَغِ التفضيل
ثم على أصحابه الأبرار
ثم على عترته وأله
وبعد حمد الله والثناء
فإن أنواع علوم السنن
وخير ما صنف فيها واشتهر
وهو الذي بابن الصلاح يُعرف
وقد نظمت له مختصرا
لكنني ذكرت كل مسألة
ونسبة القول إلى من قالا
والله ربى أسأل التوفيقا
لِتُصرِفَ الأَغْلَاطُ عَنِي وَالزَّلْلُ

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٧/١٣، والأعلام للزرکلي ٣٢٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١١٦٢/٢.

(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث وعلومه) ٢١٥/١، ومنه نسخة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية مصورة بالجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).

(٤) أقصى الأمل والسؤال للحويي (مخ الإسكندرية ق ٢/أ).

ويقول في نظم الصحيح:

إِمَامٌ صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ حَسْنٌ
وَكُلُّ مَنْ فِيهِ رَوَاةُ عُدُّلٍ وَّا
فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَهُ شَرْطٌ
وَغَيْرُهُ عَلَى عِلْمٍ فَأَعْرِفُ^(١)

اعْلَمُ بِأَنَّ مَا أَتَى مِنِ السَّنَنِ
وَكُلُّ مَا إِسْنَادُهُ يَتَضَرُّ
وَاتَّصَفُوا بِالْضَّبْطِ وَالْإِتقَانِ
سَلَامَةٌ عَنِ السُّذُوذِ الْمُضَعِّفِ

ويقول في الخاتمة:

وَيَسِّرْ اللَّهُ تَعَالَى خَتْمَةً
إِحْدَى وَتِسْعَينَ وَسَمِائَةً
كَمْ مِنْ حَةٍ مِنْهُ وَمِنْ إِنْعَامٍ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ
وَصَاحِبِهِ الْأَمَاثِيلِ الشَّقَاقِ
وَغَرَدتْ وَرَقَاءُ فِي الْأَسْحَارِ

وَإِذْ نَظَمْتُ مَا أَرَدْتُ نَظِمَةً
فِي أَوَّلِ الْأَشْهُرِ مِبْدًا سَنَةً
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّكَامِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الْبَارِيِّ
وَآلِهِ الْأَفَاضِلِ الْهَدَاةِ
مَا اخْتَلَفَ الْلَّيْلُ مَعَ النَّهَارِ

لَا شَكَّ أَنَّ الْمُنْظَمَةَ سَلْسَةٌ عَذْبَةٌ، يُسْهِلُ حَفْظَهَا وَتَرْدَادَهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ
يَقْصِدْ مَا قَصِدَهُ الْعَرَابِيُّ مِنِ الإِيْجَازِ مِنْ دُونِ إِخْلَالِ بِالْمَقَاصِدِ وَالْمَهَمَّاتِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًاً أَنَّ ابْنَ الصَّلاحَ أَوْرَدَ بَعْدَ خُطْبَةِ الْكِتَابِ فَهِرْسَتَأً بِأَنْوَاعِ
عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَذَكَرَهَا بِيَاءً (٦٥) نُوْعًا، فَالْحُوَيْيِّ نَظَمَهَا كَمَا هِيَ عِنْدَ ابْنِ
الصَّلاحِ فِي (٤٥) بَيْتًا، فِي حِينَ نَجَدَ الْعَرَابِيَّ تَجاوزَهَا؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتِ بِذَاتِ
أَهْمَى، فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ فَهْرَسٍ لِلْكِتَابِ فَقَطُّ. وَمِنْ نَاحِيَّةِ أُخْرَى، فَإِنَّ الْحُوَيْيِّ
تَرَكَ الْأَمْثَلَةَ، وَنَسْبَةَ الْأَقْوَالِ إِلَى قَائِلِهَا، بَيْنَمَا الْعَرَابِيُّ حَاوَلَ أَنْ لَا يَتَرَكَ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ عَنْ طَرِيقِ الإِشَارَةِ الْمُفَهَّمَةِ، وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ فَوَائِدَ عَجِيبَةَ،
وَتَبَيَّنَاتٌ نَفِيسَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ نَظِيمَ الْحُوَيْيِّ أَطْوَلُ مِنْ أَلْفِيَّةِ الْعَرَابِيِّ، إِذَا يَصْلِي
فِيمَا حَسَبَتْهُ بِنَفْسِهِ إِلَى نَحْوِ (١٦١٦) بَيْتًا تَقْرِيبًا.

وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْعَرَابِيَّ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى مُنْظَمَةِ الشَّهَابِ الْحُوَيْيِّ،

(١) المَصْدُرُ نَفْسُهُ (أ٤/٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولذلك لم يتعرض لذكره ولا أشار إلى نظمه، ومما يؤيد هذا أنه لا يوجد بينهما تأثر في الألفاظ والأساليب، وكيفية تناول المادة، وكأنني بمنظومة **الخوئي** لم تشهر بين الطلاب، ولا دخلت حلقة الدرس، ولذلك لا يعرف أن أحداً من العلماء اعنى بها شرحاً أو تعليقاً، بل حتى الساعة لم تطبع.

وهناك أيضاً عمل آخر تعرض لنظم ابن الصلاح يجدر بنا أن نعرج عليه ونحن في سياق الحديث عن الذين قاموا بنظم مقدمة ابن الصلاح قبل ألفية العراقي، وهذا العمل سابق للعرافي بنحو نصف قرن تقريباً، وأقرب مشابهة له من عمل **الخوئي**، وهو نتاج مغربي أندلسي، صاحب هذا النظم هو الإمام المحدث الأديب أبو عثمان سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي (٦٨١ - ٧٥٠ هـ)^(١)، وله مصنفات كثيرة في الحديث، والأدب، والوعظ، وغير ذلك، قام الإمام التجيبي بنظم كتاب ابن الصلاح، وزيادة زوائد لطيفة عليه، وجعله في ألف بيت، ومن هنا قلنا: إنه مشابه لعمل العراقي، من حيث الزيادة على ابن الصلاح، ومن حيث عدد الأبيات، وقد سمي منظومته هذه: «الخلاصة»، تيمناً بالخلاصة في النحو لابن مالك الأندلسي، ورجاء أن يكتب الله لها من القبول مثل سميتها.

والحقيقة أنها لا ندري عن نسخها المخطوطة شيئاً، ولم نر من تعرض للتعرف بها قبلنا من الباحثين^(٢)، ولا شك أن البحث الجاد سيكشف عن شيء من ذلك، وقد رجعنا إلى كتب المصطلح التي ألفت بعد التجيبي، علينا نظر بكلام عنها أو نقولات منها، فوجدنا الإمام السيوطي رحمه الله في «البحر الذي زخر» كثير الاحتفاء بهذه المنظومة، نقل عنها في عدة مواضع، بحيث أصبحت مورداً مهماً من موارد كتابه المذكور، وب بواسطته سنقدم التماذج التالية منها.

(١) انظر ترجمته في: *فتح الطيب للمقرى* ٥٤٣/٥، *ونيل الابتهاج* ص ١٢٣، ودرة الحجال ٣٩٥/١، ٢٩٢/٣، *вшجرة النور* ص ٢١٤، وهدية العارفين ١/٢٩٣.

(٢) وقد نقلت السيدة عائشة عبد الرحمن في مقدمتها لكتاب ابن الصلاح ص ٥٨ أربعة أبيات استشهدت بها على أنها من ألفية العراقي، والحقيقة أنها ليست منها، فيحمل أن تكون من ألفية التجيبي، أو البرشنسى الآتي ذكرها. والله أعلم.

ومن حذق السيوطي ونهايته أنه أول ما بدأ النقل منها أول مرة، قدم لنا نبذة يسيرة عنها فقال:

«فائدة: ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها «الخلاصة» أخذًا من ابن مالك، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة (٧٢٠هـ) لخاص فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد لطيفة»^(١).

فأفادنا من هذا النص فوائد جمة؛ منها اسم المنظومة، وعدد الأبيات، وكونها تلخيصاً لابن الصلاح، مع الزيادة عليه، وأهم من ذلك إفادته أن تاريخ نظمها (٧٢٠هـ)، فهي قبل العراقي بـ(٤٨) سنة.

وقد بدأ السيوطي النقل منها ابتداءً من مسألة تقديم البخاري على مسلم، فنقل منها الأبيات التالية:

وَعَلِمُ الصَّحَةُ لِبَخَارِي
وَمُسْلِمٌ تَالِيهِ لَا نَمَارِي
ثُمَّ الْمَوْطَأُ، وَهَذِهِ الصَّحَافَحُ
كَذَا الْمَوْطَا بِعِضِهِمْ يَقْدَمُ^(٢)

ونقل عنها في تفضيل الكتب الخمسة:

وَخَمْسَةُ الْكُتُبِ كَثِيرٌ فَضْلًا
عَلَى الْمَدُونَاتِ مَا نُقْلَاهُ^(٣)
ونقل عنها في عدد الأحاديث المسماة بالسنن، وعدد أحاديث سنن أبي داود:

أَنَّ أَبَا يُوسُفَ لَنْ يَزِيدَا
عَلَيْهِ سَنَةٌ فِي أَخْبَارِ الرَّسُولِ
تَلَكَ، وَضَعَفَ زِيَادَاتٍ فَئَةٌ
إِنَّ الَّذِي فِي السَّنَنِ الْمَشْهُورَةِ
وَالغَيْرِ صَالِحٌ كَذَا أَهْمَلَتُهُ
وَفِي رِسَالَةِ أَبِي دَاؤِدَا
لِلْأَلْفِ وَالْمَائَةِ شَيْئًا فِي الْمَقْوُنِ
وَابْنِ الْمَبَارِكِ رَأَى تِسْعَمَائَةً
وَقَالَ فِي الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ
مِنْهُ شَدِيدُ الْوَهْنِ قَدْ بَيَّنْتُهُ

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطى ٦٠٠ / ٢

(٢) المصدر نفسه ١١٥٩ / ٣

(٣) المصدر نفسه ١٠٦١ / ٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأن ما فيها من الأخبار أربعة الآلاف باختصار مغها ثمان مائة، ومنها مراسيل ست مئون ثنتين^(١)

ونقل عنه في «قسم الضعيف»، قوله:

سندًا أو متنا بأمر ما يضم يُسمى، وبالسقيم والعليل فيه على الإطلاق أرباب الصواب^(٢) ثم الضعيف كل ما قد أثُرْه وبالمعنى والمعلول وبعضهم قال: الضعيف ما استراب .. ونقل في بلاغات الموطأ:

إذ أَسَدَ الْجَمِيعَ إِلَّا أَرْبَعَةَ وَوَصَلَهَا التَّمَهِيدُ أَبْدِيَ مَهْيَعَةً «إِنِّي لَأَنْسَى» و«إِذَا أَنْشَأْتَ»

وفي موضع آخر ينقل عنه أبياتاً طويلة، نرجو أن يعرف لنا القارئ العذر في نقلها بتمامها؛ إذ نستطيع أن نستشف من خلالها طبيعة المنظومة، وحجم الزيادات التي فيها. والواجب علينا ونحن لم نقف لها على أصل مخطوط، فضلاً عن عدم اشتهرها لدى الدارسين للمصطلح، وعدم وجود شروح أو دراسات عنها، أن نحتفل بهذه النتف التي ظفرنا بها عند السيوطي، ولا نفوّت شيئاً منها، وإن فلا مانع من نقل الأبيات كاملة، وهي:

وفي الجواجم أتى والمُسْنَدات نعم، وفي الأحكام والمُنْتَقَياتْ أن «المصنف» على الأبواب والرأي مع كثرة سوق الأخبار بناءً بشرط الاتصال مثل صحيح مسلم؛ إذ رُتّب تُبني على التبويب في إحكام وكثير الحسن في المصنفات كذلك في السنن والموطأ والفرق بين هذه الألقاب وأن في «الجامع» بعض الآثار «المسند» الذي على الرجال وربما أطلق فيما بُويا «السنن» الأخبار في الأحكام

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطى (رسالة ماجستير، عبد البارى

(٢) المصدر نفسه، ١٢٨٨/٣.

وَرِبِّمَا يُشَرِّبُ ذَلِكَ نَظَرٌ
فِيهَا، وَقَدْ تُخْرِجَ مِنْ كُتُبِ أَخْرَى
تَخْتَارُ فِي الْبَعْضِ مِنَ الدَّوَافِنِ^(١)

كَذَا «الموطأ»، وَلَكِنْ مَعَ أَثْرٍ
وَمِثْلِهَا «الأحكام»، لَكِنْ الْأَثْرُ
وَ«المنتقى» يَشْبَهُهَا، وَلَكِنْ

هَذِهِ الْأَبْيَاتُ عُرِفَ فِيهَا التَّجِيِّيُّ بِمَصْطَلِحِ (الْمَصْنُفِ، الْجَامِعِ، الْمَسْنَدِ،
وَالسَّنَنِ، وَالْمَوْطَأِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالْمَنْتَقِى)، وَهَذِهِ الْفَضْلَيَا لَمْ يَتَعَرَّضَ لَهَا ابْنُ
الصَّلَاحِ، وَلَا زَادَهَا الْعَرَاقِيُّ، وَلَا حَتَّى السَّيُوطِيُّ الَّذِي تَأَخَّرَ عَنْهُمْ بِزَمْنٍ،
وَاسْتَفَادَ مِنْ أَعْمَالِ ابْنِ حَجْرٍ وَغَيْرِهِ.

وَبَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ الْمُقْتَضِبِ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَبَيَّنَ مَلَامِحَ عَمَلِ التَّجِيِّيِّ، وَنَقْفَ
عَلَى أَهْمِ خَصَائِصِهِ مَضْمُونًا، وَشَكْلًا؛ فِخْلَاصَةُ التَّجِيِّيِّ - إِذَا - نَتَاجُ أَنْدَلْسِيًّا
أَصْبَلِيًّا، غَنِيًّا بِالْزِيَادَاتِ الْمُهِمَّةِ، مَعَ سَلاَسَةً فِي النَّظَمِ، وَخَفْفَةً فِي الْأَلْفَاظِ، وَلَذَا
رَأَيْنَا الْحَافِظَ السَّيُوطِيَّ لَمْ يَسْتَغْنَ عَنْهُ، بَلْ وَجَدَنَاهُ مَحْتَفِيًّا بِهِ، يَتَقَرَّبُ مِنْ زِيَادَاتِهِ مَا
لَيْسَ عَنْهُ فِي الْفَيْتَهِ، وَيَوْدُعُهَا شَرْحَهُ، وَيَبْلُغُ مَا نَقْلَهُ عَنْهُ أَصْعَافَ مَا يَنْقَلِهُ مِنْ الْفَيْهِ
الْعَرَاقِيِّ، وَمَعَ هَذَا فَإِنْ خَلَاصَةُ التَّجِيِّيِّ لَمْ تَلْقَ عَنَّاهُ تَذَكِّرَ لَا مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ وَلَا
مِنَ الْمُعَاصِرِينَ، مُثِلُّ مَنْظُومَةِ الْخُوَّيِّيِّ السَّابِقَةِ.

وَلَمَّا كَانَ أَلْفَيَهُ ابْنُ لِيُونَ التَّجِيِّيُّ مُشْتَمَلَةً عَلَى زَوَائِدٍ وَفِيرَةٍ، وَفَوَائِدٍ
كَثِيرَةٍ لَا تَوَجُّدُ فِي أَلْفَيَهُ الْعَرَاقِيِّ، فَقَدْ نَهَضَ الْإِمامُ الْحَافِظُ الْمِصْقَعُ مُحَمَّدُ بْنُ
أَحْمَدَ بْنُ الْخَطِيبِ التَّلْمِسَانِيِّ الْمُعْرُوفُ بِابْنِ مَرْزُوقِ الْحَفِيدِ (٧٦٦ - ٨٤٢هـ)
تَلَمِيذُ الْحَافِظِ الْعَرَاقِيِّ إِلَى عَمَلِ يَجْمَعِ بَيْنِ الْأَلْفَيَتَيْنِ، وَيُؤْخَدُ بَيْنِ الْخَرِيدَتَيْنِ،
فَصَنَفَ مَنْظُومَةً سَمَّاهَا «رَوْضَةُ الْإِعْلَامِ بِعِلْمِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ السَّامِ»، جَمَعَ فِيهَا
بَيْنِ الْأَلْفَيَتَيْنِ الْعَرَاقِيِّ وَابْنِ لِيُونَ، تَقَعُ فِي (١٧٠٠) بَيْتٍ^(٢).

وَهِيَ مَخْطُوطَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأَسْكُورِيَالِ^(٣)، وَهَذَا نَمُوذِجٌ مِنْهَا، قَالَ فِي
«أَقْسَامِ الصَّحِيحِ وَالْأَحْكَامِ وَكُتُبِهِ»:

وَقُولُ شَافِعِيَّنَا أَصَحُّ مَا
بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ مِنْ تَحْتِ السَّمَا

(١) الْبَحْرُ الَّذِي زَخَرَ فِي شَرْحِ أَلْفَيَهِ الْأَثْرِ لِلْسَّيُوطِيِّ ٣/١٠٦١.

(٢) انْظُرْ: فَهَرْسَ الْفَهَارِسِ لِلْكَتَانِيِّ ١/٥٤٢. (٣) وَعِنْدِي مَصْوَرَةُ مِنْهَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لأنه قبلهما قد جعلا
إذ مالك نجمهم على الشمام
من المراسيل وفقه يقتني
فمسلم من ه هنا هو الرجيم^(١)

موطأ لمالك قد أولا
قلت: بل الصواب إطلاق الإمام
إلا إذا اعتبر ما أضمننا
وغير ذا من زائد على الصحيح
وقال في نهايتها:

وفي تلميذان بدث بمنته
لَا بالقوى مُنْيٌ وَلَا بالحولِ
بَعْدَ ثَمَانِيْ مائَةٍ قَدِ انْقَضَ
تُشِيرُ بِارْتِفَاعِهَا فَوْقَ الذَّرَى^(٢)

نَظَمْتُهَا فِي نَحْوِ نِصْفِ سَنَةِ
مِنَ الْإِلَهِ رَبِّنَا ذِي الْطَّوْلِ
سَنَةٌ إِلَّا حَدَى بَعْدِ عَشْرِينَ مَضَتْ
فِي شَهْرٍ شَوَّالٍ أُشِيلَتْ لِلْلَّوَرَى

ثم اختصر ابن مرزوق «روضة الإعلام» في منظومة أخرى سماها «الحديقة»، ومما جاء من أولها:

فَلَيْقَصِدِ «الرَّوْضَةَ» إِذْ فِيهَا انشِرَاحٌ
يَكُنْ لَهُ عَلَى «الْحَدِيقَةِ» افْتِصَارٌ^(٣)

فَمَنْ لَهُ عَلَى الْكَثِيرِ الاقتراحُ
وَمَنْ يَمِلُّ بِطَبِيعِهِ لِلَاخْتِصَارِ

ومن نظم كتاب ابن الصلاح - زيادة على ما سبق - العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق البرشني (ت ٨٠٨هـ)^(٤)، كما ذكر ذلك السيوطي في البحر الذي زخر^(٥).

وقد سمي منظومته «المورد الأصفي في علوم حديث المصطفى» وشرحها بنفسه، وقد نقل منها السيوطي في البحر قوله في تعريف «الحسن»:
الْحَسَنُ الْكَلَامُ فِيهِ مُنْتَشِرٌ وَلَيْسَ فِي حَدٌ صَحِيحٌ قَدْ حُصِرَ^(٦)
كما نقل من الشرح أيضاً: «وقال البرشني في شرح ألفيته»^(٧). كما

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٤/ب).

(٢) المصدر نفسه (مخ ل/٦٤/ب).

(٣) الحديقة لابن مرزوق (مخ ل/٦٦/ب). (٤) الضوء اللامع للسخاوي ٢٩٠/٧.

(٥) البحر الذي زخر للسيوطى ٢٤١/١. (٦) المصدر نفسه ٩٨٩/٣.

(٧) المصدر نفسه ٩٥٦/٣.

أفاد منها السخاوي هو الآخر بدوره في فتح المغيث: «بل كما فعله البرشنسى فى ألفيته»^(١).

ويتحصل من هذا أن منظومة البرشنسى تقع في ألف بيت، نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وأن له زيادات عليه أيضاً مثل العراقي، وقد اطلع كل من السيوطي والسعادى على هذه المنظومة؛ لكن السيوطي زاد بأنه وقف على شرحها للناظم ونقل منه.

ويجدر التنبيه هنا أنها لم نقف عليها ولا على شرحها؛ ولذلك فمعلوماتنا عنها يسيرة، فلا نعرف من السابق بينهما: العراقي أو البرشنسى، ولا نجسر كذلك على التفضيل بينهما^(٢).

○ تسميتها:

اشتهرت الألفية بين الطلاب بألفية الحديث، وألفية العراقي في المصطلح؛ لأنها تشتمل على ألف بيت، مع زيادة بيتين ختم بهما، لكن ما اسمها الصحيح الذي وضع لها الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ؟

ولم يذكر الناظم في أولها بأنه سماها صراحة كذا وكذا، غير أنه ذكر في مقدمتها ما يستفاد منه تسميتها؛ إذ قال:

(نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي تَذَكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ)

فأخذ العلماء والشراح منه تسميتها بالتبصرة والتذكرة، وهذا واضح، إذا حمل قوله: (للمبتدى - للمنتهى) من باب التوضيح للعنوان وتكملة البيت؛ وكأنه ابتدر بذلك ليقدم جواباً لمن يسأل عن تعريف تسميتها بالتبصرة والتذكرة؟

فساق الاسم معللاً؛ فهي تبصرة للمبتدى يتبصر بها ما لم يكن به

(١) فتح المغيث ٤١٢/٣.

(٢) وتوجد لها نسخة خطية في مكتبة برلين بألمانيا برقم (١٠٤٧)، ولعل الله ييسر الحصول على صورة منها، وراجع: الفهرس الشامل ١٦٣٧/٣.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عالماً، وتذكرة للمنتهي يتذكر بها ما كان عنه ذاهلاً، وقد صرخ العراقي في إجازته لابن حجر باسمها؛ فقال: «وقرأ على الألفية المسمة بـ«التبصرة والتذكرة» من نظمي»^(١).

كما صرخ غير واحد من العلماء بتسميتها كذلك، منهم تلميذه الحافظ ابن حجر في إجازته للناتبي؛ قال: «فقد عرض علي جميع «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي تغمده الله برحمته...»^(٢).

ومنهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه عليها؛ قال: «وبعد؛ فإن ألفية علم الحديث المسمة بـ«التبصرة والتذكرة» للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين...»^(٣).

وقال أيضاً في شرح البيت السابق: « وأشار بالتبصرة والتذكرة إلى اسم منظومته»^(٤).

وكذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث في شرح البيت نفسه؛ قال: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(٥).

وكذا ابن فهد في لحظ الألحاظ في ذكر مصنفاته: «والألفية المسمة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث»^(٦).

وكذلك المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelmann) (ت ١٣٧٥هـ) في تاريخ الأدب العربي في ذكره لمن نظم ابن الصلاح، فقال: «تبصرة المبتدى وتذكرة المتهي، أو المقاصد المهمة، أو ألفية العراقي»^(٧).

وزيادة على ما تقدم، فقد جاء عنوانها في نسخة غازي خسرويك «كتاب

(١) الجواهر والدرر للسخاوي ٢٧١/١.

(٢) ألفية العراقي (مخطوط عارف حكمت لوحة ٥٧).

(٣) فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ٨٥/١.

(٤) المصدر نفسه ٩٣/١. (٥) فتح المغيث، للسخاوي ١٥/١.

(٦) لحظ الألحاظ، لابن فهد ص ٢٣٠. (٧) تاريخ الأدب العربي ٢٠٨/٦.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث»، وقد فُرغ من نسخها سنة (١٧٩٦هـ) يعني في حياة ناظمها^(١). وكذا هو مثبت في النسختين الجيدتين اللتين توصلت بهما أخيراً.

وإذا تمهد هذا، فلا يعوّل على ما سواه، فهو إما اختصار كما جاء عند ابن حجر في المعجم المفهرس: «الألفية في نظم العلوم: قرأتها عليه، وقرأت عليه شرحها»^(٢).

وإما بحسب الاسم الذي اشتهرت به فيما بعد، كما جاء عند الرضي الغزي: «ثم أقبل على التصنيف، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح المسماة اليوم بالألفية»^(٣).

فهو يقصد المشهورة اليوم بالألفية، وكذا في كشف الظنون حيث ترجم لها في الأول بعنوان (الألفية في علم الحديث)، وقد يكون سبق قلم أو وهماً كما وقع للكتّاني، وقلّده الدكتور زين العابدين بلا فُرِيغ، فذكر أن اسمها: «نظم الدرر في علم الأثر»^(٤).

قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة: «ونظمه، وزاد عليه الزين العراقي في ألفية تسمى: «نظم الدرر في علم الأثر»، ثم شرحها بشرحين مطول ومختصر»^(٥).

لكن في المكتبة العباسية بالبصرة كتاب بعنوان: «شرح نظم الدرر في علم الأثر» للمؤلف العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) رقمه [٦٠٥/١١٤] في (٢٨٠ ص) نسخ بتاريخ (١٨٥٥هـ) كما في الفهرس الشامل^(٦).

وعلى معد الفهرس: بأن للسيوطى كتاباً بهذا الاسم، ولكن الأمر يحتاج إلى مراجعة.

(١) انظر: صور المخطوطات ص ٧١. (٢) المعجم المفهرس ص ٤٠١.

(٣) بهجة الناظرين ص ١٩٨.

(٤) الزركشى وكتابه النكت لزين العابدين ص ٥٤.

(٥) الرسالة المستطرفة، للكتّاني ص ٢١٥. (٦) الفهرس الشامل ١٠٢٨/٢ (٦٢٧).

○ ثناء العلماء عليها:

إن العناية البالغة التي لقيتها ألفية العراقي من الحفاظ والفقهاء وغيرهم، تكميلاً، وتنكيناً، وشرحها، وتحشية، لهي أكبر دليل على أهميتها العلمية، وقيمتها الأدبية، وعلى إتقان تصنيفها، وإحكام ترسيفها، وهي بهذا غنية عن الثناء والتقرير، فحسب الناس الاشتغال بإفرائتها عن إطرائها، وبشرحها عن مدحها، غير أن العلماء لم يبخسوها حقها من الثناء والاحتفال، وهذه شذرة من أقوالهم:

يقول المقرizi (ت ٨٤٥هـ): «ونظم علوم الحديث في ألف بيت أخذها عنه الناس، ثم شرحها، فكتب الجماعة منه نسخاً كثيرة سارت في الآفاق»^(١).
ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وله من المؤلفات في الفن: الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها»^(٢).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وبعد؛ فإن ألفية الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين... لما اشتغلت على نقول عجيبة، ومسائل غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بدئعة، مع كثرة علمها، ووجازة نظمها...»^(٣).

وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «ومنهم من نظمه (يعني ابن الصلاح) كالحافظ زين الدين العراقي - جدنا الأعلى من قبل الأم - في ألفيته المشهورة التي هي المرجع في هذا الشأن»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - وهو ينصح طلبة العلم ويوجههم -: «وهذا بعد أن يستغل الطالب بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث؛ كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعربي وشرحها»^(٥).

(١) درر العقود الفريدة ٢/٢٣٦.

(٢) طبقات الحفاظ، للسيوطى ص ٥٤١.

(٣) فتح الباقي، لزكريا الأنصاري ١/٨٥.

(٤) اليوقايت والدرر في شرح نخبة الفكر ١/٢٢٠.

(٥) أدب الطلب ومتنه الأرب للشوكاني ص ١٣٤.

وقال العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) : «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثة، وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان»^(١).

وقال العلامة الشيخ حسن المشاط (ت ١٣٩٩هـ) في كتابه «رفع الأستار» : «وما زالت التصانيف في هذا الفن - يعني المصطلح - تتبع حتى تحولت الدولة إلى ألفية العراقي»^(٢).

أقول : ومع كل ما قيل فيها من ثناء وتقرير تبقى الألفية بأسلوبها الرفيع ونظمها بل نظمها البديع ، مع ما اشتغلت عليه من كثرة العلم وصغر الحجم فرق أيّ ثناء.

ولعمري لهي أجرد بقول القائل : «قام الإجماع على أنها فريدة في فنها ، فائقة في حسنها ، تطرب بسماعها الثكلان ، وتنشط لقراءتها الكسان ، وتعجب الأديب لانطباعها؛ لأن نظمها السكر المذاب أو رشف الثناء العذاب»..

٥ عنابة العلماء بالألفية :

انتهى العراقي من نظم ألفيته هذه في يوم الخميس ٣ جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ)، ولعلها من أوائل كتبه، وأول ما كتبه في مصطلح الحديث^(٣)، وعمره ينفي على الأربعين (٤٣)، يعني بعد رسوخ قدمه وتأهله لذلك، وعاش بعد نظمها ما يقارب الأربعين سنة، كان الطلاب خلال هذه الفترة يتواردون عليه لأخذها ، وقراءتها ، وضبط ألفاظها عنه شفافاً.

وقد وقعت من طلاب السنة النبوية موقعاً حسناً؛ إذ كان يتعذر عليهم حفظ كتاب ابن الصلاح بكامله، فلخصه لهم في نظم وجيز، وزادهم تحقیقات واستدراکات ليست عند ابن الصلاح أو ذهل عنها.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضعه»

(١) فهرس الفهارس للكتاني ٢/٨١٦ . (٢) رفع الأستار ص ١٧ .

(٣) الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٢/٦٦٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقد كان لمنزلة الحافظ العراقي أثرٌ كبير في انتشارها؛ فقد انتهت إليه الرياسة في علم الحديث، وبه تخرج غالب أهل عصره.

ومن الذين أخذوا عنه الألفية التقى الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ) كما صرّح به في ذيل التقييد: «أخذت عنه الألفية الحديشية، وشرحها بقراءتي»^(١).

وقد كان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تلميذ الناظم، وخلفه في علم الحديث - أخذ عنه الألفية، وشرحها، وتباحث معه فيها، يقول ابن حجر: «ويبحثت عليه شرحه على منظومته».

وفي المجمع المؤسس: «ونظم علوم الحديث في ألف بيت قرأتها عليه بحثاً، وشرحها قرأته عليه أيضاً»^(٢).

ولذلك كان له مزيد عناية بمنظومة شيخه، يدرسها لطلابه، ويُجيزُ بها لأصحابه، وقد كتب عليها نكتاً عزيزة، ومات ولم يكملها كما سيأتي.

إذاً، فقد بدأ الاهتمام بالألفية من تلاميذ الناظم، وهم كثير، فأشاعوها في دروسهم، ورغبوا في حفظها تلاميذهم، وكان البعض منهم ربما استدرك على الناظم تصحيح بيت، أو تكميل مقصد، أو نحو ذلك، مثلما فعل الشيخ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد الحلبي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)؛ فقد زاد على الألفية لشيخه الناظم أبياتاً عديدة، نظم فيها ما أهمله شيخه العراقي أو نَظَمَهُ، ولكن رأى هو أنه يحتاج إلى تعديل أو تكميل. وقد نقل الكثير من هذه الأبيات الإمام السخاوي في «فتح المغيث».

ومن أجل أن يعرف القارئ أهمية هذا العمل الذي قام به سبط ابن العجمي، وموقعه من الألفية، وأنه بالفعل كانت الحاجة داعية إليه، رأيت أن أتبع هذه الأبيات من «فتح المغيث»، وأضعها هنا مجتمعة أمام نظر المطالع؛ فمنها أن العراقي في (أقسام الحديث) قال:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأنِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

(١) ذيل التقييد للفاسي ١٢٠ / ٢.

(٢) المجمع المؤسس ٣ / ١٨٠.

وكانه للضرورة قدم في الذكر الضعيف على الحسن، قال السخاوي: «ولا يخدش فيه تيسير تأخيره في نظم بعض الآخذين عن الناظم - ومقصوده سبط ابن العجمي - حيث قال:

عِلْمُ الْحَدِيثِ رَاجِعُ الصُّنُوفِ إِلَى صَحِيحِ حَسَنٍ ضَعِيفِ^(١)
وَفِي شُرُوطِ اعْتِضَادِ الْمَرْسُلِ قَالَ أَيْضًا: «وَقَدْ نَظَمَ الزَّائِدُ بَعْضَ الْآخِذِينَ
عَنِ النَّاظِمِ»، فَقَالَ:

أَوْ كَانَ قَوْلًا وَاحِدًا مِنْ صَحْبٍ خَيْرُ الْأَنَامِ عَجَمٌ وَعُرْبٌ
أَوْ كَانَ فَتْوَيِّ جُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ وَشِيخُنَا أَهْمَلَهُ فِي النَّظِيمِ^(٢)
وَفِيمَا إِذَا أَبْهَمُهُمْ أَحَدُ الرَّوَاةِ فِي السَّنْدِ، وَأَنْ بَعْضُ الْأَصْوَلِيِّينَ يُسَمِّيهُ
مَرْسَلًا، قَالَ السخاوي: «وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ تَلَامِذَةِ النَّاظِمِ بِقَوْلِهِ:

قُلْتُ: الْأَصْحَاحُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكُنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ^(٣)
لَكُنَّ إِذَا تَبَعَنَا فَتَحَّ المَغْيِثَ إِلَى آخِرِهِ سَنْجَدَ التَّصْرِيحَ بِاسْمِ تَلَمِيذِ النَّاظِمِ
الْمُبْهَمِ هُنَّا، فَفِي (مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ) اقْتَصَرَ الْعَرَاقِيُّ عَلَى سَتَةِ مِنَ الْمُكْثِرِينَ مِنْ
رَوَايَةِ الْحَدِيثِ، وَأَهْمَلَ السَّابِعَ وَهُوَ أَبُو سَعِيدُ الْخَدْرِيُّ؛ قَالَ السخاوي: «وَقَدْ نَظَمَهُ
نَظِيمُ الْبَرَهَانِ الْحَلَبِيِّ فَقَالَ:

أَبُو سَعِيدٍ نِسْبَةً لِخُذْرَةٍ سَابِعُهُمْ أَهْمَلَ فِي الْقَصِيَّةِ^(٤)
وَفِي (الْمُتَفَقُ وَالْمُفَتَّرُ) حِينَما عَرَضَ لِتَمْيِيزِ (حَمَادَ) إِذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُ
الْتَّلَمِيذِينَ، لَمْ يَذْكُرِ الْعَرَاقِيُّ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ هَدْبَةَ (هَدَابَ) بْنَ خَالِدَ الْقِيسِيِّ،
وَأَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ فَهُوَ يَرِيدُ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ، قَالَ: «وَقَدْ نَظَمَهُ الْبَرَهَانُ الْحَلَبِيُّ
- تَلَمِيذُ النَّاظِمِ - فَقَالَ:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَابُ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، فَلَا يُرْتَابُ^(٥)

(١) فتح المغيث ١/٢٣.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٣.

(٣) المصادر نفسه ١/٢٦٨.

(٤) المصادر نفسه ٤/٤٣.

(٥) المصادر نفسه ٤/٣٠٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفي «تاريخ الرواية والوفيات» صرَحَ به أيضًا في مواضع منها عند قول العراقي:

وفي الصَّحَابِ سِتَّةُ قدْ عُمِّرُوا كذاك في الْمُعَمَّرِينَ ذُكِرُوا

قال: «بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت، فقال:

مُنْتَجِعٌ ونافِعٌ مُعْ عاصِمٍ وسَعْدٌ لِجَلَاجٍ مَعَ ابْنِ حَاتِمٍ^(١)

وفي وفاة البخاري عند قول العراقي:

ثُمَّ الْبَخَارِيُّ لِيلَةَ الْفَطْرِ لَدَى سَتِ خَمْسِينَ بَحْرُثَنْكَ رَدَى

قال: «وقد نظم البرهان الحلبي وفاته، فقال:

ثُمَّ الْبَخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفَطْرِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَتَ فَادِرِيٌّ^(٢)

وفي وفاة ابن ماجه التي لم يتعرض لها الناظم، قال: «وقد نظمه البرهان الحلبي، فقال:

قُلْتَ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ قَبْلِ حَبْرِ تِرْمِذِيِّ بِسِتَّةٍ^(٣)

وفي طبقات الرواية يقف الشارح عند توجيه قول العراقي:

وللرواية طبقات تعرف بالسن والأخذ، وكم مصنف^(٤)

مستشكلاً رفع (مصنف) بعد (كم) الخبرية الجارة، ثم يقول: وقد عزا البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف؛ فقال:

وللرواية طبقات فاعرف بالسن والأخذ، وكم مصنف

فتبين لنا أن ما كان يسميه السخاوي (بعض الآخذين عن الناظم) إنما يقصد به البرهان الحلبي المعروف بـ«سبط ابن العجمي»، وتقدم ذكره في تلاميذ الناظم^(٥).

(١) فتح المغيث ٤/٤١١.

(٢) المصدر نفسه ٤/٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٤/٤٢٥.

(٤) المصدر نفسه ٤/٤٥٠.

(٥) في الطبعة السابقة كنت أبدلت احتمال أن يكون أحد تلاميذ السخاوي هو الذي أكمل الكتاب فكان يصرح باسم البرهان الحلبي؛ وذلك استناداً إلى ما جاء في فتح المغيث =

وقد نقل عن سبط ابن العجمي أيضاً البرهان البقاعي في موضع؛ منها في صفة روایة الحديث، فذكر أن سبط ابن العجمي كَمَلَ مسألة أهملها الناظم^(١)، فقال:

وصَوْبُ الشَّيْخِ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ، لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي^(٢)

فهذه عشرة أبيات التقاطناها التقاطاً سريعاً من الشرح المذكور، وهي عبارة عن نماذج توضح قيمة زيادات وتكميلات سبط ابن العجمي وتجلّي أهمية العمل الذي قام به، وأنه كان عملاً مجيداً للغاية، لأنّه يقيّد ما أهمله، ويُبْنِي على ما ذهل عنه، ولذا أصبح رافداً مهمّاً للشرح والدارسين بعده كما رأينا عند السخاوي والبقاعي فيما سبق.

ولم يفت السخاوي في ترجمته من «الضوء اللامع» أن ينص على أهمية هذه الزيادات ويشيد بها، فقال - وهو يعدد تصانيفه -: «... واليسير على ألفية العراقي وشرحها، بل زاد في المتن أبياتاً غير مستغنٍ عنها»^(٣).

ومن هنا غدا البحث عن نسخة ابن العجمي شيئاً مهماً، فالغالب أنه دون تعليقاته، وما نظمه من تتمات على نسخته من الألفية.

= ٤١٤ (من طبعة الشيخ علي حُسْنِي عَلِي)، تحت عنوان: [تصريح عن نسبة الكتاب] «واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسماى بفتح المغيث بشرح ألفية الحديث من تأليفِي إلا من المتفق والمفترق ... إلى آخره، ثم علقت تحت في الهاشم بأنّ «الكلام في هذه المسألة يحتاج مزيد تأمل ومراجعة للأصول المخطوطه؛ لأنعدام الوثيق بالطبع».

وقد يسر الله تعالى بعد ذلك الرجوع إلى الأصل المخطوط من فتح المغيث الذي نقل منه المحقق - وهو نسخة السليمانية ولها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٦) - فظهر أن المحقق الفاضل لم يحسن القراءة؛ فلم يحسن الفهم والاستنباط؛ وصواب العبارة كما هي في المخطوط: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، فرأى على جميع هذا الكتاب وهو المسماى ... إلخ، وهو - كما ترى - ليس فيه أي إشارة إلى نسبة الكتاب ألبته. فغفر الله للمحقق وعفا عنه!!

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٣٩١.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ت: جمعان الزهراني ص ٢٣، وفتح المغيث ١٠٨/٣.

(٣) الضوء اللامع للسخاوي ١٤١/١.

وفي مكتبة أوقاف حلب نسخة من الألفية برقم (٢١٦٣) ضمن مجموع، كتبت سنة (٨٣٠هـ)، فالغالب أن تكون هي التي علق عليها ابن العجمي، وهناك نسخة ثانية حلبية، مكتوبة سنة (٨٤١هـ)، بخط محمد بن محمد العراقي عن نسخة المؤلف، وهي محفوظة في تشتربيتي بإيرلندا برقم (٤٥٥٩)^(١).

وكما اعنى العلماء بضبطها والتعليق عليها يكملون مقاصدتها، ويقيدون شواردها، كذلك اعنى الطلبة بحفظها ودرسها، وأصبح الذي يحفظها يستحق التنوية، فيذكر المقرizi مُنْوِهاً بالعلامة الشيخ محمد بن محمد تاج الدين الغرابيلي (ت ٨٣٥هـ): «وحفظ الكافية في النحو لابن الحاجب، وألفية العراقي في علوم الحديث»^(٢).

وهذا مثال واحد للذين اعنتوا بحفظها من أمثلة كثيرة يجدها الباحث مشورة في كتب التراجم والفهارس وغيرها.

◦ شروحها^(٣):

بقي علينا أن نذكر الشروح والتعليق التي وضعنا عليها، والجهود التي صرفها العلماء في الاهتمام بها شرحاً وتعليقًا وتنكيتاً من عصر المؤلف إلى وقتنا الحاضر على وجه الاختصار^(٤)، وذلك فيما يلي:

١ - الشرح الكبير، للعربي نفسه، وقد أحال عليه في مواضع متعددة من شرحه المختصر^(٥).

(١) فهرس تشتربيتي، آربيري ٢/٨٥٤.

(٢) عقود الدرر المفيدة، للمقرizi ٣/٣٧٦.

(٣) يراجع: كشف الظنون ١/١٥٦ والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٢١٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٢٠٨، وجامع الشروح والحواشى لعبد الله الحبشي ١/٢٦١.

(٤) ومن أراد التوسيع والمزيد، فليرجع إلى كتاب: الحافظ العراقي وأثره في السنة للشيخ الفاضل أحمد عبد الكريم (٢/٦٦٣ - ٣/٩٤٧)، فقد أفاد وأجاد، وبلغ الغاية من المراد.

(٥) شرح التبصرة ص ٣.

وقد وصل فيه إلى قسم الضعيف، كما صرّح به البِقاعي^(١).

٢ - شرح التبصرة والتذكرة، للعرافي أيضاً.

وهو مطبوع في فاس قديماً، ولكنه مختصر يوضح الأبيات وبعض الأشياء المهمة، وأخطأ حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي، فسمياه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»^(٢)، وبهذا الاسم طبعه محمود ربيع في مكتبة السنة بالقاهرة.

٣ - شرح الحافظ ولـي الدين أبي زرعة أحمد ابن الناظم عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)^(٣).

أفاد السخاوي بأنه: «شرح أبياتاً من ألفية والده».

٤ - حاشية الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطراولسي الحلبي الشافعي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)^(٤).

ذكر السخاوي في سياق كتبه: «... واليسير على ألفية العراقي وشرحها، بل زاد في المتن أبياتاً غير مستغنٍ عنها»^(٥).

يقصد أنه كتب شيئاً يسيراً؛ غير أن هذه العبارة تحرفت عند بعضهم، فصارت: «اليسير على الألفية وشرحها»^(٦).

وقد تجوز الكتاني، فوصفه بـ: «شرح ألفية شيخه العراقي»^(٧).

وهذه الحاشية موجودة مخطوطة.

٥ - مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، للإمام شمس الدين محمد بن عمّار القاهري المالكي (ت ٨٤٤هـ)^(٨).

(١) النكـلـةـ الـوـفـيـةـ بـمـاـ فـيـ شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ صـ ١٤٦ـ.

(٢) كشف الظنون ١٥٦/١، وهدية العارفين ١/٥٦٧.

(٣) الضوء اللامع ٣٤٣/١.

(٤) إعلام النبلاء للطباخ ٢٠٥/٥، والأعلام للزركلي ٦٥/١.

(٥) الضوء اللامع ١٤١/١.

(٦) فتح المغيث ٥٠٥/٥.

(٧) فهرس الفهارس ٢٢٢/١.

(٨) معجم المؤلفين ٣/٥٥٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقد ذكر هذا الشرح السخاوي، فقال: «واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف» - يعني شرح العراقي نفسه - كما ذكره الشوكاني أيضاً^(١). وشرحه هذا مخطوط في الأزهر برقم (٣٢١٧٢٣).

٦ - النكت على شرح ألفية العراقي، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

أحال عليه في بعض إجازاته^(٢)، وعزاه له السيوطي، وقال: شرع فيه ولم يتمه^(٣).

ولم ير منه السخاوي غير ورقتين، قال: «والتفط بعض جماعته من تقريره شيئاً ما كمل»^(٤).

وفي نكت البقاعي مادة وافرة أخذها عن ابن حجر.

٧ - شرح ألفية العراقي، لإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني (ت ٨٦١هـ).

نسبه له السخاوي، وحاجي خليفة، والزركلي^(٥).

٨ - مختصر شرح ألفية، لقاضي القضاة أحمد بن إبراهيم بن نصر الله العسقلاني الحنبلي (ت ٨٧٦هـ)^(٦).

عزاه له السيوطي^(٧).

٩ - حاشية على شرح ألفية العراقي، للإمام زين الدين قاسم بن قططوبغا المصري الحنفي (ت ٨٧٩هـ)^(٨).

(١) الضوء اللامع للسخاوي ٢٣٤/٨، وفتح المغيث له ٤/٥٢٣، والبدر الطالع ٢/٢٣٢.

(٢) كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد بن عبد العزى ٣/٩٣٨.

(٣) نظم العقيان ص ٤٩.

(٤) كتاب ابن حجر مصنفاته دراسة موارده في الإصابة لشاكر محمود عبد المنعم ١/١٨٣.

(٥) الضوء اللامع ٢/٢٨٤، وكشف الظنون ١/١٥٦، والأعلام للزركلي ١/٢٠٨.

(٦) المنجم في المعجم للسيوطى ص ٤٦، والضوء اللامع ١/٢٠٥، والأعلام ١/٨٨.

(٧) نظم العقيان ص ٣٢.

(٨) كشف الظنون ١/١٥٦، وفهرس الفهارس ٢/٩٧٢.

ومنها نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية في مجموع برقم
 ٧٩٨ طلت (٣٨ - ٦٩)^(١).

١٠ - النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبرهان إبراهيم بن عمر بن
 حسن البقاعي الشافعي (ت ٨٨٥ هـ)^(٢).

وقد حقق في أربع رسائل علمية مقدمة إلى قسم علوم الحديث بالجامعة
 الإسلامية بالمدينة النبوية، تبتدئ من أوله وتنتهي باخر «غريب الفاظ
 الحديث»^(٣).

١١ - حاشية على ألفية العراقي، للشيخ العلامة محب الدين محمد بن
 خليل بن محمد البصريي الدمشقي الشافعي (ت ٨٨٩ هـ) تقريباً^(٤).
 نسبها إليه السخاوي^(٥).

١٢ - مختصر شرح الألفية للعربي، للعلامة زين الدين عبد الرحمن بن
 أبي بكر بن محمد الصالحي الحنفي (ت ٩٣ هـ)^(٦).
 ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (٤٠٢)^(٧).

١٣ - صعود المرادي في شرح ألفية العراقي، لقطب الدين محمد بن
 محمد الخضراءي الدمشقي الشافعي (ت ٩٤ هـ)^(٨).

١٤ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين محمد بن
 عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ).
 وهو أحسن الشروح وأوسعها، وأكثرها انتشاراً بين الدارسين.

(١) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.

(٢) الضوء اللامع ١٠١/١، والأعلام ٥٦/١، وفهرس الفهارس ٦٢٠/٢.

(٣) المعجم المصطفى لمؤلفات الحديث الشريف ١١٠/١.

(٤) الضوء اللامع ٢٣٧/٧، والأعلام للزركلي ١١٧/٦.

(٥) الضوء اللامع ٢٣٧/٧.

(٦) كشف الظنون ١٥٦/١.

(٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٤٦.

(٨) الضوء اللامع ١٢٠/٩، وإيضاح المكتوب ٦٧/٢، والأعلام ٥٢/٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وهو أفضل شروحها، لا ترى - كما قال هو فيه - له نظيرًا في الإتقان والجمع، مع التلخيص والتحقيق»^(١). وهو مطبوع متداول^(٢).

١٥ - النكت على ألفية وشرحها للناظم، تأليف السخاوي أيضًا، وقد أحال عليها في «فتح المغيث»^(٣).

١٦ - شرح ألفية العراقي، للعلامة المحدث أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ)^(٤).

١٧ - قطر الدُّرُر في شرح ألفية العراقي في علم الأثر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

وهو شرح مختصر، مطبوع بعنوان: «شرح ألفية العراقي - أو شرح التبصرة المسماة بالذكرة في علوم الحديث»، بتحقيق: عبد الله الدرويش^(٥).

١٨ - شرح ألفية العراقي، للعلامة شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرايلي (ت ٩١٨هـ)^(٦).

ومنه تصحيف في الأسكوريال برقم (١٤٩٤) في ٢١٦ ورقة^(٧).

١٩ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنباري المصري الشافعي (ت ٩٢٦هـ).

وقد طبع قدماً بفاس مع شرح الناظم، ثم طبع حديثاً بتحقيق: حافظ

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢١٥.

(٢) وقد صدر عن دار المنهاج في طبعة علمية بتحقيق الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، والشيخ د. محمد بن عبد الله الفهيد في مجل مع الفهارس.

(٣) فتح المغيث ٤١/١، ٧١، ٩٦، وراجع: الضوء اللامع ١٦/٨.

(٤) فهرس الكتب لابن عبد الهادي ص ٢٠ (٥٦)، والسبح الوابلة لابن حميد ١١٦٨/٣.

(٥) نشر مكتبة الفارابي، دمشق ١٤١٨هـ.

(٦) الضوء اللامع للسخاوي ٢٨٦/٨، والأعلام للزركلي ٥/٧.

(٧) جامع الشرح والحوashi للجبوسي ٢٦١/١.

ثناء الله الزاهدي، نشرته دار ابن حزم^(١).

ولأن هذا الشرح كان هو المتداول في التدريس، والمنتشر عند الطلاب، فقد وضعت عليه عدة حواشٍ منها:

أ - فتح اللطيف على قسم الضعيف، لشيخ المالكية أبي الإرشاد علي بن محمد المجدولي المالكي (من علماء القرن الحادى عشر أو الثاني). وهو بحث على شرح زكريا الأنصاري في قسم الضعيف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٠٠٦٤١)، وقد اطلعت عليه، وله نسخة ثانية بدار الكتب المصرية^(٢).

ب - حاشية الشيخ منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعى، إمام الجامع الأزهر (ت ١٠٩٠ هـ)^(٣). وهي مخطوطة في الأزهرية (٢٨٧)، وفي الجامعة الإسلامية مصورة منها (٢٥٩)، ولها نسخة ثانية في عارف حكمت بالمدينة النبوية.

ج - حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العَدَوِي (ت ١١٨٩ هـ)^(٤). ومنها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية^(٥).

د - حاشية على شرح الألفية لشيخ الإسلام زكريا، للشيخ العلامة عطية الله بن عطية الأجهوري المصري الشافعى (ت ١١٩٤ هـ)^(٦). وقد عزاها إليه ابن عابدين في «عقود الالالي»^(٧).

ه - أقوم المرافي على شرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري، وهي حاشية للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادرى الفاسى (ت ١٣٥٠ هـ)^(٨).

(١) ثم صدر بعد ذلك عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢ هـ بتحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل في مراج.

(٢) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٦٧.

(٣) خلاصة الأثر ٤/٤٢٣، ومختصر نشر النور والزهر ٢/٣٩٤.

(٤) سلك الدرر ٣/٢٠٦، والأعلام ٤/٢٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/٨٤٠٢.

(٥) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.

(٦) سلك الدرر للمرادي ٣/٢٦٥، والأعلام للزركلي ٤/٢٣٨.

(٧) عقود الالالي ص ٦٢.

(٨) سل النصال لابن سودة ص ٦٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم التتائي المصري (ت ٩٤٢ هـ)^(١).

٢١ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي (ت ٩٥٣ هـ)^(٢).

قال المؤلف: «لخصت شرحها للسخاوي، وربما زدت فيه»^(٣).

٢٢ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت ٩٥٦ هـ)^(٤).

وقد نسبه له حاجي خليفة، وإسماعيل باشا^(٥). ومنه مخطوط في مكتبة جاريت يهودا [٣٩٤٣ (٥٤٠)].

٢٣ - مختصر شرح الألفية، للشيخ العلامة محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي المعروف بـ: أمير بادشاه (ت ٩٨٩ هـ)^(٦).

وهو مخطوط في تركيا؛ مكتبة قاضي عسكر محمد مراد برقم (٣٢٩).

٢٤ - ذيل لألفية العراقي في الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي البوسعدي الصنهاجي الهاشمي (١٠٤٦ هـ).

(١) نيل الابتهاج للتبكري ٢٧٩/٢، وشجرة النور ص ٢٧٢.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/٢٩١.

(٣) الفلك المشحون له ص ١١٣ (٤٢٤).

(٤) شذرات الذهب ١٠/٤٤٤، ومعجم المؤلفين ١/٥٥.

(٥) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٢٧.

وقد شكك الشيخ الدكتور أحمد معبد في كتابه: الحافظ العراقي وأثره في السنة ٩٣٧/٣، في نسبة هذا الشرح إليه، ورجح أن مقصود صاحب كشف الظنون هو سبط ابن العجمي (ت ٩٤١ هـ)، غير أنه وهم فأرخ وفاته سنة (٩٥٦ هـ)، وعَدَ هذا في جملة أوهامه، وليس ما قاله بصواب؛ لأن هذا عالم آخر فقيه حنفي استوطن قسطنطينية وبها توفي، وله ترجمة في الشقائق النعمانية، وشذرات الذهب وغيرهما، وسبط ابن العجمي شافعي توفي قبله بكثير، فثبته لهذا.

(٦) كشف الظنون ١/١٥٦.

كأنه نظم ذيل به (تاریخ الرواۃ والوفیات) من ألفیة العراقي، وقد نسبه له الزركلي^(١).

٢٥ - شرح الشیخ العلامہ المحدث برهان الدین إبراهیم بن مرعی بن عطیة الشبرختی المالکی (ت ١١٠٦ھ).

وقد نسبه له إسماعیل باشا، وابن ظافر الأزهري، وكحاله^(٢).

٢٦ - هدية المغیث الباقي إلى موارد ألفیة اصطلاح الحديث للعراقي، للشیخ المحدث شهاب الدین أحمد بن محمد الھشتوکی، المعروف بأحزمی (ت ١١٢٧ھ)^(٣).

٢٧ - نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعیف، للعلامة أحمد بن عبد المنعم بن یوسف الدمنهوری (ت ١١٩٢ھ).

وهو شرح لأربعة أبيات من الألفية، متضمنة لقسم الضعیف، ومنه عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، عزاه إليه الكتاني، والزركلي^(٤).

٢٨ - شرح ألفیة العراقي في الحديث، للعلامة يحيى بن محمد الحلبي المعروف بالمسالخي (ت ١٢٢٩ھ)^(٥).

٢٩ - تحفة الباقي على ألفیة العراقي، للشیخ أبي سعید محمد بن حسین بن عبد الستار الإسرائیلی الھزاروی (ت بعد ١٣٠٠ھ).

وهي عبارة عن تعلیقات على الألفیة، لخصها من بعض الشراح، وزاد عليها، وقد طبعت في مطبعة الفاروقی في دلهی بالهندر.

(١) الأعلام للزركلي ١٨١/١، وكتابي معجم مصنفات الأنجلسيين والمغاربة في الحديث والسیرة (ذیل).

(٢) إيضاح المکنون للبغدادی ١٢١/١، والیواقیت الشمینی للأزهري ٨٨/١، ومعجم المؤلفین ٧٢/١.

(٣) سوس العالمة للمختار السوسي ص ١٨٨، وكتابي معجم مصنفات الأنجلسيين والمغاربة في الحديث والسیرة (هدیة).

(٤) فهرس الفهارس ٤٠٤/١، والأعلام للزركلي ١٦٤/١.

(٥) إعلام النبلاء للطباخ ١٨٤/٧، والأعلام للزركلي ١٧٠/٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٠ - شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للعلامة عبد الله بن أبيه الديماني الشنقيطي (ت ١٣٢٨ هـ)^(١).

وإن جعله بعضهم من شروح ألفية السيرة للعراقي^(٢).

٣١ - القول الراقي على ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (ت ١٣٥٠ هـ)^(٣).

وهو صاحب الحاشية على شرح زكريا التي تقدم ذكرها.

٣٢ - الجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وهو شرح على ألفية العراقي، للشيخ المحدث عبد الرحمن بن محمد بن قاسم البوصيري الملقب بالأخضر (ت ١٣٥٤ هـ)^(٤).

٣٣ - معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي، لشيخ الجماعة برباط الفتح العلامة محمد المكي بن علي البطاوري (ت ١٣٥٥ هـ)^(٥).

وهو شرح غير كامل يقف عند «زيادة الثقات».

ومنه نسختان بالخزانة العامة برباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا بالمغرب في جامعة محمد الأول بمدينة وجدة^(٦).

٣٤ - حلية التراقي بختم ألفية العراقي، للشيخ العلامة المحدث محمد المدنى بن الغازى بن الحسنى (ت ١٣٧٨ هـ)^(٧). وهو ختم قيده عليها عند ختم تدريسها.

٣٥ - شرح ألفية العراقي في المصطلح، للشيخ العلامة المحدث

(١) معجم المؤلفين الشناقطة ص ٨٥، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (شرح).

(٢) جامع الشروح والحوashi لعبد الله الحبشي ٢٦٥ / ١.

(٣) سل النصال لابن سودة ص ٦٢. (٤) أعلام ليبيا للطاهر الزاوي ص ٢٠٤.

(٥) التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين للجراري ص ٢٥٣.

(٦) المعجم المصنف لخير يوسف ٧٧ / ١.

(٧) إتحاف الإخوان الراغبين لابن الحاج ص ٣٢١.

محمد بن أبي مدين الديماني الشمشوي الشنقيطي (ت ١٣٢٢ - ١٣٩٦ هـ)^(١).

وهو مخطوط مصور متداول.

٣٦ - تعلق على ألفية العراقي - لم يكمل، للعلامة أحمد ولد المرابط الموريتاني^(٢).

وبعد، فهذا ما انتهى إليه تبعي لشرح ألفية العراقي وحواشيه، وقد قاريت الأربعين عملاً ما بين شرح، وحاشية، وتذيل، وتنكية فضلاً عن المنظومات التي جاءت بعدها، واعتمدت عليها، أو اقتبست منها - وسيأتي ذكرها قريباً - مما يعكس قيمة هذه المنظومة العلمية، ويدل على مدى اشتغال الحفاظ والمحاذين بها من وقت نظمها إلى الآن، ويؤكد - في الوقت نفسه - أصالتها بين المنظومات في المصطلح لا يزيدتها امتداد الزمان إلا تطاولاً وشموخاً، وثباتاً ورسوخاً.

تبنيهات:

ولعل من المناسب بعد سرد ما وقفت عليه من شروح ألفية العراقي أن أنبئه على بعض الشروح التي ربما يخطئ بعض الباحثين، أو المفهرسين، فيجعلها شرحاً على ألفية المصطلح للعربي، وإنما هي في الحقيقة موضوعة على ألفيته في السيرة، أو موضوعة على كتاب آخر لا علاقة له بالألفية؛ لئلا يظن ظان أني لم أذكرها ضمن القائمة السابقة جهلاً بها، أو غفلة عنها، وهي كالتالي:

١ - شرح ألفية العراقي، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي الشافعي (١٠٣١ هـ).

ذكره عبد الطيف الهميم، وماهر فحل في مقدمة تحقيق شرح زكريا الأنصاري على أنه شرح لألفية المصطلح^(٣).

(١) السلفية وأعلامها في موريتانيا ص ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٨٠.

(٣) فتح الباقي ١/ ٣٢.

ولكن هذا لا يعرف، ولم أر من نسبه له من المؤرخين، وإنما الثابت أنه شرح ألفية العراقي في السيرة بشرحين: كبير يسمى: الفتوحات السبعانية، وشرح آخر أصغر منه سماه: العجالة السنوية^(١)، كما عند الكتاني وغيره^(٢).

٢ - حاشية الشيخ العلامة سلطان بن أحمد المزاحي المصري الشافعي (ت ١٠٧٥ هـ).

ذكرها الأستاذ عبد الله الحبشي بأنها حاشية على فتح الباقي لذكرى الأنصاري^(٣).

ولكن الذي في خلاصة الأثر، وهدية العارفين وغيرهما: «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا في الفقه الشافعي»^(٤). وأعتقد أن هذا هو الصواب.

٣ - شرح أبي الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت ١٠٦٦ هـ).

ذكره ضمن شروح ألفية المصطلح الشیخ عبد الكريم الخضير، والشيخ محمد الفهيد في مقدمة تحقيق «فتح المغيث»، وقالا: «يسى فتح الباقي، ويقع في مجلدين»^(٥)، وأحالا على الكتاني، وعمر كحالة؛ فأما نص الكتاني، فلا يؤدي ذلك؛ فإنه قال: «وله شرح على ألفية العراقي في السير»^(٦).

ومثله عند المحبي في خلاصة الأثر، والزرکلي في الأعلام^(٧)، وهو الصحيح، ومنه عدة نسخ مخطوطة.

(١) حق الشرح الكبير في رسائل شهادة دراسات عليا بجامعة ابن زهر - أكادير، والشرح الصغير طبع في الرياض سنة ١٣٨٩ هـ، ويخلط بعض الباحثين، فيظنهم شرحاً واحداً، كما وقع لعبد الله الحبشي في جامع الشروح والحوashi ٢٦٥/١.

(٢) فهرس الفهارس ٥٦٢/٢، والأعلام للزرکلي ٦/٢٠٤، ومعجم المؤلفين ٢/١٤٤.

(٣) جامع الشروح والحوashi لعبد الله الحبشي ١/٢٦٣، وهو يحيل على تاريخ الأدب العربي لبروكليمان ٣/٥٨٠.

(٤) خلاصة الأثر ٢١٠/٢، وهدية العارفين ١/٣٣٤، والأعلام للزرکلي ٣/١٠٨.

(٥) فتح المغيث للسخاوي ١/١٥٧. (٦) فهرس الفهارس ٢/٧٨٣.

(٧) خلاصة الأثر ٣/١٥٨، والأعلام ٥/١٣.

وأما كحالة فجاء عنده هكذا: «شرح ألفية الواقي (كذا) في مصطلح الحديث في مجلدين سماه: فتح الباقي»^(١). وهو تابع لإسماعيل باشا الذي نسب للأجهوري: «شرح ألفية العراقي في الحديث»^(٢); ثم جاء كحالة، فزاد الطين بلة بأن سماه: «فتح الباقي»، وقد تقدم أن شرح الأنصارى هو المسمى بذلك.

٤ - شرح العالمة محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ذكره محققا فتح الباقي على أنه شرح لألفية المصطلح العراقي^(٣)، بيد أن الصواب أنه شرح على ألفية السيرة للعربي كما ذكره تلميذه الكوهن في فهرسته، والزركلي وغيرهما^(٤).

○ المنظومات التي لها صلة بـألفية العراقي:

جاء بعد الحافظ العراقي من نظم في فن مصطلح الحديث، وأدلی بدلله فيه، وظهرت منظومات عدة متفاوتة في الجودة والقوة، مختلفة في الطول والقصر، بناءً على تباين مقاصد نظميها، وتفاوت منازلهم في العلم، والذي يهمنا من ذلك المنظومات التي لها تعلق بـألفية العراقي؛ إما عن طريق الاستمداد منها، أو معارضتها، أو الجمع بينها وبين غيرها، أو اختصارها؛ من أجل توضيح الأثر البالغ الذي أحدثه ألفية العراقي في المنظومات التالية لها، وما كان لها من الصدى الواسع الذي ظل يتردد عبر القرون، وسنعرض لذلك فيما يلي:

١ - روضة الإعلام لابن مرزوق الحفيد:

وقد سبق الكلام عليها، وأن ابن مرزوق الحفيد - وهو تلميذ الناظم - جمع فيها بين ألفية ابن ليون التجيبي، وألفية العراقي في (١٧٠٠) بيت.

(١) معجم المؤلفين ٥١٠ / ٢ . (٢) هدية العارفین ٧٥٨ / ١ .

(٣) فتح الباقي لذكرى الأنصارى ت: عبد اللطيف الهميم وصاحبہ ٣٢ / ١ .

(٤) إمداد ذوي الاستعداد للكوهن ص ١٠ ، والأعلام ١٧٨ / ٦ .

قال في أولها:

هدي محمد هدي أعم
من الكتاب بطريقه العلا
إلى الهدى قد قاله الرسول
أمرهما ولا يزيغ فاستمع

الحمد لله على عظمى النعم
بين للناس الذي قد أنزلا
فليس من سواهما سبيل
هما اللذان لا يضل من تبع

إلى أن قال:

لربه محمد بن مرزوق
وما به من من إنعام خطير
في الفن من علم الحديث ذي الحلى
ثم نظام ابن ليون الّيني

وبعد فالعبد الحقير المرموق
يقول مما قد قضى الله القدير
أني قرأت مع سادات على
نظام شيخنا العراقي الزيني

ثم يقول:

يكون رابع قواعد التمام
واللين من ابن ليون أتقنا^(١)

فذاك ما جرأني على نظام
يزين زين الدين قد تزيينا

وهكذا يسير ابن مرزوق في نظمه غير بعيد عن ألفية العراقي؛ فهو يذكر
أنه قرأها مع سادات من أهل الفن، ثم يشير إلى أن نظمه اكتسب زينة من
نظم شيخه زين الدين العراقي . . .

وقد سبق القول أيضاً أنه لشخص من «الروضة» منظومة سماها «الحديقة»،
ولم تخل هي بدورها من إيحاءات ألفية العراقي؛ فمن ذلك ما ذكر في آخرها
بأنها وإن لم يتيسر نظمها في المدينة النبوية، ولا كتبت لها هاتيك المزية مثل
الألفية لشيخه، فإنها في الحقيقة متممية إليها، وأخذة من علمها:

ما مَنَّ من إنعامه وَخَوَّلا
بعد ثمان مائة يقينا
فإنها لعلمها قد انتَمْت^(٢)

فكملت والحمد لله على
في فاتح الثاني مع العشرين
إن لم تكن بطيبة قد نظمت

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (ق/أ - ب). (٢) الحديقة لابن مرزوق (ق/٦٦ - ب).

٢ - ألفية السيوطي:

وقد انبرى الحافظ السيوطي لألفية العراقي، فنظم مضمونها مرة ثانية، وزاد عليها أشياء ومسائل من النخبة وشرحها ابن حجر في ألفية سماها «نظم الدرر في علم الأثر»، وحذف منها جل الأمثلة، وأصحاب الأقوال، وبعض التعريف، ومما قال في مقدمتها:

وهذه ألفية تحكي الدرر
فائقة ألفية العراقي
والله يجري سابع الإحسان
منظومة ضمنتها علم الأثر
في الجمع والإيجاز واتساق
لي وله ولذوي الإيمان^(١)
ومثلمًا أثني على ألفيته في مقدمتها، لم يغفل أن يمدحها في نهايتها،
ويوصي الطلاب بالاعتناء بها، بل تقديمها على غيرها، فقال:

نظم بديع الوصف سهل حلؤ ليس به تعقد أو حشو
فاغعن بها بالحفظ والتفهيم وخصها بالفضل والتقديم^(٢)
ورغم ذلك كله لم ينجح السيوطي في إغراء الطلاب بألفيته وحفظها،
ولم تستطع اختراق حلق الدرس، ومجالس المذاكرة، ولم تلق من العناية
والاحتفال مثل ألفية العراقي، وإن كان قد اعنى بشرحها جماعة من العلماء؛
منهم الناظم نفسه، ولعل من أشهرهم الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي
(ت بعد ١٣٥٢هـ) في «منهج ذوي النظر».

وقد كان من الجائز أن يتحول الاهتمام، وتتجه الأنظار كلية إلى ألفية السيوطي لجملة أسباب لا تخفي، فالعادة أن يؤثر الناسُ الجديد على القديم،
مثلمًا وقع لألفية ابن معطي مع الخلاصة لابن مالك، ولكن الذي حصل على
العكس؛ فلم يزل الناس متشبثين بألفية العراقي، خائضين في مجالها،
متمسكين بأدبياتها، متعلقين بشخصها ومثالها، والأعمال بالنيات، والله أعلم
بالخفيات.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٦.

(١) ألفية السيوطي ص ٣.

٣ - طلعة الأنوار للعلوي:

ومن المنظومات التي ارتبطت بـألفية العراقي - بعد ألفية السيوطي - منظومة «طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار»، للشيخ الإمام عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٠هـ)^(١) قام بتلخيصها من الألفية في ما يزيد على ثلاثة بيت لـما رأى الهمم ضفت عن حفظها.

ومما جاء في مقدمتها بعد الحمدلة:

وبيع فالله يعيين من نوى
من كل فن تجتنى ثماره
لا سيما إن كان ذا علم الأثر
وأهلة فيه لهم يرى اصطلاح
نظم فيه رجز العراقي
لكنه تقاصرت عنه الهمم
فأسأل الإله نظم مختصر

نشرأ لما في وقته قد انطوى
مطرباً في شرعنا أنهاره
إذ دونه يقصر في الفقه النظر
مشترط مرتبط به النجاح
مشييد البناء والمراقي
والعجز غير حاشم به آلئ
يناسب المقام خال من كدر^(٢)

وهي منظومة جيدة السبك، جامعة لمهمات المصطلح، وقد انتشرت، وتداولها الطلبة، ولها عدة شروح؛ كشرح ناظمها الذي سماه: «هدى الأبرار على طلعة الأنوار»، وقد طبع.

وشرح العلامة الفقيه الشيخ حسن بن محمد المشاط المكي (١٣٩١هـ) المسماى: «رفع الأستار عن محي مخدرات طلعة الأنوار»^(٣).

٤ - منظومة الطالب ابن الحاج الفاسي:

وهي منظومة في مصطلح الحديث، للشيخ القاضي العلامة محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي الفاسي (ت ١٢٧٣هـ)^(٤).

(١) الوسيط في أدباء شنقط ص ٣٧.

(٢) رفع الأستار للشيخ المشاط ص ١٣ - ١٩.

(٣) طبع عدة طبعات، منها طبعة مطبعة النهضة العربية بمكة سنة ١٣٨٧هـ.

(٤) الشرب المحضر للكتاني ص ٧٩.

ذُكِرَ أَنَّهُ حَادَى بِهَا أَلْفِيَةَ الْعَرَابِيِّ، وَلَمْ يَتَوفَّرْ لِدِي مِنَ الْمَعْلُومَاتِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ^(١).

٥ - الفتح الرباني للهاشمي:

وَمِنَ الْمَنْظُومَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ أَخِيرًا عَلَى أَلْفِيَةَ الْعَرَابِيِّ: مَنْظُومَةُ «الْفَتْحُ الْرَّبَانِيُّ» لِلشِّيخِ الْعَالَمِ الْمُحَدِّثِ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيِّ (ت ١٣٩٤هـ) الَّتِي جَمَعَ فِيهَا بَيْنَ أَلْفِيَةَ الْعَرَابِيِّ، وَأَلْفِيَةَ السِّيَوْطِيِّ، وَمَنْظُومَةُ قَصْبِ السُّكْرِ لِلصُّنْعَانِيِّ، ثُمَّ قَامَ بِشَرْحِهَا فِي كِتَابِ سَمَاهُ: «ظَفَرُ الْأَمَانِيِّ». وَلَا زَالَ النُّظُمُ وَالشَّرْحُ مُخْطُوطًا فِي مَكْتَبَةِ ابْنِهِ أَبِي تَرَابٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

٦ - العراقي ومنظوماته:

لَعَلَّ الَّذِي يَعْرَفُ الْحَافِظُ الْعَرَابِيُّ وَمَا اشتَهِرَ بِهِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالتَّخْرِيجِ وَالْمَصْطَلِحِ، يَعْزِزُ عَلَيْهِ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ الْعَرَابِيَّ نَاظِمٌ مَاهِرٌ، وَرَاجِزٌ مُتَقِنٌ، عَالِيُّ الْكَعْبِ فِي نُظُمِهِ، لَمْ يَتَزَرِّ فِيهِ بِغِلَالَةٍ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَنْ كَلَالَةٍ، لِغَتِهِ عَذْبَةٌ، وَأَسْلُوبِهِ سَهْلٌ، وَعَلَيْهِ مَسْحةٌ مِنْ طَلَاوِةِ الشِّعْرِ، وَنَفْحَةٌ مِنْ بَدِيعِ الْبَيَانِ، وَهُوَ فِي الطِّبْقَةِ الْعُلِيَا مِنْ أَصْحَابِ الْأَنْظَامِ وَالْأَرْجُوزَاتِ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَقْدِمَتِهِمْ فَلَا يَقْصُرُ دُونَهُمْ.

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ أَقْلَى مَا يُقَالُ فِيهِ، فَقَدْ كَانَ طَوِيلُ النَّفْسِ فِيهِ وَالْبَاعُ، قَوِيُّ الذِّرَاعِ، وَحَسِبَكَ بِرَجُلٍ يَنْظُمُ مَا يَقْارِبُ (٥٠٠٠) بَيْتٍ فِي فَنُونٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَهَذَا العَدْدُ لَا يَكَادُ يَجْتَمِعُ لِكَبَارِ الْأَدْبَاءِ وَالْمُتَفَرِّغِينَ لِلْأَدْبِ وَالشِّعْرِ، الْمُنْصَرِفِينَ لِلضَّرِبِ وَالْعِجْزِ وَالصَّدْرِ، الْمُتَهَالِكِينَ بَيْنَ الْجِيدِ وَالنَّحْرِ، وَأَنَّى بِهِذَا الْقَدْرِ لِرَجُلٍ مُثْلِ الْعَرَابِيِّ أَفْنِي شَبَابَهُ فِي الْطَّلبِ وَالْتَّحصِيلِ، وَالرَّحْلَةِ وَالسَّمَاعِ، وَبَعْدَ ذَلِكِ فِي التَّصْنِيفِ وَالتَّخْرِيجِ، وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِمْلَاءِ.

وَمَعَ هَذَا، إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابُ الْمَنْظُومَاتِ، وَمَا نَظَمُوا، وَمَنْ لَهُ أَرْجُوزَةٌ مَائَةٌ بَيْتٌ وَالْمَائِتَيْنِ وَالثَّلَاثَمَائَةِ، يَأْتِي الْحَافِظُ الْعَرَابِيُّ وَبَيْنَ يَدِيهِ أَرْبَعُ أَلْفِيَاتٍ وَزِيادةً، هِيَ كَالْتَالِيَّ:

١ - أَلْفِيَةُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ: وَتُسَمَّى أَلْفِيَةُ الغَرِيبِ اختصارًا، وَلَهَا عَدَةُ

(١) مَعْجمُ الْمَطَبُوعَاتِ الْمَغْرِبِيَّةِ لِلْقِيَطُونِيِّ ص ١٠١.

نسخ خطية، واحدة في دار الكتب المصرية مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٨١)، ونسخة أخرى مصورة برقم (٤٤٢)، ومطلعها:

الحمد لله أتم الحمد
على أيادٍ عظمت عن عَدٌ
وبعد، فالعبد نوى أن ينظمما
لكنه ما اعتبر الشوانيا
فاخترت ترتيباً على الحروف
وريما زدت لحاجة دعث
وأذكر الحرف بنص المنزل
تدبر قوله: «وريما أشرت...»، ولاحظ - وأنت تقرأ الألفية - أن
العربي قد يضطره النظم أحياناً، فلا يستطيع أن يأتي بالنص كما هو، فيعمد
إلى الإشارة التي تؤدي الغرض، فإذا كان حديثاً، فهو يعطيك الطرف، أو
الجملة المهمة منه، أو يذكر راويه المشهور به، وهكذا...، وإذا كان اسم
شخص فهو يشير إليه بكتينته، أو نسبته، أو صفتة، ولا يتركه جملة، وهذه
ميزة عالية في نظم العربي تنبئ عن صناعة محكمة، ومعرفة واسعة.

وقال في آخرها:

نَظَمْتُهَا فِي سَفَرِ لِمَكَّةِ
وَكَمْلَتْ عَنْدَ السُّوَيْسِ عَائِدَا
مُصْلِيًّا عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ
بَدْءاً وَعَوْدًا مَعَ شُغْلِ الْفِكْرَةِ
من سفري لفضل ربّي حامدا
فهو شفيعي وهو لي وسيلي
وقد طبعت قديماً مع التيسير في علوم التفسير للديريني في القاهرة
١٣١٠ هـ - ١٨٩٣ م في (١٦٧) ص^(١).

- ٢ - التبصرة والتذكرة: أو ألفية الحديث، وتقدم الكلام عنها^(٢).
- ٣ - النجم الوهاج في نظم المنهاج: يعني: منهج الوصول إلى علم

(١) وطبع طبعات أخرى بالمطبعة البهية في القاهرة ١٣١١ هـ - ١٨٩٤ م، وفي مطبعة البابي الحلبي بهامش تفسير القرآن العظيم للسيوطى ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م. انظر: معجم المطبوعات ١٣١٨ / ٢.

(٢) انظر: ص ٢١، وما بعدها.

الأصول لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥ هـ)، وتقع هذه المنظومة في ١٣٦٧ بيتاً.

قال ابن فهد: «وله نكت عليه، بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج، والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في الناسخ والمنسوخ، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ ولد الدين»^(١).

٤ - نظم الدرر السنية في نظم السير الزكية^(٢): وهي ألفية في نظم السيرة النبوية الشريفة.

ومطلعها:

عبد الرحيم بنُ الحسين المذنب
وللصلوة والسلام أهدي
في نجح ما سئلته شفاهها
ألفية حاويةً للمقصد
تجمع ما صح وما قد أنكرا
به وإن إسناده لم يُعتبر
ذكرٌ ما قد صح منه واستطرد

يقول راجي من إليه المهرُب
أحمد رَبِّي بأتام الحمدِ
إلى نبِيِّه وأرجو اللَّهَ
في نظم سيرة النَّبِيِّ الأَمْجَدِ
وأليعلم الطالبُ أن السِّيرَا
والقصدُ ذكرُ ما أتى أهْلُ السِّيرَ
فإن يكن قد صح غيرُ ما ذكر

وآخرها:

صَلَّى عَلَيْهِ رَبِّنَا وَسَلَّمَ
هَمَا الضَّجِيعَانِ مِنَ الْأَقْمَارِ
ثُمَّ عَلَى عُثْمَانَ مَعَ عَلِيٍّ
وَقَدْ نَالَتْ حَظًا وَافِرًا مِنَ الْعِنَاءِ وَالشَّرْحِ؛ فَشَرَحَهَا الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ،
لَكِنَّهُ قَالَ: فِي الْمَسْوَدَةِ ثُمَّ عَدَمْ^(٣)، وَزَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّؤوفِ الْمَنَاوِيُّ

(١) ذيل الطبقات، لابن فهد ص ٢٣٠.

(٢) وهي قيد التحقيق والإعداد لدى شيخنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على نسخة بخط المؤلف، مع دراسة عن المنظومات في السيرة النبوية ونشأتها، وأهميتها.

(٣) الضوء اللامع ١٦/٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ت ١٠٣١ هـ)، وسمّاه «الفتوحات السبحانية»، وهو موجود، وله نسخ خطية منتشرة، قال في بدايته:

«إن الألفية المسمّاة: بالدرر السنّية في نظم السيرة النبوية، لجذنا من قبّل الأمهات، عظيم الحفاظ، زين الدين العراقي، قد قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تُطرب بسماعها الثكلان، وتُنشّط لقراءتها الكسان، وتعجب الأديب لانطباعها، كأن نظمها السكر المذاب، أو رشف الثناء العذاب..».

وشرحها أيضًا شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري (ت ١٠٦٦ هـ)، ومنه نسخة في الزيتونة بتونس [٤٦(١٢٤٣)] ونسخ أخرى، وشرحها آخرون؛ كالشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران (١٢٢٧ هـ)، وغيره.

٥ - نظم الاقتراح في بيان الاصطلاح^(١): لابن دقيق العيد، ويقع هذا النظم في (٤٢٧) بيتاً. وقد تفضل على أخي وأستاذي الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني بمصورة منه تقع في (١٥ ص)، وهذا مطلعه:

يقول بعد حمده لربه	مصلياً على النبي وصحابه
عبد الرحيم بن الحسين الآمل	نظم كتاب الاقتراح يسهل
فإن يجيء ضمير أو فعلٌ ولم	يُذكر له اسمٌ نحوَ عَنْه وَجَزْمٌ
أو أطلقَ الشِّيخُ فما مقصودي	في الكل إلا ابن دقيق العيد
وربما قدّمت لِلْمُنَاسَبَةِ	وَرِبِّما زِدْتُ لِأَمْرٍ نَاسَبَهُ

هذه مقدمة نظم الاقتراح، وهي قصيرة لا تجاوز خمسة أبيات مراعاة لحجم الكتاب المراد نظمه، ونلاحظ أنه اصطلح هنا لابن دقيق العيد على نحو اصطلاحه في ألفية الحديث في الإشارة لابن الصلاح.

ويقول في آخره:

وكملت بالخبرت من وداننا في رابع العشرين من شعبان

(١) حققه الأخ عبد القادر الإدريسي، ونشرته دار ابن حزم بيروت.

من بعد سبع مائة قبل خلت
من قبلها أربعة مئينا
ونصرة مع الوجوه الناصرة
منه سوى من حفظوا وعاصموا
عوداً على بدء، فنعمَ الرَّبُّ
على النبي الرَّؤوفِ الرحيم
خَيْرٌ صَحَابَةٌ وَخَيْرٌ آلٍ

عام ثلاثة وسبعين أتْ
وَعْدُها سبْعٌ تلي عشرين
فُلْيدُعْ لي ناظرها بالمفارة
وليسْتر العيب فليس يسلُّمُ
فالحمد لله كَمَا يُحِبُّ
وأفضل الصلاة والتسليم
وَاللهِ وصَحْبِهِ الأَبْطَالِ

هذه إذن خاتمة نظم الاقتراح، وقد أفادنا أنه انتهى منه عام (١٧٧٣هـ) فيكون بعد الألفية؛ لأنَّه نظمها سنة (١٧٦٨هـ). وقد انتشر هذا النظم بين العلماء، حتى إنَّ الحافظ السخاوي كتب عليه شرحاً سماه: «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح»، وقد وصفه الكتاني بأنه في مجلد لطيف^(١).

○ إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

وقد أشار على بعض الإخوة الأفاضل - وفقني الله وإياهم لما هو خير في العاجل والأجل - أنَّ أذكُر سندِي المتصل بالناظم، ليطلع عليه من لديه رغبة في الأسانيد، ويعرف به كيفية اتصالنا بالعربي بِحَمْلِهِ، وامتثالاً لذلك آثرت عدم السكوت، وقلت - بعد التوكل على الحي الذي لا يموت - :

١ - أروي هذه الألفية المباركة عن شيخنا الفاضل فضيلة الشيخ العلامة نظام محمد صالح يعقوبي قراءة لأغلبها، قراءة بحث ومذاكرة في المسجد النبوى الشريف، وإجازة بباقيها، وهو عن مسند العصر الشعاعى (ت ١٣٦١هـ) عن الفادى عن القاضى الحسين بن علي العمرى الصنعاوى (ت ١٣٦١هـ) عن العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي (١٣٠٨هـ) عن الإمام الشوكانى^(٢) عن العلامة عبد القادر الكوكباني عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشامى عن الحسين بن أحمد زبارة عن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الجبشي عن

(١) الضوء اللامع ١٦/٨، وفهرس الفهارس للكتاني ٢/٩٩٠.

(٢) إتحاف الأكابر له ص ١٥.

بِشَّرَةٍ مُّكَلَّفَةٍ

الإمام إسحاق بن محمد بن جعمان عن محمد بن علي بن عجلان عن عبد الرحمن بن محمد الخطيب عن أبيه عن الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن ناظمها نَحْنُ لِللهِ.

٢ - وأخبرني بها إجازة جماعة، منهم الشيخ محمد الأمين بوخبزة الحسني، عن المسند عبد الحفيظ الكتاني عن الوجيه عبد الله السكري (١٢٣٠هـ) - (١٣٢٩هـ) عن مسنده الشام عبد الرحمن الكُثُبَرِي (١١٨٤ - ١٢٦٢هـ) عن المرتضى الزبيدي عن حسن البرزنجي عن عبد الله بن سالم البصري عن محمد بن سليمان الروداني بسنده في صلة الخلف^(١) عن سعيد قدورة الجزائري عن شيخه المقرئ عن أبي عبد الله محمد بن محمد التنسى عن والده محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسى عن الحافظ ابن مزروع عن الحافظ العراقي.

٣ - وبه إلى الكتاني عن الشيخ سليم البشري شيخ المالكية بمصر عن الشهاب أحمد من الأزهري المالكي عن الأمير الكبير عن الشيخ علي السقاط عن عبد الله بن سالم البصري عن الشمس البابلي عن سالم السنوري المالكي عن التجم الغيطي عن زكريا الأنباري عن الحافظ ابن حجر عن ناظمها الحافظ العراقي.

* وبه إلى الحافظ المرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) عن المعمري سابق بن رمضان بن عرام الزعبي الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن حجازي الوعاظ عن الجمال يوسف عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنباري عن ابن حجر عن العراقي.

ولعل هذا أعلى سند لنا من طريق الحافظ ابن حجر؛ بيني وبين الناظم فيه ١١ واسطة.

* وأرويها بأعلى من هذا عن الشيخ بوخبزة التطوانى عن القاضى

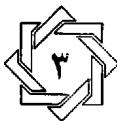
عبد الحفيظ الفاسي (١٣٨٣هـ) عن أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) عن شيخه العلامة محمد نذير حسين الدهلوi (١٢٢٠ - ١٢٥٠هـ) عن الشيخ عبد الرحمن الأهدل (ت ١٢٥٠هـ) عن الشيخ محمد بن سنة عن الشريـف محمد بن عبد الله عن محمد بن خليل بن أركماش عن ابن حجر عن العراقي.

وهذا السند أعلى. غير أنه لا يصح؛ فإن ابن سنة والشـريف مجـهـولـان، ورواية الأـهـدـلـ عنـ ابنـ سـنةـ - عـلـىـ فـرـضـ ثـبـوـتـهاـ - هيـ بـالـإـجـازـةـ الـعـامـةـ لـأـهـلـ الـعـصـرـ فـقـطـ، كـذـلـكـ روـاـيـةـ نـذـيرـ حـسـنـ عنـ الأـهـدـلـ إـنـمـاـ بـالـإـجـازـةـ الـعـامـةـ لـأـهـلـ الـعـصـرـ أـيـضاـ.

* وبـهـ إـلـىـ الشـيـخـ عـبـدـ الرـحـمـنـ الـأـهـدـلـ الـمـذـكـورـ عـنـ الـمـرـتـضـيـ الزـيـديـ عـنـ الـمـعـمـرـ سـابـقـ بـنـ رـمـضـانـ بـنـ عـرـامـ الزـعـبـلـيـ الشـافـعـيـ (١٠٦٨ـ ١١٨٢هـ) عـنـ الـبـابـلـيـ عـنـ الشـهـابـ السـبـكـيـ عـنـ النـجـمـ الغـيـطـيـ عـنـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ زـكـرـيـاـ الـأـنـصـارـيـ عـنـ ابنـ حـجـرـ عـنـ العـرـاقـيـ.

فـهـذـهـ بـعـضـ الـأـسـانـيدـ الـتـيـ نـرـويـ بـهـ مـؤـلـفـاتـ العـرـاقـيـ، أـورـدـنـاـهـاـ عـنـ ثـلـاثـةـ منـ تـلـامـيـذهـ؛ وـهـمـ: الـبـلـقـينـيـ، وـابـنـ مـرـزـوقـ، وـابـنـ حـجـرـ. وـنـقـتـصـرـ عـلـىـ ماـ تـقـدـمـ، فـفـيـهـ كـفـاـيـةـ بـالـمـقـصـودـ، وـالـحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ.





بِرْزَةُ الْعَلَامِ عَلَى الأُصُولِ الْمُعَمَّدَةِ، وَهُنَّ بَهِيجُونَ فِي الْتَّحْقِيقِ

تهيأ لي - والحمد لله على توفيقه - أن أخرج هذه النسخة على أصول معتمدة مصححة؛ هي كالتالي:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة: وهي مقرودة على الناظم، وعليها خطه في عدد من المواضع ببلاغ القراءة والسماع، نصه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي. كتبه مؤلفه»، ومقرودة على عدد من الحفاظ، كابن حجر، وابن عمار المالكي، والرضي الغزي، وفي نهايته إجازة ابن حجر لصاحب النسخة.

وهذا الأصل مصور من خزانة الشيخ عارف حكمت إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة برقم (٢٣١/١٢). وهي نسخة مصححة ومقابلة، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي، الشهير بالكتفي (٨١٤هـ)^(١)، كتبها بخط نسخي جميل. وما زاد هذه النسخة أهمية أنها مضبوطة بالشكل التام، يعني الناسخ فيها بيان ما يجوز في ضبطه وقراءاته أكثر من وجه، كما كان يوضح ما قد يشكل بأن يكتب في الهاشم واضعاً فوقه كلمة «بيان».

وعدد أوراقها (٥٧) ورقة، ومسطرتها: (١٠) أسطر، بيت في كل سطر، وهي مجلولة يحيط بصفحاتها إطار مزين، وتتخللها بلاغات السماع والقراءة، ففي الورقة (٣) بلاغ القراءة بخط الحافظ ابن حجر^(٢)، وفي الورقة

(١) انظر ترجمته في نهاية نص الألفية ص ١٨٦.

(٢) لم يتضح نص السماع في التصوير، وقد رجعت إلى الأصل، فإذا به رفع من مكانه لحاجة.

(٤٠) بلاغ القراءة والسماع لعبد الله بن خلف النابتي على الحافظ ابن عمار المالكي بخطه مؤرخ في ١٤ جمادى الأولى عام (٨٠٩هـ)^(١)، وفي آخره: «بلغت مقاولة قراءة على المصنف»، ثم إجازة الحافظ ابن حجر لجمال الدين عبد الله النابتي نصها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد، فقد عرض على جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي - تغمده الله برحمته، وجمع بيننا وبينه في مستقر رحمته - الشیخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر الطالبين عبد الله بن زين الدين خلف النابتي عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه، فبان أنه الفرد، وتوسّع في إبرازه فلم يقدر في السرد، وقد أجزت له أن يرويها عني بقراءتي لجميعها على ناظمها، وأن يروي عني شرحها، وجميع ما هو لي مسموع أو مجاز، وما لي من نظم وتأليف، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا بين يديه، وأن يتطول على تقصيرنا يوم العرض عليه.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد، العسقلاني الأصل، الشهير بابن حجر، في مستهل ذي الحجة عام ثمانية وثمان مائة، والحمد لله كثيراً، والصلاه والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وحسينا الله ونعم الوكيل».

من هو صاحب النسخة عبد الله النابتي هذا؟

إذا علمنا قيمة هذه النسخة وأهميتها البالغة، فمن السائع للقارئ أن يتساءل عن أصحابها، وعن منزلته؟ وأورد هنا نصّ الترجمة التي احتفظ لنا بها المؤرخ الحافظ شمس الدين السخاوي رحمة الله تعالى فهي كافية شافية في التعريف به، حيث قال: «عبد الله بن خلف بن محمد بن عثمان، الجمال النابتي - بنون ثم موحدة بعدها مثناء فوكانية - ثم القاهري، نزيل الظاهرية القديمة، ولد سنة (٧٦٦هـ) تقريباً، وقرأ القرآن، ونشأ مخالطاً للناس سِيما الأتراك، حريصاً على السعي والتحصيل؛

(١) فهرس الحديث بمكتبة الملك عبد العزيز ص ١٢١.

الظاهر على لسانه المتمسك، ولا يتحقق

بحيث أثرى في العقارات وغيرها، مع كونه ضيق العيش، لا يظن من رآه به غير الفقر، وهو من أكثر ملازمـة الولي العراقي في أماليه وغيرها، وكذا سمع على شيخنا في أماليه، وهو المشار إليه بقوله في المشتبه في النابـي بعد ذكر الذهبـي من يتسبـب كصاحب الترجمـة ما نصـه: «ونسب مثل هذه النسبة بعض أصحابـنا من طلبةـ الحديث»^(١)، وحـكى لي عنـه البدر الدـميري مضمـنـاتـه، ماتـ في يومـ الثلاثاء ٢٠ منـ رجبـ سنةـ (٨٣٧ـهـ) بالـقـاهـرةـ^(٢).

٢ - نسخـة مكتـبة الغـازي خـسـروـبـكـ في سـراـيـيفـوـ في الـبوـسـنةـ: مـحفـوظـةـ فيـهاـ برـقـمـ (٨٥٥ـ) تـرـتـيبـ (٣٨٣ـ)^(٣). وهـيـ نـسـخـةـ عـتـيقـةـ، مـصـحـحةـ وـمـقـابـلـةـ، تـتـخلـلـهـاـ أـحـيـانـاـ عـلـامـةـ بـلـاغـ القرـاءـةـ وـالـسـمـاعـ، مـنـسـخـةـ فيـ حـيـاةـ النـاظـمـ سـنـةـ (٧٩٦ـهـ) بـخـطـ أحدـ تـلـامـذـتـهـ، وـلـعـلـهـ أـقـدـمـ نـسـخـةـ إـلـىـ الـآنـ تـعـرـفـ لـلـأـلـفـيـةـ^(٤)، تـقـعـ فيـ (٣١ـ) وـرـقـةـ، وـمـسـطـرـتـهـ (١٩ـ) سـطـرـاـ بـخـطـ نـسـخـ عـادـيـ، وـعـلـيـهـ بـعـضـ التـعـلـيقـاتـ المـنـقـولـةـ عنـ المؤـلـفـ.

وـمـنـ أـهـمـ فـوـائـدـ هـذـهـ نـسـخـةـ العنـوانـ الصـحـيـحـ المـثـبـتـ فيـ أـوـلـهـاـ - كـمـاـ أـشـرـتـ فيـ تـسـمـيـتهاـ سـابـقـاـ -: «كتـابـ التـبـصـرـ وـالـذـكـرـ فيـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ»، نـظمـ الإـلـامـ الـعـالـمـ الـعـلـامـ زـينـ الـمـحـدـثـينـ زـينـ الـدـينـ عـبـدـ الرـحـيمـ الـعـرـاقـيـ، أـمـدـ اللهـ مـدـتـهـ وـنـفعـ بـعـلـومـ الـمـسـلـمـينـ. آـمـيـنـ».

وبـعـدهـ أـسـفـلـ ماـ نـصـهـ: «الـحـمـدـ لـلـهـ، وـأـسـأـلـهـ التـوـفـيقـ، وـالـهـدـاـيـةـ لـأـقـوـمـ طـرـيـقـ»، هـذـهـ نـسـخـةـ الـمـبـارـكـةـ بـخـطـ الإـلـامـ الـعـالـمـ الـعـلـامـ الـولـيـ الـعـارـفـ بـالـلـهـ تـعـالـىـ سـيـديـ الشـيـخـ عـبـادـةـ الـمـالـكـيـ الـأـنـصـارـيـ، تـلـمـيـذـ سـيـديـ مـدـيـنـ نـفـعـنـاـ اللـهـ بـبـرـكـاتـهـماـ».

(١) قـلتـ: انـظـرـ: تـبـصـيرـ المـتـبـهـ بـتـحـرـيرـ المـشـتبـهـ ٢٢٧ـ/١ـ.

(٢) الضـوءـ الـلـامـعـ، لـلـسـخـاوـيـ ١٧ـ/٥ـ - ١٨ـ.

(٣) انـظـرـ: فـهـرـسـ الـمـخـطـوـطـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـالـتـرـكـيـةـ فيـ مـكـتـبـةـ غـازـيـ خـسـروـبـكـ فيـ سـرـايـيفـ لـقـاسـمـ دـوـبـرـاجـاـ ٢٢٣ـ/١ـ.

(٤) بلـ هـنـاكـ نـسـخـةـ أـقـدـمـ مـنـهـاـ مـحـفـوظـةـ فيـ الجـامـعـ الـكـبـيرـ بـصـنـعـاءـ بـرـقـمـ (٤٦ـ) لـغـةـ، فـرغـ مـنـ نـسـخـهـاـ يـوـمـ السـبـتـ ٣ـ شـوـالـ عـاـمـ ٧٧٥ـهـ، انـظـرـ: كـتـابـ الـحـافـظـ الـعـرـاقـيـ وـأـثـرـهـ فيـ السـنـةـ للـدـكـتوـرـ أـحـمـدـ مـعـبدـ ٦٦٨ـ/٢ـ.

وفي نهايتها نجد التنصيص على كونها مقابلة بعبارة نصها: «بلغ مقابله جُهد الطاقة»، ويأتي بعدها من جهة اليسار تاريخ النسخ: «تمت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه. ووافق الفراغ من نقلها في اليوم المبارك التاسع عشر من شهر ذي قعدة الحرام سنة ست وتسعين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها في خير وعافية، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ^(١). آمين آمين». وقد رمزت لها بـ: «س».

من هو عبادة المالكي الأنصاري هذا؟

إنه أحد تلامذة الحافظ العراقي النابهين، ورفيق الحافظ ابن حجر في الطلب؛ العالم العلامة زين الدين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الأنصاري الخزرجي الزّرزاوي^(٢) القاهري المالكي، ولد في جمادى الأولى سنة (٧٧٧هـ) بزِرزا من قرى مصر، وقرأ بها القرآن، ثم انتقل إلى القاهرة، فحفظ كتاباً وسمع الكثير على: أبي إسحاق التنوخي وابن الشيخة وصلاح الدين الرّفتاوي والعزيز المليجي والشرف بن الكويك والسراج البُلقيني والزين العراقي - وهما عمدته في الحديث - وتفقه على التاج بهرام الدميري والجمال الأقهسي وغيرهم. وصفه ابن حجر بـ «العالم العلامة المتفنن زين الدين»، سمع الكثير من شيوخنا، ورافقتنا في السماع مدة، ومهر في الفقه وغيره، وصار رئيس المالكية بأخرة».

(١) قوله: بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ، لا يجوز فيما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق، لا بحق الأنبياء ولا غيرهم، لأنه يتضمن شيئاً

أحدهما: الإقسام على الله تعالى به، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء.

والثاني: السؤال به. وهذا وإن جوزه طائفه من الناس ووجد في دعاء كثير منهم، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع.اهـ. من قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٦٤) ملخصاً.

(٢) الزّرزاوي نسبة إلى زِرزا: بلدة قرب القاهرة كما في معجم البلدان ١٣٦/٣، وقد تصحف في إنباء الغمر ٢٠٣/٤، والمنهل الصافي ٥٢/٧، والضوء اللامع ١٦/٤ وغيرها إلى: الزّرزاوي - بالراء -.

الكلام على أصول المعاشرة، والتحقير

وقال عنه السخاوي: «تقدم في الفقه والأصلين والعربية وشارك في غيرها وصار أحد أعيان مذهبة، ونسخ بخطه الحسن الكثير، ودرس للمالكية بالشيخونية بعد ابن تقي، وفي البرقوقية بعد ابن عمار... وتصدى للتدرис والإفتاء والإفادة قديماً، وأخذ الناس عنه من أهل كل مذهب طبقة بعد أخرى، وانتفعوا به في الفقه وأصوله والعربية وغيرها من الفنون... وأقام عند الشيخ مدين^(١) في زاويته بالمقس، مقبلاً على شأنه، منقطعاً إلى العمل والعبادة في ازدياد من الخير والمحاسن حتى مات في يوم الجمعة ٧ شوال ٨٤٦هـ وصُلِّي عليه بالأزهر، تَقدَّمَ الناسُ الشَّيْخُ مَدِينُ الْمَذْكُورُ، وَكَثُرَ التَّأْسُفُ عَلَى فَقْدِهِ، وَلَمْ يَخْلُفْ بَعْدَهُ فِي الْمَالِكِيَّةِ مُثْلِهِ، وَكَانَ فَصِيحَاً طلقَ اللسان حسن التقرير، علامة مبرزًا في المعقول والمنقول صالحًا خيرًا زاهداً ورعاً صلباً في الدين غاية في التقشف... وبالجملة فمحاسنه كثيرة»^(٢).

٣ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعرف المكتبة التي تحفظ بأصلها الخطي، ولكنها مصورة في الجامعة المذكورة في (قسم المجموعات الخاصة) وهي نسخة قديمة، منقوله عن نسخة الناظم، يرجع تاريخ نسخها إلى القرن (٨٨هـ)؛ فقد انتهى كتابتها منها سنة (٧٥٩هـ)، ولم ينص على القرن، والظاهر أنه يقصد بعد السبعينيات؛ ويفيد ذلك أنه كتب في العنوان - بجانب اسم الناظم - «سنة (٧٧٥هـ)» وعلى هذا، فهي مكتوبة في حياة الناظم وقبل وفاته بنحو ٣٠ سنة.

وهي مكتوبة بخط نسخ عادي، وقد ضبطت غالب الحروف فيها بالشكل، وميزت العناوين بخط عريض، وتقع في (٥٤) ورقة بترقيمي، ومسطرتها (١١) سطراً.

(١) هو مدين بن أحمد بن محمد الحميري المغربي ثم الأشموني المالكي، توفي سنة ٨٦٢هـ، انظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: إباء الغمر لابن حجر ٤/٣٠، والجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٥/٢٢٧، والمنهل الصافي ٧/٥٢، ومعجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٥٩، والضوء اللامع للسخاوي ٤/١٦، ووجيز الكلام ٢/٥٨٦، وشنرات الذهب لابن العماد ٩/٣٧٦.

وهي مقابلة ومصححة على الأصل المنقول منه؛ يُصادف بصرك في مواضع كثيرة: «بلغ مقابله على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

وفيها جملة من التعليقات والتوضيحات لبعض الآيات.

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث تصنيف الشيخ الإمام الأوحد فريد دهره، ووحيد عصره سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحيم بن الحسين لطف الله تعالى به. آمين».

وعلى صفحة العنوان تفسير لبعض الكلمات، وتملكات من بينها تملك الناشر بخطه ونصه: «في نوبة عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليمني ثم الجبرتي رحمهم الله. آمين».

وفي العنوان أيضاً: «٢٢٨ رقم العثمانية».

وجاء في نهايتها تاريخ نسخها، واسم الناشر، كالتالي:

«فرغ من تعليقها لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليمني ثم الجبرتي - نفعه الله بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم - في يوم الأحد بعد صلاة العصر الخامس عشر شهر شعبان المكرم سنة خمس وسبعين».

بلغت مقابلة بالأصل المنقول قال ذلك معلقه في شهر شعبان سنة تاريخه أغلاه على حسب الجهد والطاقة».

○ ميزة هذه النسخة:

وما يلفت النظر أن هذه النسخة تميزت عن سائر النسخ المعتمدة بشيء مهم، وهو أن كاتبها ينص في الهاامش على تاريخ إضافة الناظم لبعض الآيات من المسودة، مما يؤكّد أنها منقولة عن أصل الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ، وأنا أذكر نماذج من ذلك وإن كان بعضه لا يظهر في المchorة.

١ - قوله (٢٦٧):

ومن يوافق غالباً ذا الضبط

الظاهر على الظواهر المعاصرة، ولا تتحقق به

مقابله: «الحق هذا البيت من المسودة في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة سبعين وسبعين». .

٢ - قوله (٢٨٢):

جُمِيع أَشْيَاخِي ثَقَاتٍ لَوْلَمْ

مقابله: «الحق هذا البيت من المسودة في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة أحد^(١) وسبعين». .

٣ - قوله (٤٢٩):

وَخَلْفُ بْنِ سَالِمٍ قَدْ قَالَ: نَا
إِذْ فَاتَهُ لَزَحْمَةٌ حَدَّثَنَا
..... من قول سفيان وسفيان اكتفى

مقابله: «غير هذا البيت والذي قبله في ثاني ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وسبعين». .

٤ - قوله (٤٥٤):

وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ

مقابله: «الحق هذا البيت من المسود في خامس شهر رجب سنة سبعين وسبعين». .

٥ - قوله (٦٧٧):

وَقَدْ رَجَأَ جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ

مقابله: «الحق هذا البيت من المسودة في حادي عشر رمضان...».

٦ - قوله (٧٨٧):

وَقِيلَ مِنْ أَقَامَ عَامًاً أَوْ غَزَا
..... إِلَى قَوْلِهِ:

وَهُمْ عَدُولُ، قَيْلَ لَا مِنْ دَخْلًا

(١) كذا في هامش النسخة.

مقابله: «الحق هؤلاء الثلاثة الأسطر من المسودة في مستهل ربيع الآخر سنة أحد^(١) وسبعين وسبعمائة».

٧ - قوله (٨٨٢):

عین أبي بن عمارة اکسر^(١)

مقابله: «الحق في سبع عشر المحرم سنة [اثنتين وسبعين]...».

٨ - قوله (٩٠٢):

ابن العلا وابن أبي سفيان

مقابله: «الحق في سنة أحد وسبعين».

وهذه النماذج تدلنا على أن العراقي بقي ينّقح ألفيته سنوات بعد أن بيضها سنة ٥٧٦هـ.

ورمزت لها بـ(جب).

٤ - نسخة ثانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعلم المكتبة التي تحفظ بالأصل المخطوط، وهي نسخة عتيقة جيدة مقابلة، مكتوبة سنة (٨٣٠هـ)، بخط نسخ جميل لعالم معروف، مشكولة الأبيات غالباً، تقع في (٣٨) ورقة، ومسطرتها (١٥) سطراً، وهي خالية من الحواشی التي عادة ما تكون في نسخ الألفية إلا قليلاً جداً، وبعضها يضع فوقه «حاشية»، وفي نهايتها دائرة منقوطة علامة على أنه من الأصل المنقول عنه.

وهي مقابلة كما يظهر من وجود الدوائر المنقوطة من داخل بعد الأبواب، واستدراكه لما يسقط، وبيانه للنسخ المخالفه.

واعتنى الناسخ في أكثر من موضع بتوضيح الكلمات التي قد تشكل بأن يكتبها في الهاشم مضبوطة واضعاً فوقها كلمة «بيان» وهو مصطلح يدل على بيان ما في المتن وتوضيحة على وجه الصحة.

(١) غير واضح في المصورة كذا قرأتها.

الظاهر على المؤصل المتعارق، وللتحقق

كما اعنى ببيان اختلاف النسخ، فيضع الموجود في النسخ الأخرى في الهاشم وفوقه (خ).

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث نظم الشيخ الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي المصري، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وفي نهايتها: «تمت التبصرة والتذكرة بحمد الله وعونه، علقها تاسع شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي ثم البيري ثم الحلبي عفا الله عنه».

○ ترجمة الناسخ:

هو الشيخ العلامة الفقيه شمس الدين محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي البيري الحلبي الشافعي (٨١١ - ٨٧٩ هـ)، له من المصنفات: الأنوار البهية في شرح المنظومة الرحيبة، وشرح منظومة غنية الباحث في الفرائض أيضاً.

ترجمه السخاوي في الضوء، ووصفه بأنه: «كان فقيهاً فاضلاً، متمنناً، حسن الخط، دينًا متواضعاً، لطيف العشرة، نسخ الكثير بالأجرة وغيرها».

وهو تلميد سبط ابن العجمي، حيث وصفه بشيخنا في إحدى المرات^(١). وقد رممت لها بـ(ج).

٥ - نسخة خزانة الإسكوريال بإسبانيا: وهي نسخة مُلوكيَّة عتيقة، وناسخها إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الشيخ أبو الإمداد إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي (ت ١٠٤١ هـ)، تقدّم في فن الحديث، وله فيه مصنفات عدّة؛ منها: «بهجة المحافل في التعريف برواية الشمائل»، و«قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر»، لابن حجر، وغير ذلك^(٢).

(١) الضوء اللامع ٦/٢٥٧، والأعلام ٥/٣٠١، ومعجم المؤلفين ٣/٣٩.

(٢) انظر: خلاصة الأثر للمحيبي ١/٦، والأعلام للزركلي ١/٢٨.

وهذه النسخة من خزانة السلطان أمير المؤمنين زيدان بن أحمد السعدي المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) وعليها خطه: «الحمد لله، تملّكه عبد الله المتوكّل عليه: زيدان أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين الحسني، أصلح الله أحواله».

وهي محفوظة بخزانة دير القديس لورنزو بمدينة الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٤٩٢)، ولها مصورة في الجامعة الإسلامية فيلم (٣٦٨١)، كتبت بخط نسخي يميل إلى الرقعة، وضبّطت بالشكل غالب الكلمات، تقع في (٤٤) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطراً، بيت في كل سطر، جاء في آخرها: «تمت بحمد الله وصلاته وسلامه على نبيه، على يد الفقير الحقير الفاني، إبراهيم اللقاني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين».

وقد رمّت لها بـ: «ل».

٦ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق: وهي نسخة قيمة، مضبوطة بالشكل، تكاد تكون مطابقة للأصل، كتبت بخط نسخ عادي، تقع في (٣٧) ورقة، وعليها إطار كما في النسخة الأصل، ومسطرتها (١٥) سطراً، بيت في كل سطر، ورقمها في الفيلم (٤٥٩٤) في آخرها بيان الناسخ، وتاريخ النسخ: «تمت يوم الأربعاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، سادس عشرى جمادى الأولى سنة (١١١١هـ) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد كاتبها الفقير أحمد ابن المرحوم أحمد السّاوي غفر الله لهما، ولمن دعا لهما بالمغفرة والرحمة، آمين».

وقد رمّت لها بـ: «ظ».

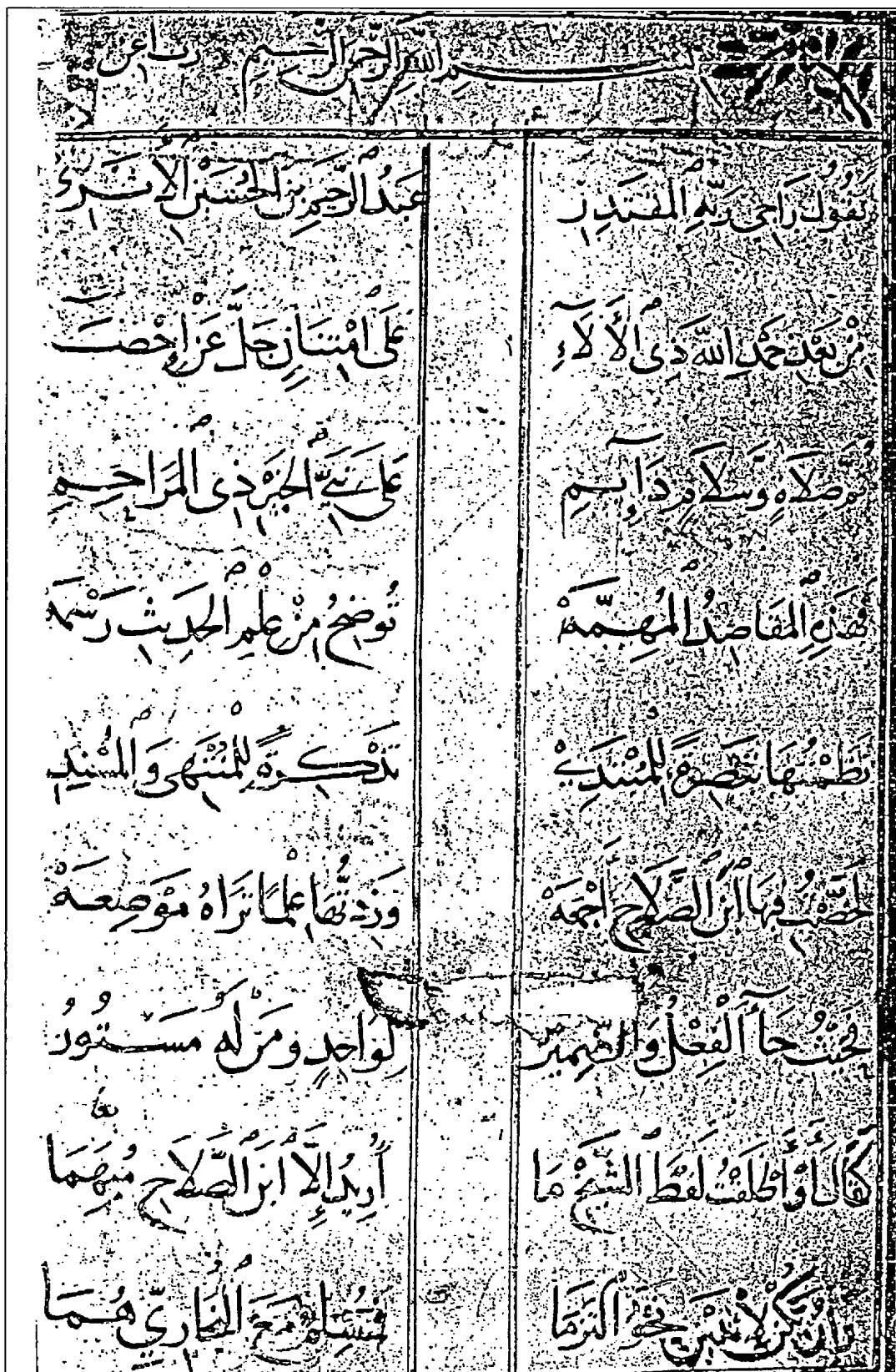
وقد رجعت إلى نسخ أخرى عديدة، ولكن لم أثبت ما فيها من الفوارق تخفيفاً، منها نسخة خطية محفوظة بخزانة جامعة برنستون بأمريكا لها مصورة في الجامعة فيلم (١٧٠٢)، ونسخة أيضاً في الخزانة العامة برباط الفتح عاصمة المغرب.

◦ منهجه في التحقيق:

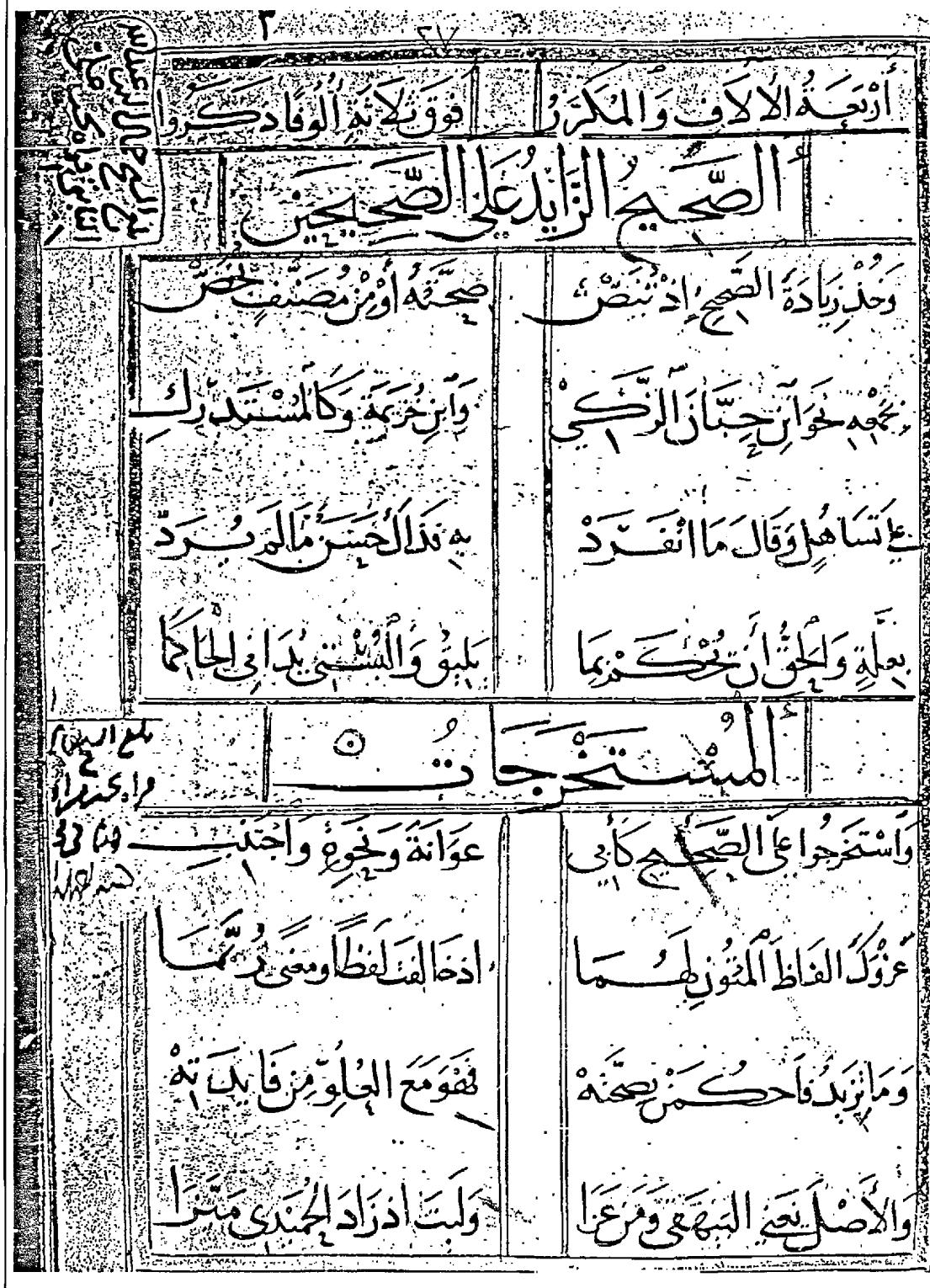
سررت في تحقيق نص هذا النظم المبارك على المنهج التالي:

- ١ - جعلت النسخة المقرؤة على الناظم أصلًا.
 - ٢ - قابلتها بالنسخ الأخرى، وأثبتت الفروق الجوهرية عند الحاجة.
 - ٣ - ضبطت النص بالشكل التام وفق ما في الأصل، وما في النسخ المعتمدة، مع التنبيه في الهاشم على النسخة التي استفدت ذلك منها.
 - ٤ - خرّجت الأحاديث التي يشير إليها الناظم تخريجاً مختصراً.
 - ٥ - علّقت تعليقات موجزة على الموضع المهمة، وخرّجت النصوص التي يشير إليها الناظم.
 - ٦ - قدّمت لها بهذه المقدمة المتواضعة رعيًا للإيجاز والاختصار.
- هذا، وإنني أبراً إلى الله الكريم من دعوى العصمة والكمال، بل هذا مبلغ جهدي، وغاية وُكدي، وأسائل المولى عَزَّلَهُ لِي ولناظمها المغفرة والقبول، إنه تعالى أكرم مسؤول **﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَلْنَا﴾**، والحمد لله رب العالمين.

صُورَةِ الْجَنْطَانَ



صورة الورقة (١) من بداية الأصل المعتمد



صورة الورقة (٣) ويظهر فيها بлагاع القراءة بخط المؤلف،
وآخر بخط الحافظ ابن حجر

عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مِنْزَوْأَتِهِ
 وَاجْتَبَى الْمُسْكَلَ خَوْفَ الْفَتَنِ
 بِعْدَ الْحَكَائِيمَ مَعَ النَّوَادِيرِ
 بِالسَّرِّ الْأَمْلَاءِ فَلَوْحَشَنُ
 غَيْرَ عَرَضِ لَنْ يَجْعَلُ

مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا زَرْدٌ
 عَلَى إِسْنَادٍ قَصِيرٍ مِنْ
 وَاسْتُخْبَرَ الْأَنْسَادُ فِي الْأَوَّلِ
 وَإِنْ يَنْجُحْ لِلرَّوَاةِ مُتَقْنٌ
 وَلَبَسَ الْأَمْلَاءِ جَنَّ بَكْلُ

عَذَّابَهُ وَسَيِّدَهُ
مِنْ صَدَرِهِ حَامِيَهُ
لِلْفَطَنِ حَسِنَتِهِ
لِلْمُنْتَهَى بِأَكْرَاسِهِ حَمِيَهُ
أَكْرَاسِهِ

وَجَدَ وَابْدَأَ بِعْوَالِيَّ المَضْرَكَ
 لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلَ حَلَّا
 وَالشَّيْخَ يَحْلِمُهُ وَلَا شَاقِلَ
 وَلَا تَكُونُ عَنِ الْكَبَرِ

وَأَخْلَصَ النَّيَّةَ فِي طَلَبِكَا
 وَمَا يَهُمْ سَدَ الْحَلَّا
 وَأَعْلَمُ مَا لَسْعَ فِي الْفَضَالِ
 عَلَيْهِ تَطُولُ الْأَنْجَسُ بَصَرُ

صورة من وسط الأصل (٤٠/ق) يظهر فيها خط الحافظ ابن عمار المالكي ببلاغ القراءة عليه، وإجازته بها لصاحب الأصل

مَا لِكَ أَوْلَادُكَ الْجُنُونُ

يَخْوِسُ عَيْدَ تَرِيسَارِ أَصْلًا

أَوْطَانُ الرَّوَالِ وَبَلَادُ زُهْمٍ

فَلَسْبَ الْأَكْرَلِ الْأَوْطَانِ

فَابْدَا بِالْأُولَى وَثِيمَ حِسَناً

يُسْبَبُ لِكُلِّ إِلَى التَّاجِيَةِ

بِعْزَرْتُ مَرْخِدَهَا مَصْوَنَهُ

إِلَيْهِ مَنْ تَرْجِحُ الْأُمُورُ

عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

أَوْلَوَلِ الْجَلْفِ كَالشَّنَّى

وَرَئَمَ بِنْسَهُ مَوْلَى الْمَوْلَى

وَضَاعَتِ الْأَسَابِيلُ فِي الْبَلَادِ

وَأَنْ تَلْكِيَةُ بَلَدِنِ سَكَانَا

وَمِنْ يَكْلُمُ مَرْقَبَهُ مِنْ يَلْكَهُ

وَحَلَّتْ طَافِيَةُ الْمَيْمَونَهُ

فِي بَنَا الْمَهْوُدُ وَالْمَشْكُورُ

وَأَفْضَلُ الصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ

وَكَثِيرًا الْفَقِيرُ الْأَرْجَهُهُ مُحَمَّدُ اخْمَرَنْ عَلَى الشَّهِيرِ الْكَفْنِ الْمَرْغَفَهُهُ وَالْمَسْلَنَ

صورة نهاية الأصل يظهر فيها اسم الناشر العلامة الغاوي

محمد بن أحمد الكفتني (٥٨١٤)

الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَطُعُ

أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ يَعْصِي جَمِيعَ النَّبِيِّنَ وَالذِّكْرَ هُوَ عِلْمُ الْحِدْسَمِ كَمَا أَمَرَ
الْعَلَامِ حَاجِطَ الْعَصِيرِ بِالْإِسْلَامِ إِذَا مَرَّ عَلَى مُصْلِحٍ عَبْدَ الْحَمْدِ الْعَوَافِيِّ مَعْنَى الْمَدِحِ حَسَدَهُ رَبِّهِ
وَهُنَّ مُسْكِنُهُ حَسَدَهُ أَشْجَعُ الْبَارِعِ الْمُكَذِّبُ الْوَصِرُّ الْمُغَيْرُ الْمُجَدُّدُ حَمَالُ الْزَّمَنِ مَفْخُزُ
الظَّاهِرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْخَلِيلِ النَّابِتِيِّ عَرْضَانُ حَرْبِهِ أَجَارِيَ فِيهِ فَيَانَةُ الْفَرْدَ
وَتَوْسِعُ فِي إِبْرَارِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ فِي السَّرِّ وَفِي الْأَزْرِ عَوْنَاقَهُ مَعْنَى
وَأَرْبَوْعَ شَرِحَهُ وَجَمِيعُ مَا هُوَ مُشْتَوْعٌ أَوْ مُحَازٌ وَمَا لَيْ مِنْ نَظَرٍ وَالْمَرْ
وَاسْتَالَ اللَّهُ أَنْ سَعَى مَا عَنَّا شَرَفٌ وَلَرْسَطَوْعًا عَلَى قَصْرِ بَاعِمِ الْعَرْضِ عَلَى
فَالْمَهْكِنَةِ حَمْرَى حَلْمِ الْعَصِيرِ الْمُصْدَلِ الْمُهَمَّةِ حَمْرَى فِي مَسْدَلِ الْمُهَمَّةِ حَلْمِ الْعَصِيرِ
وَالْمَدِيدِ كَمَرَّ الْصَّلَاهُ الْمُسَلامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُهَمَّهِ حَمْرَى الْمُوَمَّدِ حَسَدَهُ حَسَدَهُ



صورة الورقة الأخيرة من الأصل، وفيها إجازة الحافظ ابن حجر بالألفية
لصاحب الأصل جمال الدين عبد الله النابتي

كتاب التبصرة والتنك

من أعلام المحدث نظر الإمام العلامة
العلامة روى المحدث روى الدرية
عبد الرحم العراقى العذبة
فأله مدحه وفع علومه

المسلمون

أميرة



الحمد لله التوفيق والهداية لاقع طبع
هذه النسخة الماركة بخط الإمام
العلامة الولي الارقم بالله تعالى
رسانى السجى عرب لاده الما الذي
لبيه سجدى ثم اوصى الله من يطالعها

عمر سراج حمل

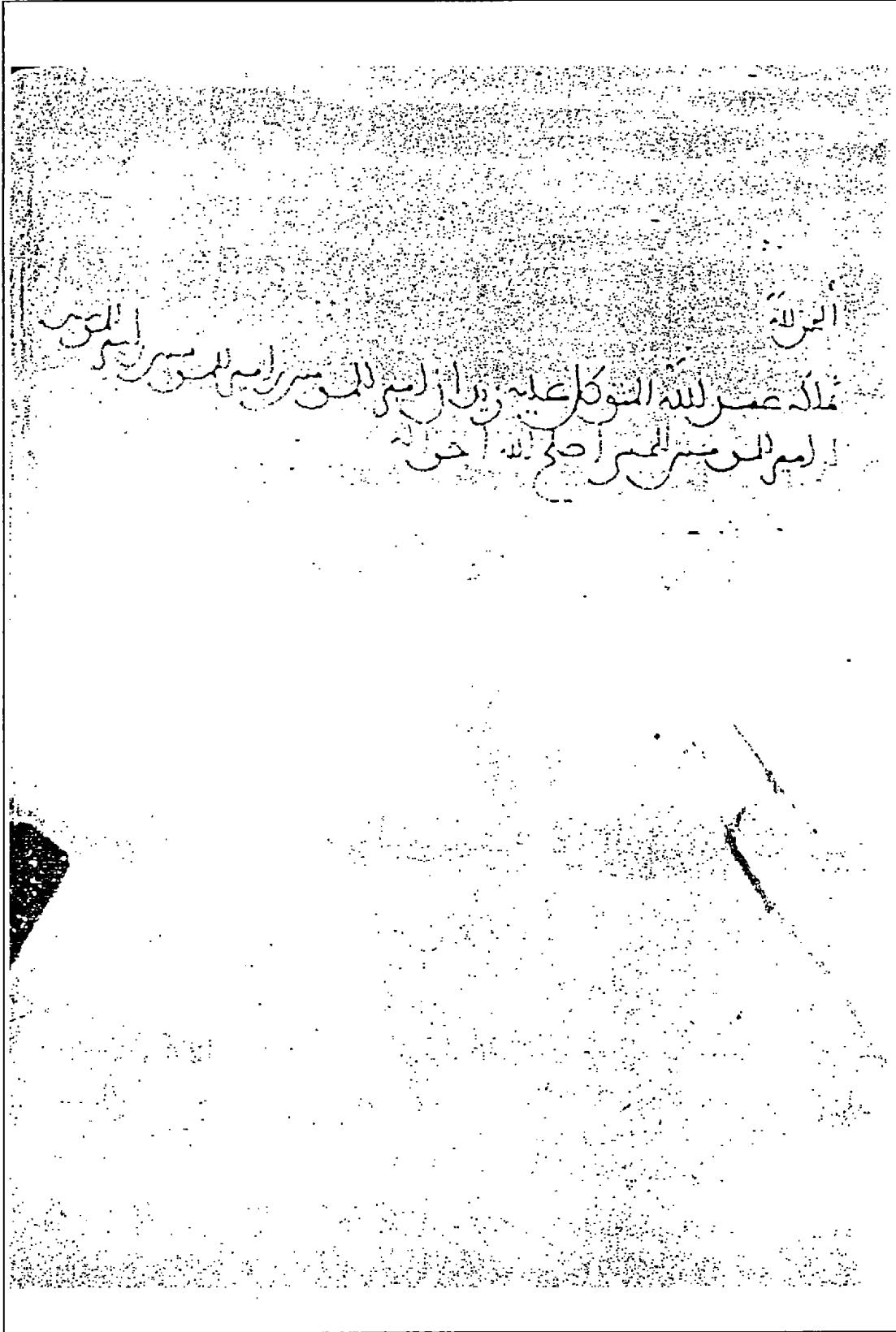
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسْرِيْخِيرِ
 قَوْلُتْ زَاجِيْهِ المَفْتَدِيْ
 عَنْ الْرَّحْمَنِ الْجَبَرِ الْأَشْوَى
 مِنْ يَعْدِمْ حَدَاسِهِ ذِي الْأَلْأَ
 عَلَى امْتِنَانِ جَلَّ عَزَّ أَخْصَى
 شَهْرَ صَلَادَةِ وَسَلَامِ دَائِيْهِ
 فَهَذَا الْمَقْاصِدُ الْمَهَيَّةُ
 نَظَرَهُ سَاصِنُ لِلْمُبْتَدِيِّ
 لِلْحَصَتِ فَهَذَا الصَّلَادَهُ اجْعَهُ
 فَعِيشَ جَاهِ الْفَعْلِ وَالثَّمَرِ
 لِلْفَعَالِ وَالْفَطْفَلِ لِعَظِيْضِ الشَّهَادَهِ
 وَإِنَّكَ لَأَنْتَ بِخَوْهُ وَالْغَرَبَهَا
 وَاللهُ أَرْجُوْهُ فِي أَمْوَالِهِ
 أَفْسَادُ الْحَدِيثِ

إِلَى الصَّحِيفِ وَأَمْلَهُذَا الشَّارِقِ سَهْوَ الْأَسْرِ
 بِنَقْلِ عَذَلِ كِضَابِطِ الْقَوَافِ
 وَعَلَهُ قَادِحَهُ فَمُؤْذَنِ
 عَزَّ مُشَلَّهُ هَرَغَهُ مَاتَشَلَّهُ
 وَالصَّحِيفُ وَالصَّعِيفُ قَصَدَهُ
 مَاتَهُ امْسَاكَاهُ عَنْ حَكَاهُ عَلَى سَهَّدَهُ
 خَاضَرِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَا لَكُ
 مَوْلَاهُ وَأَخْرَحَهُتْ عَنْهُ نَسَدَهُ
 الْكَلْرَالَهُ

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ
 لِعَيْنِهِ حَمْدٌ يَكْتُبُ بِهِ اللَّهُ وَعَوْنَاهُ وَحُسْنَتْ بِوْفَقَهُ
 الْعَادُ وَأَفْوَى الْفَرَاغُ مِنْ قَدْهَا فِي الْعُوْمَهُ
 مَالِكُ الْمَارِكُ الْمَكْسُوْعُ شَرْمَهُ
 مَكْوَذِي قَعْدَ الْمَكْوَامِ شَهْرَهُ
 هُوَ وَقْتُهُ وَسَعْيَهُ
 هُوَ احْسَنُهُ وَقِصْبَهُ
 هُوَ وَعَافِهُ شَهْرُهُ وَالْمَعْنَاهُ
 هُوَ هُوَ امْرَأُهُ



صورة نهاية نسخة غازي خسرو بك وفيها تاريخ النسخ



صورة الورقة الأولى من نسخة «ل» ويظهر فيها تملك السلطان زيدان الحسني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ وَبِهِ تَفْنِي
 يَسُوكَ رَاهِيِّي رَبِّهِ الْمُعْتَدِلِ مُعْبِدَ الرَّحِيمِ بِالْفَنِ الْأَثْرِيِّ
 مِنْ بَعْدِ حَدِيدِ الْمُعْذِلِ إِلَّا إِلَى اِنْتِيابِ جَلَّ عَنْ أَنْصَارِ
 ثُمَّ صَلَاةً وَسَلَامًا دَأْلَشِمْهُ عَلَيَّ تَبَّيِّ الْحَيْزِرِيِّ الْمَرَاجِمِ
 مُهَمَّهِيَّةِ الْمَقَاصِدِ الْمُجَمَّعِيَّةِ وَتَرْضِيَّةِ عَلَمِ الْأَحْدَاثِ حَسْنَتِهِ
 تَظْهَرُهَا شَبَرَةَ الْمُبَتَدِّيَّيِّ هَذِكْرَةَ الْمُسْتَهِيِّيِّ الْمُسَبِّدِيَّ
 لَحْصَتْ بِنَهَا اِبْنَ الصَّلَاحِ أَجْعَلَهُ مِنْ ذَهَابِهِ عَلَيَّ اِنْزَاهَ مِنْ زَفَقَةِ
 كَبِيْشِهِ الْغَيْلِ وَالصَّمَبِيْبِيِّ هَلْيَادِيِّ وَمَنْ لَهُ مِسْتَوْنَ
 كَتَالِيَّا وَأَطْلَقَتْ لَغْظَ الْتَّيْجَ سَالَارِيَّا إِلَيْهَا اِبْنَ الصَّلَاحِ بِنَهَمَّا
 وَانْتَكَنْ لِأَشْتَهِنْ بَحْرَ السَّرَّ مَا مُنْسَبِمْ بَعْدَ الْخَارِعَتِ هَمَا
 زَانَهُمْ أَخْرَجَيِّي أَسْرَيَتْ كَلَهُ لِمُعْتَصِمَيِّي هَفَقَيَهُ وَسَهَلَهُمْ

أَسْمَاءُ الْحَلَثِ

وَأَهْلُ هَذِهِ الْكَانِ فَسَمَّا السَّرَّيِّي إِلَى صَحِحِ رَدِّ عَيْنِ وَرَحْسَنَ

مَلَارِك

المَرْأَةُ مِنَ الْعِلْمِ وَالرُّقَاءِ
 وَرَبِّي إِلَى التَّبَلِيلِ مِنْ أَبْيَانِهِ مَنْ يَهْدِي
 أَذْلَلُوا لِلْحَلْفِ كَمْ لَتَمِيمَ سَالِبَتِهِ يَا زَيْنُ الْعِنْفَمِ
 وَرَسَّا بَشَّبَّهُ غَلَبَ الْمُرَوْنِ وَخَوْسَدَ بَنَاهُ الْمُسَلَّمِ
 أَزْهَانُ الرَّقَاءِ وَنَلَادَهُ
 وَشَاعِرُهُ الْأَنْتَ بِنَالْبَلَانِ مَكَّةُ الْمُرْبَطَةِ لِلْأَذْصَابِ
 وَارْتَيْكَنَ عَنْ تَلَدِّيَتِهِ سَكَنَهُمْ حَانَدَهُمْ أَذْلَلُهُمْ
 وَسَنَّ يَكُنَّ مِنْ قَرِيرِهِ مِنْ تَلَدِّيَتِهِ لَكَلَّا حَرَى إِلَيْهِ
 وَكَلَّا نَيْطَيْنَهُ الْمُجْوَهَةِ فَمَرَّتْ سَنَنُ خَذِيرَ حَلَمُهُ
 فَرَبِّيَ الْمُهُودُ وَالشَّكُورُ، الْأَنْهَمُ مَنْ أَتَرَ جَعَ الْأَمْوَالَ
 وَأَنْصَلَ الْأَضْلَالَةَ وَالْأَتَالِمَ عَلَى السَّيِّدِ سَيِّدِ الْأَئْمَامِ
 سَنَنُ عَهْدَهُ دَلَالَتِهِ سَلَامَهُ
 عَلَيْهِ مَكِيدَهُ الْمُغَرَّبَهُ
 الْأَنَانِ اسْرَاطِهِ الْمُقَانِي
 مَعْرَافَاتِهِ الْمُرَدَّهُ
 وَرَحْمَجَهُ الْمُكَانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِنْ
 يَقُولُ رَاجِيَ رَبِّهِ الْمَقْتَدِرُ لِهِ
 عَذَابُ الْجَهَنَّمِ بِالْكَسْبِينَ لَا تُرَدِّي
 مِنْ يَعْدِهِ حَمْدًا لِلَّهِ ذِي الْأَكْلَاءِ
 عَلَى أَمْتَانِ زَجْلٍ عَنْ أَحْصَابِ
 أَنْتَمْ صَلَاتَةً وَسَلَكَ هَرِبَّاً يَهْرَبُ
 فَهَذِهِ الْمَفَاصِدُ الْمُهِمَّةُ لِهِ
 بِوَضْحٍ مِنْ عَلَمِ الْحَوْدَيْدَةِ سَمَّهُ
 بِنَظَارَتِهِ بَيْصَارَةً لِلْمُسْتَدِرِ
 تَذَكِّرَةً لِلْمُسْتَهْوِيِّ وَالْمُسْتَدِرِ
 لِحَصَّتِهِ فِيهَا أَبْرَكَ الصَّلَاحَ جَمِيعَهُ
 وَرَدَنَاهَا عَلَى أَرْتَادِهِ مُصْبَعَهُ
 فَحَتَّى جَاءَ الْفَعْلَ وَالصَّمِيرُ
 لِوَاحِدِهِ كَمَرَلَهُ مُسْتَهْوِيَّ
 بَغَالَ لَأَطْلَقَ لِفَطَ الشَّيْئَمَا
 أَرْيَكَ لَأَبْنَى الصَّلَاحَ مِنْهُمْ
 فَمُسْلِمٌ لَهُ مَعَ الْجَارِيِّ الْمُكْثَرِ
 مُعْتَصِمًا فِي صَفَرِهِ كَمَا وَسَهَلَهُ

فِي مَصْرُ الْمُرْبِيَّ

وَاهْلَهُ الْأَنْتَانُ فَسَمُوا السَّنَنِ
 إِلَى الصَّحَّةِ وَصَنَعُوهُ فَوَحْسَنَ
 قَالَ أَلَا وَلَمْ يَصُلِّ الْإِسْمَادِ
 وَيَقْلِعَهُ لِضَاطِطِ الْمُهَوَّادِ
 عَزَّ مِثْلُهُ مِنْ عَرْمَاسِدِ وَزِيزِ
 وَعَلَلَةِ قَادِحَةِ وَشَوَّذِيِّ

وَبِالصَّحَّةِ

ورَبِّكَ إِلَيْكُنْ يَنْسِبُ
مَوْلَى عَنْاقِهِ وَهَذَا الْعَلَبُ
أَوْلَوْلَرُ التَّحْلِفُ كَالثَّتِيرَةِ
وَرَبِّكَ مَا يَنْسِبُهُ إِلَيْكَ
مَالِكُكَوْ لِلَّذِينَ وَكَالْجَعْفَنِ
خَوْسَعِدَهُ تَبَرِّيْسَارِصَانِ

٣ أَوْطَانُ الرَّوَاهَ وَنَدَامَهُمْ

وَصَافَقَتِ الْأَسَابِرُ فِي الْبَلَادِ
وَنَسَيَّلَكَ شَرِّ الْأَوْطَانِ
وَأَنْتَكَنْتَ بَلَدَتَيْنِ سَكَنَ
فَابْدَأْتَ بِالْأَوْلَيْنِ حَسْنَ
بَيْسَيْلَكَلَ قَالَ النَّاْجِيَةِ
وَمَنْ يَكِنْ مِنْ قَرْبَتَهُ مِنْ بَلَدَةِ
فَبَرَّأَتْ مِنْ خَدَرَهَا مَصْوَنَةِ
وَكَلَّتْ بِطَبِيَّبِهِ الْمَهْمُودَ
غَرَبَنَا الْحَمْوُ وَالْمَشْكُورُ
إِلَيْهِ مَنَّا تَرْجَعُ الْأَمْوَارُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَادَهُ وَالسَّلَامَرُ
عَلَى الْيَمِيَّ تَسْبِيدَ الْأَنَاءِ

هـ تَمَتْ بِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ الْمِيَارِكَ بِحَمْلَهُ وَمَوْنَهُ وَحَسْنَ تَوْفِيقَهِ

هـ سَادِسُ شَهْرِ حَادِهِ الْأَوْلَى كِنْدَهُ أَحَدَهُ عَشْرَهُ وَمَا يَهُ

هـ وَالْفَدَسَا الْجَرَهُ الْبَيُونَهُ عَلَى صَاحِبِهَا الْفَضَلُ

هـ الْبَصَلُهُ وَبَامِ الدَّسِيلِمُ عَلَى يَكِنَاتِهَا الْقَيْرَاجَهُ

هـ ابْلَمْ رَحُومَهُ جَهَابِسَارِي عَفَرَاللهِ لِهَمَارِلَهُ

هـ عَالَهُمَا بِالْمَعْفُورِهِ الْأَرْجَنَهُ

هـ امْهَنُهُ

عمر

كِتابُ النَّصْرَةِ وَالنَّذْكَرِ
فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ
نظم الشَّيخُ الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ الْجَافِي
زَيْنُ الدِّينُ الْفَضْلُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَرَقِيِّ
المَعْزِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْلَا مَدِيهَ وَلَجَمِيعِ الشَّالِ

كِتابُ الْمَدِيرِ

٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَاعْزِ

عَدْ >

يَقُولُ إِذِي رَبِّهِ الْمُعْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الرَّحِيمِ الْأَكْثَرِ

مِنْ بَعْدِ تَحْمِيلِ اللَّهِ ذِي الْإِلَاءِ عَلَى أَسْنَانِ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ

شَمَّ صَلَاهُ وَسَلَامُ دَائِرِي حِيرَ عَلَيْيِ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاجِعِ

فِيهِ الْمَقَاصِدُ الْمِهْمَسَةُ تَوْضِيْخٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهُ

نَظَمَهَا بِتِبَعَهِ لِلْمُبَتَّدِيِّ تَذَكِّرَةً لِلْمُهْتَهَنِيِّ وَالْمُسْتَبِسِ

لَحْظَتُ فِيهَا بَنَاءَ الصَّلَاحِ اجْعَهُ وَزِيَّنَهَا بِتَلَاقِ تَرَاهُ مَوْضِعَهُ

قَبْشُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالْعَصِيرُ لِوَاجِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُؤْرُ

كَلَّا أَوْ أَظْلَقَتْ لَفْطَ الشَّيْءِ مَا أُرْيِدُ إِلَيْهِ الْصَّلَاحُ مِنْهَا

وَإِنْ كُنْ لَكَشِينَ حَوْلَ التَّرَمَّا نَسْلَمُ مَعَ الْحَمَارِيِّ ثُمَّ هَا

وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أَتْوَرِي كُلَّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبَهَا وَسَهِلَهَا

أَفْسَادُ الْمَرْءِ يُمْشِ

وَاهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السَّنَنَ بِالْمُجْمَعِ وَضَعَفِ وَحَسَنِ

فَالْأَوَّلُ الْمُصْلَحُ الْأَسْنَادُ بِنَقْلِ عَدِلِ ضَابِطِ الْمُؤْوَادِ

شَرْمَلَهُ مِنْ غَيْرِهَا شَدُودِ وَعَلَيْهِ قَادِحَهُ فَتُؤْذِي

- ٧٥ -

٤٨ ورقة

وَوَتَّهَا يَسِبْ تَمْوِيلِ الْمَوْلَى حَوْسِيْعِيْدِيْنِ يَسِارِ أَصْلًا
 اُوْطَانُ الرَّوَادَةِ وَبُلْدَانُهُمْ
 وَضَاعَتِ الْأَسَابِ فِي الْبَلَادِ فَنَسِيْتِ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
 وَانْكَثَرَ بِالْمِنَافِعِ شَكَلًا فَابْدَا بِالْمَوْلَى وَبَنِمَ حَسْنَا
 وَمَنْ كَنْ مِنْ قَرْنَةِ مِنْ لِدَقَّ يُنْسِبْ لِكِلَّ وَإِلَى النَّاجِيَةِ
 وَكَلَّتْ بِطِينَةِ الْمِجْمَوَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهِ مَصْنَوَةِ
 فَرَبَّنَا الْمَحْمُودَ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مَنَا تَرَجَّعُ الْإِمْوَرُ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ سَتَدَاهُ لَنَا مِنْ
 تَمَّتَ التَّيْصِيرَهُ وَالدَّكَرهُ تَحْمَلَهُ وَغَوْهُ
 عَلَقَهَا مَا شَعَ شَهِيرَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ كَنَهُ لَاهُ وَحَامِهُهُ
 مُحَمَّدٌ لِيْهُمْ مَحَمَّدٌ لِلْسَّلَامِ مِنَ الْبَيْرِيِّ نَمْ اَكْلَى عَفَا لَهُ

كتاب التبصرة والتأله

في علوم الحداش على الله ربي

لابن سليمان شسلان الخضر الرياس

تصنيف الشیخ الإمام الأوحد عبد الله بن حمزة بن حمدة

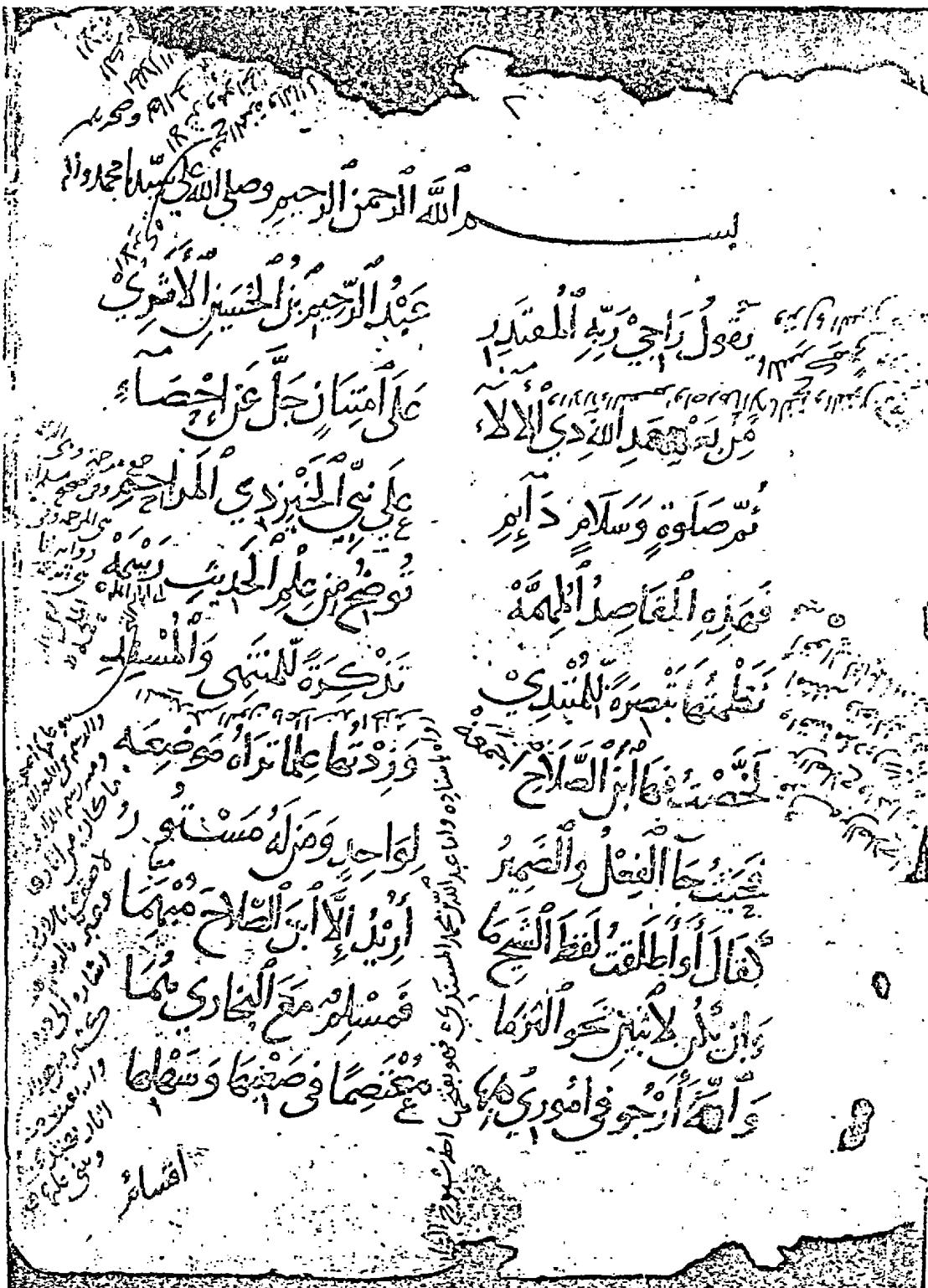
عصره سیدنا و مولانا العبد الفطیر الله تعالیٰ عبد الرحيم

بن الحسین لطف الله تعالیٰ به امین ١٦٨

كتاب التبصرة والتأله
في علوم الحداش
لابن سليمان شسلان الخضر الرياس

كتاب التبصرة والتأله
في علوم الحداش
لابن سليمان شسلان الخضر الرياس

كتاب التبصرة والتأله
في علوم الحداش
لابن سليمان شسلان الخضر الرياس



١٠٩

٥١

أَصْرَعْتَ مَعْلَمَكَ لِنَفْسِهِ لِنَعْرِفَ الْفَقْرَ الْمُهَاجِرَ لِهَا لِيَعْلَمَ لِلَّهِ أَنَّهُ أَنْتَ
أَحَدُنَا عَنْدَ اللَّهِ كُلَّهُ بَنِي تَمَّ الْجَهِيرَةِ تَقْعُدُ اللَّهُ كَلَامَكَ فَيَقْعُدُ
مَا رَوَاهُ صَوْرُ الْمَرْءِ إِذَا سَمِعَ سَلِيمَ فِي يَوْمِ الْاِحْدَادِ
بَهْرَمَ صَاحِبِ الْعَصَرِ خَاصِيَّهُ سَهْلَ سَعْدَ الْأَلَمِ حَسَدُهُ
بِالْعَصَرِ مَهْرَمًا إِلَيْهِ يَا الْأَصَادَةِ اَنْتُكُولُ وَالْجَلَاجِ
شَهْرَ شَعَارَ زَهْرَةِ مَارِيَّةِ الْمَطَاهِرِ شَاهِرَ جَبَرِ الْجَهِيرَةِ وَالْمَهَاجِرِ
إِلَيْهِ أَمْرَأَتِيَّهُ شَهْرَ شَعَارِيَّهُ
بَالْأَرْضِيَّهُ تَعْرِفُهُ إِذَا شَهَدَ أَنَّكَ أَنْتَ وَفِيلُ وَمَلِيلُ
وَدُورُ مَنِ الْأَدْرِيَّهُ وَمُوَلَّا الْبَقَرَةِ الْوَحْيَيَّهُ وَفَرِيلُ وَمَلِيلُ
الْأَغْرِيَّهُ وَفَسِيلُ كَسْتَرِيَّهُ لَعْنُورُ وَعَزِيزُ الْعَوْلَى نَارِيَّهُ قَوْمَهُ
يَهْ نَانِيَّهُ دَوْرَهُ الرَّى سَهْرَكَهُ الْمَهَاجِرُ وَمَنْ فَرِيلَانِيَّهُ قَوْمَهُ

الْفِيْضُ الْعَلِيُّ

الْمُسَمَّاةُ بِ:

الْبَصِيرَةُ وَالْتَذَكُّرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زِينِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسِينِ الْعَرَقِيِّ الشِّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فِضْيَلَةُ الشِّيخِ الدَّكْتُورِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْرَالرَّحْمَنِ الْخَنِيرِ

حَفَظَ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ وَدَرَاسَةُ
الْعَزِيزِ الدَّائِرِ الْفَرَماطِيِّ

مَكْتَبَةُ إِذَا مَرَأَهُمْ

لِلْتَّشِيرِ وَالْوَزْعِ بِالرِّضْعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَبِيلٌ لِلرَّحِيمِ بِرَحْمَتِ الْأَنْزَلِ
سَلَامٌ لِأَمْرِتَنَا حَلَّتْ إِخْصَائِ
سَلَامٌ بَنِيَّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرْحَمِ
تُوضِّحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَةٌ
تَذَكِّرَةٌ لِلْمُتَّهِي وَالْمُسْنَدِ
وَزِدَتْهَا عِلْمًا شَرَاهُ مَوْضِعَةٌ
لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَمْ يَسْتُورُ
أُرِيدُ إِلَّا بَتَ الصَّالِحَ مُبْهِهًا
فَمُسَلِّمٌ مَعَ الْجَارِيَّتِ هُمَا
مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهِلِهَا

١. يَقُولُ رَاجِحٌ رَبِّ الْمُقْتَدِرِ
٢. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ
٣. شَمَّ صَلَادَةً وَسَلَامٌ دَائِمٌ
٤. فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّةُ
٥. نَظَمَتْهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبَدِّيِّ
٦. لَخَصَّتْ فِيهَا أَبْرَصَ الصَّالِحَ أَجْمَعَةً
٧. فَحِيتْ جَاءَ الْفِعلُ وَالصَّرِيرُ
٨. كَـ«قَالَ» أَوْ أَطْلَقَتْ لِفَظَ «الشَّيْءُ» مَا
٩. قَاتِلٌ يَكُنْ لَا شَيْئٌ نَحْوَهُ «الْقَاتِلُ»
١٠. وَاللَّهُ أَعْجُوبٌ فِي أَمْوَارِ كُلُّهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

١١. وَأَهْلُهَا الشَّانِ قَسَمُوا الشَّانَ
إِلَى صَحِيفٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
١٢. فَالْأَوَّلُ الْمُتَصَبِّلُ الْإِسْنَادُ
يَنْقُلُ عَدْلًا ضَابِطُ الْفُوَادِ

- ٨ - «مُهِمَّما» بالوجهين كما هو في الأصل و(جب) و(س)، ووضع فوقها «معاً».
- ١٠ - «مُعْتَصِمًا» بفتح الصاد وكسرها كما في الأصل، و(س) وعليها في كلتا النسختين كلمة «معاً» يعني جواز الفتح والكسر.

وَسِلَةٌ قَادِحَةٌ فَتُؤْذِي
فِي ضَاهِرٍ لَا قَطْعَ وَالْمُقْتَدَى
يَأْنَهُ أَصْحَى مُظْلَقاً، وَقَدْ
عَزَّتْ أَفْعَى بِمَارَوَاهُ النَّاسِكُ
الشَّافِعِيُّ، قُلْتُ : وَعَنْهُ أَخْمَدْ
عَزْسَانٍ آيَ : عَنْ أَبِيهِ الْبَرَّ
عَنْ جَدِّهِ، وَابْنِ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
عَنْهُ، أَوِ الْأَعْمَشَ عَنْ ذِي الشَّانِ
عَزِّ ابنِ مَسْعُودٍ، وَمُمَنْ عَمَّهُ

أَصْحَاحُ كُتُبِ الْحَدِيثِ

مُحَمَّدُ، وَحُضَرَ بِالترَجِيحِ
أَيْفَ سَلَّيَ فَضَّلُوا ذَا، لَوْنَقَعَ
عِنْدَ ابنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاهَمَا

- ١٣ عَزِّ مَثِيلَهُ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوذٌ
- ١٤ وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا
- ١٥ إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَوْسَنَدُ
- ١٦ خَاصَّ بِهِ قَوْمٌ، فَقِيلَ : مَالِكُ
- ١٧ مَوْلَاهُ، وَأَخْرَحَهُ عَنْهُ يُسَنِّدُ
- ١٨ وَجَزَّمَ أَبْنُ حَشْبَلٍ بِالزَّهْرِيِّ
- ١٩ وَقِيلَ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ آيَةِ
- ٢٠ أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلَامَافِ
- ٢١ التَّخْيِي عَزِّ ابنِ قَيْسٍ عَلَقَمَهُ
- ٢٢ أَوْلُ مَنْ صَنَفَ فِي الصَّحِيحِ
- ٢٣ وَمُسَلِّمٌ بَعْدُ، وَبَعْضُ الْغَرَبِ مَعْ
- ٢٤ وَلَمْ يَعْمَلْهُ، وَلَكِنْ قَاتَمَا

١٩ - «زين العابدين» هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، مات في ربيع الأول سنة (٩٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٧٥/١٠، وسير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤.

٢٤ - «ابن الأخرم»: هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، له مستخرج على الصحيحين، ومسند كبير، توفي سنة (٣٤٤هـ).

انظر: التقىد لابن نقطة ١٣٥/١، والسير ٤٧٠/١٥، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٦٤.

وروى قوله: «قلما يفوت البخاري ومسلمًا بما ثبت من الحديث» الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥٦٥/١٢.

لَمْ يَفْتِ الْخَمْسَةَ إِلَّا التَّرْزُ

«أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ أَلْفَ أَلْفِ

لَهَا، وَمَوْقُوفٍ، وَفِي الْبَخَارِيِّ

فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ دَكَرُوا

٢٥ وَرَدَ، لَكِنْ قَالَ يَحْنَى الْبَرُّ:

٢٦ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجَعْفَرِيِّ:

٢٧ وَعَلَهُ أَرَادَ بِالْمُكَرَّرِ

٢٨ أَرَبَّهُ الْأَلَافِ، وَالْمُكَرَّرُ

الصَّحِيحُ الرَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحِ حَيْثُ

صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَاصِّ

وَابْنِ خَزِيمَةَ، وَكَامِلُ الْمُسْتَدْرَكِ

بِهِ فَذَالَّ حَسَنٌ مَا كَمْ يَرَدُ

يَلْقِيُّ، وَالبُشْرِيُّ يَدَانِي الْحَمَّاكِمَا

٢٩ وَخُدُّدُ زِيَادَةَ الصَّحِيجِ إِذْ سَقَشْ

٣٠ يَجْمِعِيهِ، تَحْوِيلُ بِنْ حَيَّانَ الْرَّجِيفِ

٣١ عَلَى تَسَاهُلِهِ، وَقَالَ: مَا أَنْفَرَدَ

٣٢ بِعِلَّةِ، وَأَنْحَقَّ أَنْ يُحْكَمْ بِمَا

الْمُسْتَخْرِجَاتُ^(١)

عَوَانَّتِهِ وَنَخْوِهِ، وَأَجْتَنِبِ

٣٣ وَاسْتَخْرُجُوا عَلَى الصَّحِيجِ كَائِنِ

٢٥ - هو الإمام الحافظ الناسك أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي ٥/١٦٧، وتنكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٤٧٠، وقول النووي في التقريب (مع شرحه التدريب) ١/١٠٥.

٢٦ - قول البخاري في علوم الحديث ص ١٦٣.

٢٧ - عدد حديثه بالمكرر دون المعلقات ونحوها (٧٣٩٧) حديثاً فيما عده ابن حجر في هدي الساري ص ٦٥٧.

٢٨ - في الأصل: بلاغ بخط الناظم: «بلغ الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث علىٰ؛ كتبه مؤلفه».

(١) بلاغ نصه: «بلغ الشيخ الإمام قراءة بحث قرأه... هنا في محل... كتبه أحمد بن حجر».

٣٣ - «أَبَيِّ عَوَانَّةِ» في الأصل بالفتح ممنوعاً من الصرف، وهو بالكسر مع التنوين للوزن في باقي النسخ؛ نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «عَوَانَّةِ» ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/٦٨.

٣٤ *تَزَوَّدُ أَلْفَاظَ الْمَوْتِ هُمَا*
إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رُبَّمَا

٣٥ *وَمَا تَرِيدُ فَاحْكُمْ بِصِحَّتِهِ*
فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ مِنْ فَاعِدَتِهِ

٣٦ *وَالْأَصْلَ يَعْنِي الْبَيِّنَيْقُونَ وَمَنْعَذَا*
وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِيُّ مَيْزَانًا

مرايٰ الصَّحِيحُ

٣٧ *وَارْفَعُ الصَّحِيحَ مَرْوِيَّهُمَا*
شَمَّ الْبَخَارِيُّ فَمُسْلِمٌ، فَمَا

٣٨ *شَرْطَهُمَا حَوَىٰ، فَشَرْطَهُ الْجُعْفَىٰ*
فَمُسْلِمٌ، فَشَرْطَهُ غَيْرِيْكَفِيٰ

٣٩ *وَعِنْدَهُ الصَّحِيحُ لَيْسَ مُمْكِنٌ*
فِي صَرِّنَا، وَقَالَ يَحْيَىٰ: مُمْكِنٌ

حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالْتَّعْلِيقُ

٤٠ *وَاقْطَعْ بِصِحَّةِ مَا قَدْ أَسْنَدَا*
كَذَائِهُ، وَقِيلَ: ظَنَّا، وَلَدَىٰ

٤١ *مُحَقِّقِهِمْ قَدْ سَرَّاهُ التَّوْرِيْفُ*
وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

٤٢ *مُضَعَّفٌ، وَهُمَا بِلَا سَنَدٍ*
أَشْيَا، فَإِنْ يُجْرِمْ فَصَحَّ، أَوْ وَرَدَ

٤٣ *مُهَرَّبًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشَعِّرُ*
بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيْدَكُورُ

٣٥ - قوله: «تَرِيدُ» كما في الأصل. وفي نسخة: (ظ) (وح) (ول): «يَرِيدُ» بالياء التحتية فقط، وكلاهما صحيح كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/٧٠.

٣٦ - الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح المبورقي القرطبي (٤٨٨هـ).

انظر: الصلة ٢/٥٦٠. والكلام هنا على كتابه الجمجم بين الصحيحين، وقد طبع بتحقيق علي البواب.

٣٩ - انظر: التقرير مع تدريب الراوي ١/١٥٧. ونصه: «وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي جُوازُهُ لِمَنْ تَمَكَّنَ وَقَوَّيْتُ مَعْرِفَتُهُ».

٤٢ - «مُضَعَّفٌ» كما في الأصل و(ظ). وفي هامش الأصل: «مُضَعَّفًا» وتوجيه إعرابهما ظاهر.

«أَشْيَا» - بالقصر - «يُجْرِمْ» مبني للمجهول كما في الأصل (وح).

«فَصَحَّ» كذا في هامش الأصل وعليه علامه تصحيح، وكذا في النسخ الأخرى، وهو الظاهر من كلام السخاوي، وفي الأصل: «فَصَحَّ»، وضيب عليه الناسخ.

- ٤٤ وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حَذِفٌ
مَعْصِيَةً أَجْزُرْ قَعْلِيقًا عُرِفَ
٤٥ وَتَوَافِقَ آخِرِهِ، أَمَّا الَّذِي
لِشَيْخِهِ تَعْزَلْ يَقَالَ، فَكَذِيفَ
٤٦ عَنْعَنَةٍ، كَفَسَ بِالْمَعَاذِفِ
لَا تَصْنَعْ لِابْرِحَرْ مِنَ الْمُخَالِفِ
نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُبُرِ الْمُعْتَدَلَةِ
٤٧ وَأَخْدُمْتِ مِنْ كِتَابٍ نَعَلَ
أَوْ اخْتَاجَ حَيْثُ سَاعَ قَدْ جَعَلْ
٤٨ عَرْضَاهُ عَلَى أَمْوَالِ يُشَرِّطُ
وَقَالَ يَحْيَى النَّوْوَيُّ: أَصْلٌ فَقَطْ
٤٩ قُلْتُ: وَلَبِئْ خَيْرٌ: امْتَنَاعُ
جَزْمِ سَوَى مَرْوِيَّهِ إِجْمَاعُ
الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْحَسْنُ
٥٠ وَالْحَسْنُ الْمَعْرُوفُ شَرْجَانُ، وَقَدْ
اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَالِكَ حَدْ
٥١ حَمْدُ، وَقَالَ التَّرمِذِيُّ: مَاسِلُمٌ
مِنَ الشَّذُوذِ مَعَ رَأِيِّمَا تَهِيمُ

٤٦ - بإزائه بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبدالله النابتي قراءة بحث عليٌّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) «المعاذف»: آلات الملاهي، «لا تصنع» بفتح التاء والغين كما في سائر النسخ: أي تليل. - كما فسره في هامش الأصل -. ومنه قوله تعالى: «ولِتصنَعْ إِلَيْهِ أَفْعَدَهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ».

٤٨ - قول النووي في التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/١٦٣.
٤٩ - «ابن خير»: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ). وانظر كلامه في فهرسته ص ١٦.

«جزم» في هامش الأصل و(س) وعليها صح، وفي نسخة مقابلة بالأصل، و(ظ): «نقل» وقد رجع عنها الناظم.

٥١ - «حمد»: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨هـ). انظر: التقيد لابن نقطة ٢٥٤/١، وقوله في: معالم السنن ١/١١، وفي علوم الحديث ص ١٧٤ ، وتدريب الراوي ١/١٦٦.

قُلْتُ : وَقَدْ حَسِنَ بَعْضَ مَا انْفَرَدَ
 فِيهِ ، وَمَا يُكَلِّ ذَا حَدْحَصَلُ
 أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلُّ قَدْرَكَرْ
 وَلَا يُنْكِرِ أَوْ شُدُودِ شُمَالَ
 وَالْعَلَامَاءُ الْجُلُّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ
 مُجَاهِيَّةً ، وَإِنْ يُكَلِّ لَوْيَلْحُ
 فَقُلْ : إِنَّا كَانَ مِنَ الْمُوْصُوفِ
 يَكُونُهُ مِنْ نَعِيرٍ وَجَهِ يُذْكُرُ
 أَوْ قَوِيَ الْضَعْفُ فَلَمْ يُجْبِرْ ذَا
 أَوْ أَمْسَلُوا كَمَا يَحْيِي عَاتِضَنَا
 وَالصَّدِيقُ رَاوِيهٌ إِذَا أَعْتَلَهُ
 صَحْخَتَهُ كَمَثْنٍ « لَوْلَا أَنْ أَشْفَقَ »
 عَلَيْهِ ، فَأَرْتَقَ الصَّحِيفَ يَجْزِي

٥٢ بِكَذِبٍ ، وَإِنْ يُكَلِّ فَرَدًا وَرَدًا
 ٥٣ وَقِيلَ : مَا ضَعْفُ قَرِيبٍ مُحْتَمَلٌ
 ٥٤ وَقَالَ : يَا نَبِيَّ مَا يَعْنَى النَّظَرُ
 ٥٥ قِسْمًا ، وَزَادَ كَوْنَهُ مَاسِلَلَا
 ٥٦ وَالْفَقَهَاءُ كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ
 ٥٧ وَهُوَ يَأْسِمُ الْصَّحِيفَ يَمْلُحُ
 ٥٨ فَإِنْ يُقْلِلُ : يُجْتَحِي الصَّعِيفُ
 ٥٩ رَوَاتُهُ يَسْوِعُ حَفْظَ يُجْهَ بَرَوْ
 ٦٠ وَإِنْ يُكَلِّ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَّا
 ٦١ الْأَمْرَ الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنَدَ
 ٦٢ وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ
 ٦٣ مُطْرَقُ آخْرَى نَخْوَهَا مِنَ الظُّرُفِ
 ٦٤ إِذَا تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرَو

٥٢ - قول الترمذى في العلل آخر الجامع. انظره في: جامع الترمذى ٧٤٢/٥، وشرح ابن رجب ١/٣٤٠.

٥٣ - «وقيل»: القائل هو أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي في الموضوعات ١/١٤: «ما فيه ضعف قريب مُحتمل وهذا هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

٥٤ - «بِامْعَانِي»، بالياء كما في الأصل (جب)، ويحذفها كما في (س) (وح)، وراجع: علوم الحديث ص ١٧٥.

٥٦ - «يَسْتَعْمِلُهُ»، بالياء كما في الأصل (وح)، وفي (س) (و) (ظ) (و) (ل): «تَسْتَعْمِلُهُ».

٦٣ - رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذى في الجامع، الطهارة (٢٢).

جَمِيعُ أَبْيَادِ دَاوِدَ، أَيُّهُ فِي السُّنْنِ
مَاصِحٌ أَوْ قَاتِلٌ أَوْ يَحْكِيمُ
وَحِيتُ لَا، فَصَائِحٌ حَرَجُهُ
عَلَيْهِ، عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ شَيْتٌ
قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِنْدُ تُحِيرِجُهُ
قَوْلُ أَبْيَادِ دَاوِدِ يَحْكِيمُ مُسْلِمًا
تُوجَدُ عِنْدَ مَا لَيْ وَالْمُبْلَأُ
إِلَى يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
قَدْ فَاتَهُ أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدِيقِ
بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالْحَكْمِ
إِلَى الصَّحَاحِ وَالْحَسَانِ جَانِحًا
وَرَدَ عَلَيْهِ إِذْبَاهًا غَيْرُ الْحُسْنِ
مَرْوِيَّهُ وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَعْدُ

٦٥ قَالَ: وَمِنْ مَظِنَّةِ الْحَسْنِ
٦٦ فَكَيْنَهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ
٦٧ وَمَا بِهِ وَهُنْ شَدِيدُ قُلْتُهُ
٦٨ فَكَمَا بِهِ، وَمَمْضِيَّهُ وَسَكَتُ
٦٩ قَابِنْ رَشِيدٌ قَالَ: وَهُوَ مُتَجَهٌ
٧٠ وَلِلْعَامِرِ الْيَعْمُرِيِّ إِنَّمَا
٧١ حَيْثُ يَقُولُ: بِحَلَةِ الصَّحِيحِ لَا
٧٢ فَأَخْتَارَ أَنْ يَذْنَلَ فِي الْإِسْنَادِ
٧٣ وَتَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبِيقِ
٧٤ هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
٧٥ وَالْبَغْوَيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَ
٧٦ أَنَّ الْحَسَانَ مَأْرُوفٌ فِي السُّنْنِ
٧٧ كَانَ أَبُو دَاوِدَ أَقْوَى مَا وُجِدَ

٦٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

٦٨ - هنا يبلغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليٍّ؛ كتبه مؤلفه».

٦٩ - «اليعمرى»: أبو الفتح محمد بن محمد، المعروف بابن سيد الناس الأندلسى ثم القاهري الشافعى (ت ٧٣٤هـ)، قوله في كتابه: النفح الشذى في شرح الترمذى ١/ ٢١٥.

٧٥ - قول البغوي في مقدمة كتابه مصابيح السنة ٢/١، ومن تأمل كلامه علم أنه لا اعتراض عليه فيما اصطلاح عليه.

٧٧ - «وُجِدَ» كما في الأصول، قال السخاوي: «بِالِّبَنَاءِ لِلْمُفْعُولِ كَمَا رَأَيْتُهُ بِحَطْ النَّاظِمِ»، =

مِنْ رَأْيِ أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مُنْتَدَةَ
 عَلَيْهِ تَرْكَانَا، مَذْهَبُ مُسْتَعِ
 فَقْدَافَ تَسَاهُلًا صَرِيمًا
 عَلَى الْمَسَائِدِ قَيْدَجَى الْجَفَلَةَ
 وَعَدَهُ لِلَّدَارِيَّتِ آثَتْتِقَداً
 بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَئْنَ رَأْوا
 وَكُمْ يُعْقِبُهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
 مَئْنِ، فَإِنْ لَفَظَهُ رِزْ فَقُلْ صِيفَ
 سَنَدُهُ، فَكَيْفَ إِنْ قَرْدُ وَصِيفَ
 أَنَّ أَنْفِرَادَ الْمُحْسِنِ ذُو أَصْطِلَاجِ
 كُلُّ صَحِيفَ حَسْنُ، لَا يَنْعَكِسُ
 حَيْثُ أَشْرَطَنَا شَيْرَ مَا إِسْنَادِ

القسم الثالث: الضَّعِيفُ

٩٠ أَعْمَالُ الضَّعِيفِ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ
 مَرْتَبَةَ الْمُحْسِنِ، وَإِنْ بَسْطَ بُعْدِ

= ويجوز بتأوه للفاعل، وهو أظهر في المعنى وإن كان الأول أنساب». فتح المغيث ١٤٦/١.

٨٠ - يعني: الخطيب في تاريخ بغداد ٤٢/٢، والسلفي في مقدمة معالم السنن، وهي مطبوعة مع المعالم للخطابي ١٤٦/٨ ومن وافقهما.

٨٧ - أبو الفتح ابن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٠٠.

٨٩ - إزاء البيت بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله الناببي قراءة بحث علىٰ؛ كتبه مؤلفه».

- | | |
|----|---|
| ٧٨ | فِي الْبَابِ شَيْرَةَ، فَذَلِكَ يَسْنَدَهُ |
| ٧٩ | وَالنَّسَيْئُ يُخْرِجُ مَنْكَمْ يُجْعِلُهُ |
| ٨٠ | وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الْصَّيْحَةَ |
| ٨١ | وَدُونَهَا كَفِيْرُ شَيْبَهِ مَا جَعَلَهُ |
| ٨٢ | كَمُسْنَدِ الْطَّيَا لِسَيْ وَأَخْمَدَا |
| ٨٣ | وَلْحُكْمُ لِلْأَسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ |
| ٨٤ | وَأَقْبَلَهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْمَدَ |
| ٨٥ | وَاسْتُشْكِلَ الْحُسْنُ مَعَ الصَّحَّةِ فِي |
| ٨٦ | بِهِ الضَّعِيفَ، أَوْ يُرِدُ مَا يَخْلِفُ |
| ٨٧ | وَلَا يُفْتَحُ فِي الْأِقْتِرَاجِ |
| ٨٨ | وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَكُلُّتِسْ |
| ٨٩ | وَأَوْرَدَ فَامَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادِ |

وَأَثْتِينِ قِسْمِهِنَّ مَيْرَهُ وَضَمَّوْهَا
وَعَدْ لِشَرْطٍ غَيْرِ مَبْدُوعٍ فَنَذَا
قَدْمَتْهُ، ثُمَّ عَلَى ذَاهِنَتِهِ
لِسِنْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

٩١ فَقَادِدُ شَرْطَ قَبُولِ قِسْمٍ
٩٢ سِواهُمَا فَشَالِثٌ، وَهَكَنَا
٩٣ قِسْمٌ سِواهَا، ثُمَّ زِدْ تَغْيِيرَهُ الَّذِي
٩٤ وَسَكَدَهُ الْبُسْتِيُّ فِيهِمَا أَوْجَعَ

المُزْفُونُ

وَأَشْرَطَ الْخَطِيبَ رُفْعَ الصَّابِحِ
فَقَدْعَنَى بِذَلِكَ ذَاهِنَاتِهِ

٩٥ وَسَمَّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلْكَيْيِ
٩٦ وَمَنْ يُقَائِلُهُ بِذِي الْإِرْسَالِ

الْمُسْتَدَدُ

لَوْمَعَ وَقَفِيَّ وَهُوَ فِي هَذَا يَقِيلُ
شَهْدُ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطَعًا

٩٧ وَالْمُسْتَدَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَاقَدْ وَصِلُ
٩٨ وَالشَّالِثُ الْمَرْفُوعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا

٩١ - «فَقَادِدُ شَرْطٍ» كما في الأصل (وح) (ول) (وظ) وهامش (س) وكتب عليه: «صح»، وفي (جب) (س) وهامش الأصل (خ): «فَقَادِدُ شَرْطٍ لِلْقَبُولِ».

٩٢ - «مَبْدُوعٌ» وفي (ل): «مَبْدُوٌّ» بالتحقيق.

٩٤ - «الْبُسْتِيُّ»: ابن حبان، السابق ذكره عند الناظم في البيت (٣٠).

واعلم أن العلماء تنازعوا في قول ابن حبان هذا أين قاله، وفي أي كتاب؟. فقال الزركشي في النكت ٣٩١/١: «هو في مقدمة كتابه المجرورين من المحدثين»، وتعقبه الحافظ بما محصله: «أن ما قسمه ابن حبان في مقدمة المجرورين الأسباب الموجبة للضعف في الرواية». ثم إنّ عدد الأسباب عنده في المجرورين (٢٠) عشرون فقط، وهنا تسعه وأربعون.

قال: «والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته». انظر: النكت ٤٩٢/١.

٩٥ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٣٧.

٩٨ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩١.

المُصَبِّلُ وَالْمُوَصُولُ

فَسَمِّهِ مُتَصِّلًا مَوْصُولًا ٩٩
وَإِنْ تَصِلْ بِسَنَدِ مَنْ قُولَا

وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَحْلِلَ الْمَقْطُوعُ ١٠٠
سَوَاءٌ الْمُوَقُوفُ وَالْمَوْقُوفُ

الْمُوَقُوفُ

وَسَمِّيَ الْمُوَقُوفُ مَا قَصَرَتْهُ ١٠١
يَصْبَاحِ وَصَلَّتْ أَوْ قَطَعَتْهُ

وَإِنْ تَقِفْ بِغَيْرِهِ قَيْدٌ تَبَرُّ ١٠٢
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرَ

الْمَقْطُوعُ

وَسَمِّيَ الْمَقْطُوعِ قَوْلَ الْتَّابِعِيِّ ١٠٣
وَفِعْلَهُ، وَقَدْ رَأَى الشَّافِعِيُّ

قُلْتُ: وَسَكَنَهُ أَصْطِلَاثُ الْبَرَدِيِّ ١٠٤
تَعْبِيرَهُ عَنِ التَّقْسِطِ

فُرُوعُ

نَحْوَ أَمْرِنَا حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ ١٠٥
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «مِنَ السَّنَةِ» أَوْ

عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ ١٠٦
بَعْدَ الْتَّبَيِّقِ قَالَهُ بِاعْصَرِ

عَصْرِ الْتَّبَيِّقِ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ ١٠٧
وَقَوْلُهُ «كُنَّا نَرَى» إِنْ كَانَ مَعْ

وَلِخَطِيبِيِّ قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ ١٠٨
وَقِيلَ: لَا، أَوْلَادَ فَلَادَ كَذَّاكَ لَهُ

١٠٢ - «يَعْبِرُهُ» كَمَا فِي الأَصْوَلِ، وَفِي (جَبِ): «بَنَابِعُ» وَبَنَبَةُ فِي هَامِشِ (س) أَنَّهُ ثَبِّتَ فِي نِسْخَةِ أُخْرَى، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيْثِ ١/١٩٠: «وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ «بَنَابِعُ»، وَالْأُولَى أَشْمَلُ».

١٠٣ - انْظُرْ: عِلُومُ الْحَدِيثِ لَابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٩٦.

١٠٤ - «الْبَرَدِيِّ» وَفِي (لِلْمُعْجَمِ): «الْبَرَدِيِّ» بِالْمُعْجَمِ، وَهُوَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ بْنَ رَوْحٍ الْبَرَدِيِّ الْبَرَدِيِّ (١٣٠١هـ). انْظُرْ: تِذْكُرَةُ الْحَفَاْظِ ٢/٧٤٦.

* إِزَاءَ الْبَيْتِ بِلَاغِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُؤْلِفِ بِخَطْهِ: «بَلَغَ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِتِيِّ قِرَاءَةً بَحْثَ عَلَيَّ؛ كَتَبَهُ مَوْلَفُهُ».

١٠٨ - جَمِيعُ النَّاظِمِ فِي نِصْفِ بَيْتِ «لَا» النَّافِيَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، مَا جَعَلَ فَهِمَ الْمَرَادَ مِنَ الْبَيْتِ =

صَهْبُ الْخَطِيبِ وَهُوَ الْقَوِيُّ
يُقْرَئُ بِالْأَظْفَارِ «مِمَّا وَقِفَ
وَالرُّفْعُ عِنْدَ الْسَّيْنِ ذُو تَصْوِيبِ
رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَشْبَابِ
رَوَايَةً» يَتَمِيمَةً رَفْعُهُ قَانِتَةً
قُلْتُ : مِنَ السَّنَةِ عَنْهُ نَفَلُوا
نَحْوُ «أَمْرَتْ سَامِنَةً لِلْغَرَائِيِّ
يُقَالُ رَأَيَ أَحْكَمُهُ الرُّفْعُ عَلَى
فَالْحَاكِمِ الرُّفْعُ لِهِذَا أَثْبَتَ

- ١٠٩ مَرْفُوعًا الْحَاكِمُ وَالرَّازِيُّ
١١٠ لَكِنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْنَفَ
١١١ حُكْمًا لَدَى الْحَاكِمِ وَالْخَطِيبِ
١١٢ وَعَدْ مَا فَسَرَهُ الصَّحَابَيْ
١١٣ وَقَوْلُهُمْ «يَرْفَعُهُ» يَبْلُغُهُ
١١٤ وَإِنْ يُقْلِعَ . تَأْبِي قَوْمَلَ
١١٥ تَصْحِيحَ وَقْفِهِ، وَذُو اخْتِيَالِ
١١٦ وَمَا أَفَقَ عَنْ صَاحِبِ بِحَيْثُ لَا
١١٧ مَا قَالَ فِي الْمُحْصُولِ نَحْوُ مَنْ أَفَقَ

عسيراً، ومعنى البيت ملخصاً: إذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا» ونحوه إذا لم يُضفه إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ فالذي عليه أهل الحديث وجزم به الحاكم أنه مرفوع؛ وهو مذهب الخطيب وابن الصلاح. وإلى هذا مرجع الضمير في «كذاك له».

وجاء عن الإماماعيلي: أنه أنكر أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ سواء قيد أم لم يقيده بعصر النبي ﷺ، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: «وقيل لا»، وحق هذه العبارة أن تؤخر بعد ذلك، لكنه اضطره النظم ...

١١٠ - الحديث رواه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩ عن المغيرة بن شعبة. ورواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٨٠)، والخطيب في الجامع ١٦١/١ من حديث أنس طبلة.

١١١ - قال ابن الصلاح: «بل هو مرفوع...». انظر: علوم الحديث ص ١٩٨.

١١٤ - انظر: القيد والإيضاح ص ٦٠، وفتح المعنى ١/٢٢١.

١١٥ - «للغرائي» أي: أبي حامد في المستصنفي ١/١٣١.

١١٧ - المحصول للحضرمي ٤/٤٤٩. و«من أتى ساحراً أو عرّافاً فقد كفرَ بما أنزلَ على محمد ﷺ» من قول ابن مسعود؛ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨، وابن الجعدي في مسنده ١/٣٧١ (٢٥٥٤)، والبزار كما في كشف الأستار (٢٠٦٧)، والطبراني في الأوسط ٢/١٢٣ (١٤٥٣)، وانظر: مجمع الزوائد ٥/١١٨.

- ١١٨ وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ، وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصَرَةِ
- ١١٩ كَرَرَ : قَالَ بَعْدَ رَوْىٍ بِهِ الرَّفِيقِ وَذَانِجِيبِ الْمُرْسَلِ
- ١٢٠ مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكِبِيرِ
- ١٢١ أَوْ سَقْطٌ رَأِوْمِنْهُ، ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالٍ
- ١٢٢ وَأَخْتَجَ مَالِكٌ كَذَا الْثَّقَاتِ وَتَابِعُهُمَا بِهِ وَدَانُوا لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ
- ١٢٣ وَزَدَهُ جَمَاهِرُ الْنَّقَادِ وَسَامِعٌ صَدَرَ الْكِتَابُ أَصَلَهُ
- ١٢٤ وَصَاحِبُ التَّمَهِيدِ عَنْهُمْ نَفَلَهُ لِكِنْ إِذَا صَحَ لَنَا حَرْجُهُ
- ١٢٥ لَكِنْ إِذَا صَحَ لَنَا حَرْجُهُ مِنْ لَيْسَ يَرْوِيُ عَرْجَالُ الْأَوَّلِ

١١٨ - محمد: هو ابن سيرين، والبيت بكسر التاء في رويه كما في النسخ، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٣٢/١.

١١٩ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٤١٩.

* وهنا بلاغ القراءة: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علىي؛ كتبه مؤلفه».

١٢١ - «سَقْطٌ» وجهان كما في الأصل، وفي (ظ) و(جب): «سَقْطٌ» بالضم، وفي (س) و(ح) بالكسر، وهو الذي نص عليه السيوطي في شرحه ص ٧٣.

١٢٤ - الإمام أبو عمر بن عبد البر في: التمهيد ٦/١، والإمام مسلم في مقدمة الصحيح ١/٣٠.

١٢٦ - «نَفْلُهُ» بالجزم، مع أن أدلة الشرط غير جازمة، وهذا يجوز للضرورة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِبُكَ مُصِيبةً فَاضْرِلَهَا وَإِذَا تُصِبُكَ حَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ
ولو قال الناظم في البيت السابق: «لَكِنْ مَتَى صَحَ» لخروج من الخلاف كما أفاده
تلמידه الحافظ ابن حجر، وانظر: فتح المغيث ٢٥٨/١.

وَمَنْ رَوَى عَنِ التَّقَاتِ أَبَداً

وَاقِفَهُمُ الْأَبْنَقِصُ لَفْظًا
فَقُلْ : دَلِيلَانِ بِهِ يَعْتَضِدُ
وَفِي الْأَصْوَلِ تَعْتَهُ بِالْمُرْسَلِ
فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

١٢٧ وَالْشَّافِعِيُّ بِالْكِبَارِ قَيَّدَا

١٢٨ وَمَرْبُوذًا شَارِكَ أَهْلَ الْحِفْظِ

١٢٩ فَإِنْ يُقْلَلْ : فَالْمُسْتَدِ الْمُعْتَدِ

١٣٠ وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ

١٣١ أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَافِ

المُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

قَبْلَ الصَّحَافِيَّتِ بِهِ رَأَوْ فَقَطْ
يَأْتِهِ الْأَقْرَبُ ، لَا أَسْتِعْمَالًا
فَصَاعِدًا ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِيٌّ
وَوَقْفٌ مَثْنَيٌّ لَا مَكْنَثٌ تَبِعًا

١٣٢ وَسَمِّيَ الْمُنْقَطِعُ الَّذِي سَقَطَ

١٣٣ وَقِيلَ : مَا مَمْتَصِلُ ، وَقَالَ

١٣٤ وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَثْنَانِ

١٣٥ حَدْفُ الْتَّسِيِّيِّ وَالصَّحَافِيِّ مَعًا

الْعَنْتَنَةُ

مِنْ دُلْسَةٍ مَرْوِيَّةٍ ، وَالْأَقْسَاطُ
وَمُسَلِّمٌ يَشْرِطُ أَجْمَاعًا

١٣٦ وَصَحَّحُوا وَصَلَّ مُعَنْعَنِ سَلَامٍ

١٣٧ وَبَعْضُهُمُ حَكَ بِنَا إِجْمَاعًا

١٣٠ - نقله الجويسي في البرهان ٦٤١/١ ، وراجع: النكت للزرکشي ٤٤٨/١ ، وفتح المغيث

٢٦٨/١ . وسكت عليه الناظم فلم يتعقبه، فأكمل البرهان الحلي ذلك، وقال:

فُلْتُ : الأَصْحُ أَنَّهُ مُتَصِّلٌ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ

١٣١ - نص قراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النايني قراءة على والجماعة سَمَاعًا؛ كتبه مؤلفه».

١٣٣ - «وقال»، ألف للإطلاق وليس للثنية، والمراد بهذا ابن الصلاح.

«الآسْتِعْمَال» كما في الأصل (أ) ، وفي المطبوع (غ): «الاستعمال» وهو خطأ؛

لأنَّ مراده بأنه الأقرب من حيث المعنى واللغة فالانقطاع ضد الاتصال، وليس بأقرب

بالنسبة لاستعمال المحدثين وأصطلاحهم الخاص. راجع: فتح المغيث ٤٤٨/١ . ٢٧٨/١

١٣٧ - «مسلم» في مقدمة الصحيح ٨٨/١: باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنون.

وراجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤.

مُطْلُقٌ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطٌ
وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ
وَحْكَمْتُ أَنَّهُ حُكْمٌ عَنْ فَالْجُلُلِ
حَتَّى يَيِّنَ الْوَصْلُ فِي التَّغْرِيرِ
كَذَالَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
رَوَاهُ بِالشَّهْدِ الَّذِي تَقَدَّمَ
بِقَالَ أَوْعَنْ: أَوْيَاتَ فَسَوَا
وَقَوْلٍ يَعْقُوبَ عَلَى ذَارِبٍ
إِحْكَمَةً، وَهُوَ يُوَصِّلُ مَا قَمَنْ

تَعَارُضُ الْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ، أَوْ الرُّفْعُ وَالْوَقْفُ

وَقِيلَ: بَلْ إِرْسَالُهُ لِأَكْثَرِ
أَنْ صَحَّ حُوَمٌ، وَقَضَى الْجَنَاحِيُّ
مَعَ كَوْنِ مَنْ أَمْرَسَهُ كَالْجَبَلِ

- ١٣٨ لَكِنْ تَعَاصِرًا، وَقِيلَ: يُشَرَّطُ
١٣٩ مَعْرِفَةَ الْأَرْوَى بِالْأَخْذِ سَنَهُ
١٤٠ مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَيِّنَ الْوَصْلُ
١٤١ سَوْفًا، وَلِلْقَطْعِ نَحَّا الْبُرْيَيِّ
١٤٢ قَالَ: وَمَثْلُهُ رَأَى أَبْنُ شَيْبَهُ
١٤٣ قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّ مِنْ أَدْرَكَ مَا
١٤٤ يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَارَوْيَ
١٤٥ وَمَا حَكَى عَنْ أَخْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
١٤٦ وَكَثُرَ اسْتِغْالُهُ فِي ذَلِكَهُنَّ
- تَعَارُضُ الْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ، أَوْ الرُّفْعُ وَالْوَقْفُ
- ١٤٧ وَأَحْكَمَ لِوَصْلِ ثِقَةٍ فِي الْأَظْهَرِ
١٤٨ وَتَسَبَّبَ الْأَوَّلُ لِلتَّضَارِ
١٤٩ لِوَصْلٍ «لَا يُنكَحُ إِلَّا يُوَلِّي»

١٤٣ - التقيد والإيضاح ص ٧٢.

١٤٦ - «قَمَنْ» - يُفتح الميم حتى يسلم من عَيْب التَّوْجِيهِ - أَيْ: حَقِيقٌ . وراجع: فتح الباقي لذكرى الأنصارى ١/٢١٥.

* هنا نص يلاع القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علىي؛ كتبه مؤلفه».

١٤٩ - «لِوَصْلٍ» باللام كما في الأصل و(س) و(ج)، وفي (ح): «بَوْصَلٌ» بالباء.
«لَا يُنكَحُ إِلَّا يُوَلِّي» حديث أبي موسى الأشعري؛ رواه أبو داود /٢٥٨٦ (٥٨٥)،
والترمذى في الجامع ٣٩٨/٣ (١١٠١)، وابن ماجه /١ (٣٤٧) (١٨٨٧). وقول البخارى
رواه البيهقي في الكبرى ٧/١٠٨؛ قال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة».
والحديث رواه شعبة والثورى عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً.

شِمَّ فَمَا إِسْكَلْتَ عَذَلٌ يَحْفَظُ
مُشَنِّيَ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَرَوَافِعًا
مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَوَادًا كَمَا حَكَمَا

١٥٠ وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: الْأَخْفَضُ
١٥١ يَقْدَمُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاصِلِ، أَوْ
١٥٢ أَعْنَى الْأَصْحَاحَ الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ

التدليلُ

حَدَّثَنَا، وَيَرِيقٌ بِعَيْنِ وَاتْ
فِي أَهْلِهِ، قَالَ رَمَضَانًا ثُقُوفٌ
ثَقَائِعُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصُحَّةِ حَما
وَكَهْشَمِ بَعْدَهُ، وَفَتْشِ
وَدُونَةُ التَّدْلِيسُ لِلشَّيْوِيْخِ
بِدِهِ، وَذَا مَقْصِدٍ يَخْتِلُفُ
وَكَالخَطِيبِ يُوهِمُ اسْتِكْنَارًا
قُلْتُ: وَشَهِدَ أَخْوَالَ الشَّوَّيْخِ

١٥٣ تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مِنْ
١٥٤ وَقَالَ، يُوَهِمُ اتْصَالًا، وَأَخْلِفُ
١٥٥ وَلَاكَثُرُونَ قَبِيلًا مَا صَرَّحَا
١٥٦ وَفِي الصَّحِيفَةِ عِدَّةُ كَلَامَيْش
١٥٧ وَذَمَهُ شُغْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ
١٥٨ أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ
١٥٩ فَشَرَهُ لِلصَّعْفِ وَاسْتِصْنَارًا
١٦٠ وَالشَّافِعِيُّ أَشْبَتَهُ بِمَرَّةٍ

الشَّاذُ

فِيهِ الْمُلَادُ، فَالشَّاكِرُ يُحَقِّقُهُ

١٦١ وَذُو الْشَّدُونُ مَا يُحَالِفُ الْقَوَافِعُ

١٥٦ - «للرَّفع» باللام كما في الأصول، وفي (ظ): «بِالرَّفع». وفي الأصل بعد البيت بلاغ للقراءة على الناظم بخطه كما سبق في رقم (١٤٦).

١٥٩ - انظر: الكفاية للخطيب ٤٠٣.

١٦٠ - انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٧٩ (١٠٣٣)، وبعد البيت نص بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علىٰ؛ كتبه مؤلفه». وفي (س) مقابلة بلاغ نصه: «بلغت سماعاً في السابع».

١٦١ - انظر: مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٣٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٩، والمعرفة للبيهقي ٢٠ / ١، والكفاية للخطيب ص ١٤٨.

وَلِلْخَلِيلِيْ مُفْرِدُ الرَّوِيْث فَقَطْ
كَالْتَّهِيْ تَرْبِيعُ الْوَلَا وَالْهِبَةِ
تَسْعِينَ قَرَاءَاتِهَا قَوِيْش
يَقْرَبُ مِنْ صَبْطِ فَقْرِهِ حَسَنْ
عَنْهُ، فَمَمَا شَذَّ فَأَطْرَحْهُ وَرَدَّ

١٦٢ وَالْحَاكِمُ اخْلَافَ فِيهِ مَا اسْتَرْطَ
١٦٣ وَرَدَ مَا قَالَ أَلَا يَقْرُدُ الْشَّفَةِ
١٦٤ وَقَوْلِ مُسَلِّمٍ: رَوَى الزَّهْرِيُّ
١٦٥ وَأَخْتَارَ فِيهِمْ يَحَايَفُ أَنْ مَنْ
١٦٦ أَوْ بَلَغَ الصَّبْطَ فَصَحُّ، أَوْ بَعْدَ

الْمُنْكَرُ

أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخِ ذَكَرَ
وَمَا لِكَ سَمَّى ابْنَ عَمَانَ عَمَرَ
خَاتِمَهُ عِنْدَ الْخَلَادِ وَوَضِعِيْهِ

١٦٧ وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ، كَذَا الْبَرْدِيِّيِّ
١٦٨ إِجْرَاءُ تَقْصِيرٍ لِلَّذِي الشَّذُوذُ مَرْ
١٦٩ خَوْ «كُلُوا الْبَلَاحَ بِالْتَّمَرِ» الْخَبَرُ
١٧٠ قُلْتَ: فَيَا زَادَ بَلْ حَدِيثُ مُنْكَرٍ

١٦٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١٧٦/١، وعلوم الحديث ص ٢٣٧.

١٦٣ - حديث ابن عمر: «في النهي عن بيع الولاء وهبته» عند البخاري في العنق ٥/٢٠٦، (٢٥٣٥)، ومسلم ٥/٣٨٧ (٣٧٦٧)، وابن ماجه ٢/١٢٤ (٢٧٧٥).

١٦٤ - قول مسلم في صحيحه ١١٠/١١ (٤٢٣٧) (مع التنوبي).

١٦٧ - «الْبَرْدِيِّيِّ»: أحمد بن هارون تقدم التعريف به في رقم (١٠٤).

وانظر قوله في: علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الرواية ١/٢٧٦، وفتح المغيث ٢/١٢.

١٦٩ - «كُلُوا الْبَلَاحَ بِالْتَّمَرِ»؛ رواه النسائي في الكبرى ٤/١٦٧، وابن ماجه ٢/٢٤٥ (٣٣٧٣)، والحديث قال فيه النسائي: منكر، كما في تحفة الأشراف ٢/٢٢٤.

«مَالِكٌ» بالوجهين الضم والكسر، وكتب فوقه بالأصل معًا، وقد جاء بالضم في (س) و(ح) وبالكسر في (جب).

والمحضود هنا روایته عن: عُمَرَ بْنِ عُثَمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» كما في الموطأ ٢/٥١٩. قلت: وفي روایة أبي مصعب من الموطأ ٢/٥٣٩.

(٣٠٦١) عَمِرُو بْنُ عُثَمَانَ. فوافق الآخرين.

١٧٠ - حديث أنس في نزع الخاتم عند الخلاء؛ رواه أبو داود ١/٢٥ (١٩)، والنسائي =

الاعتبار والتابعات والشواهد

شارك راوٍ غيره في حمل
معتبر به قتابه، وابت
وقد يسمى شاهداً، ثم إذا
وما خلا عن كُلِّ ذام فارد
لفظة «الدباغ» مأتف بها
ثوبع سُمُرٍ في «الدباغ» فاستضد
فكان فيه شاهد في أباب

- ١٧١ الاعتبار بحسب الحديث هل
- ١٧٢ عَزْشَيْخِهِ، فَإِنْ يَكُنْ شُورِيَّهُ مِنْ
- ١٧٣ شُورِيَّهُ شَيْخِهِ فَفَوْقُهُ فَكَذَا
- ١٧٤ مَثْنَى مَعْنَاهُ أَنَّ فَالشَّاهِدُ
- ١٧٥ مِثْكَلَهُ لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا
- ١٧٦ عَزْسُمِرٍ الابن عَيْنَتٌ، وقد
- ١٧٧ شُمَّ وَجَدْنَا أَيْمَمًا إِهَابٍ

زيادة الثقات

ومن سواهم فعليه المغضوم
قسمه الشيعه، فقال: ما انفرد
فيه صريحاً، فهو رد عيندهم

- ١٧٨ واقتبل زيادات الثقات منهم
- ١٧٩ وقيل: لا، وقيل: لامتهم، وقد
- ١٨٠ دون الثقات ثقة خالفهم

١٧٨/٨ = ٢٢٩/٤ (١٧٤٦)، وابن ماجه ٦١/١ (٣٠٤).

* بإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث عليٍّ؛ كتبه مؤلفه».

١٧٥ - «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» رواه مسلم في الحيض ٢٧٤/٢ (٨٠٤): «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه...» من طريق ابن عيينة. ورواه البخاري في الزكاة ٤٤٦/٣ (١٤٩٢)، وفي البيوع ٤/٥٢٢ (٢٢٢١) وليس عنده لفظ الدباغ.

١٧٧ - حديث ابن عباس: «إذا دُبغ الإهاب...» عند مسلم ٢٧٦/٢ (٨١٠)، وأبي داود (٤١٢٣)، والترمذى ١٧٢٨)، والنمسائى (٤٢٥٢).

* وهنا بلاغ القراءة على الناظم كما سبق في (١٧٠).

فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِنْقَاقُ مُجْمَعًا
تُرْبَةُ الْأَرْضِ» فَهِيَ فِدْنِيلَتْ
وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِنْ ذَا أَخْذَانَا
تَقْدِيمَهُ، وَرَدَّ أَنَّ مُقْتَضَى
أَجْرِي سِلْمَ زَاعِدُ لِمُعْقَتَنِي

الأَفْرَادُ

وَحُكْمُهُ يَعْنِدُ الشُّدُودِ سَبَقاً
بِشَقَّةٍ، أَوْ بِلَدِ دَكَرَةٍ
لَمْ يَرُوهُ عَنْ بَكْرٍ الْأَوَائِلُ
لَمْ يَرُوهُ هَذَا نَيْرَاهُ أَهْلُ الْبَصَرَةِ
تَجْوِهُ فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوْلَاهَا

١٨١ أَوْلَمْ يَخَالِفُ، فَأَقْبَلَنَّهُ، وَادْبَعَ

١٨٢ أَوْ خَالِفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوَ «جَعَلَتْ

١٨٣ فَالشَّاكِعِيَّةُ وَأَخْمَدَ احْجَاجَيْذَا

١٨٤ تَكِنَّ فِي الْأَمْسَالِ جَرْحًا، فَاقْتَضَى

١٨٥ هَذَا قَبْوِلُ الْوَصْلِ؛ إِذْ فِيهِ وَفِي

١٨٦ الْفَرْقِيَّةُ مَيَانٌ؛ فَقَرَدَ مُطَلَّقًا

١٨٧ وَالْفَرْقُ بِالسَّبَبِيَّةِ مَا قَيَّدَهُ

١٨٨ أَوْ عَنْ فُلَانٍ تَحْوِيْلُ الْقَائِلُ

١٨٩ لَمْ يَرُوهُ شَفَّةُ الْأَضَمَّةِ

١٩٠ فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا

١٨١ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٤٦٥.

١٨٢ - حديث حذيفة: «فَضَلَّنَا عَلَى النَّبِيِّ بِخَمْسٍ... وَجَعَلْتُ تُرْبَتَهَا لَنَا ظَهُورًا» عند مسلم في المساجد ٧/٣ (١١٦٥) من رواية أبي مالك الأشعري عن ربيعي عنه. وسائر الروايات فيها: «وَجَعَلْتُ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظَهُورًا» كما عند مسلم ٨/٣ (١١٦٧)، والبخاري ١/٥٦٥ (٣٣٥).

١٨٥ - في الأصل بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بَلَغَ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ التَّابِيِّ قِرَاءَةَ بحث عَلَيْهِ؛ كتبه مؤلفه». وفي (س) بلاغ آخر نصه: «بلغت سباعاً في التاسع».

١٨٨ - «بَكْرٌ الْأَلَّا» بنقل الهمز إلى الساكن قبلها، والمصنف يقصد بهذا ما رواه أبو داود (٣٧٢٦)، والترمذمي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن أبيه: بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «أَوْلَمْ عَلَى صَفِيَّةِ بَسَوْيِقِ وَتَمِّرٍ». فهذا لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، والسائل هو ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب. راجع: فتح المغيث ٣٨/٢. وهذا من زيادات العراقي التي لم يميزها بقوله: «قلت».

ضعف هـ ما مـ هـ كـ ذـهـ الحـيـثـيـهـ
فـ حـكـمـهـ يـقـرـبـ مـمـاـ أـطـلـقـهـ

١٩١ وـ لـيـسـ فـيـ أـفـرـادـهـ النـسـيـهـ

١٩٢ لـكـنـ إـذـاـ قـيـدـ ذـالـكـ بـالـشـفـهـ

المُعَلَّلُ

مـ عـلـلـاـ، وـ لـاتـقـلـلـ مـعـلـلـوـلـ
فـيـهـاـ عـمـوـضـ وـخـفـاءـ اـثـرـتـ
مـعـ قـلـعـتـ تـضـمـمـ، يـهـتـدـيـ
تـصـوـبـ إـرـسـالـ إـلـىـ أـقـدـ وـصـلـاـ
فـيـشـمـ، أـوـ وـهـمـ وـاهـمـ حـصـلـ
مـعـ كـوـنـهـ ظـاهـرـهـ أـتـ سـلـماـ
تـقـلـحـ فـيـ الـمـتـنـ بـقـطـعـ مـسـنـدـ
كـ «ـبـيـعـانـ بـالـخـيـارـ»ـ صـرـحـواـ
سـعـمـاـ بـعـبـدـ اللهـ حـيـتـ نـقـلاـ
إـذـ ضـلـ رـأـيـهـاـ فـنـقـلـهـ
أـحـفـظـ شـيـئـاـ فـيـهـ»ـ حـيـتـ سـعـلاـ

١٩٣ وـ سـمـ مـاـ يـعـلـلـ مـشـمـوـلـ

١٩٤ وـهـيـ عـيـارـةـ سـعـنـ اـسـبـابـ طـرـتـ

١٩٥ تـدـلـ إـلـىـ بـالـخـلـافـ وـالـتـفـرـدـ

١٩٦ جـهـيدـهـاـ إـلـىـ أـطـلـاـعـهـ عـلـىـ

١٩٧ أـوـ وـقـفـ مـاـ يـرـفـعـ، أـوـ مـنـ دـخـلـ

١٩٨ ظـلـ فـأـمـضـيـ، أـوـ وـقـفـ فـأـجـمـاـ

١٩٩ وـهـيـ تـجـيـعـ شـالـبـاـ فـيـ الـسـنـدـ

٢٠٠ أـوـ وـقـفـ مـرـفـوعـ، وـقـدـ لـاتـقـلـحـ

٢٠١ يـوـهـمـ يـعـلـىـ بـنـ عـبـيـدـ أـبـدـلـاـ

٢٠٢ وـعـلـةـ الـمـنـ كـتـفـيـ الـبـسـمـلـهـ

٢٠٣ وـضـعـ أـنـ أـسـأـ يـقـولـ لـاـ

١٩٤ - هنا بلاغ القراءة على الناظم بخطه كما تقدم في رقم (١٨٥).

٢٠٠ - رواية الجادة والصواب عند البخاري (٤٢١ / ٤) محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

ورواية يعلى بن عبيد عن سفيان قال: عمرو بن دينار. وهي عند الطبراني في الكبير (٤٤٨ / ١٢) (١٣٦٢٩) ولم تقدح في المتن؛ لأن الإسناد كيما كان على الحالتين، فهو يدور على ثقة.

٢٠٢ - الرواية عند مسلم (٣٣٢ - ٣٣١ - ٨٨٨ - ٨٨٩) من حديث أنس: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها».

لِلْوَصْلِ إِنْ يَقُولُ عَلَى اتّصَالِ
فِسْقٍ وَعَفْلَةٍ وَنَوْعِ جَرْحٍ
لِغَيْرِ قَادِيِّ كَوَصْلِ شَقَّةٍ
يَقُولُ حَمَّى مَعَ شُدُونِيْ أَهْمِذِي
فَإِنْ يُرِدْ فَسَمِّلْ فَاجْتَنِّ لَهُ

المُضطَربُ

مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَرْبَيْدَا
فِيهِ سَكَوِيُّ الْخَلْفِ، أَمَّا نَجَّهُ
وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا
وَالاضْطَرَابُ مُؤْبِحٌ لِلضَّعْفِ

المُدَرِّجُ

مِنْ قَوْلِ رَاوِيْمَا، بِلَافَصِيلِ ظَهَرَ
ذَالَّ رَهِيْرَهُ، وَابْنَ ثَوْبَانَ قَصَّلْ

- ٢٠٤ وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِمْسَاكِ
٢٠٥ وَقَدْ يُعِلُّونَ بِكُلِّ قَدْحٍ
٢٠٦ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطَلِّقُ أَسْمَ الْعِلَّةِ
٢٠٧ يَقُولُ: «مَعْلُولٌ صَحِحٌ» كَالْذَّيْ
٢٠٨ وَالنَّسْخَ سَمِّيَ التَّرْمِذِيُّ عَلَيْهِ

- ٢٠٩ مُضطَربٌ الْحَدِيثُ مَا قَدْ وَرَدَا
٢١٠ وَمَنْ أَوْفَى سَنَدَ إِنْ أَتَضَحَ
٢١١ بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضطَربًا
٢١٢ كَالْخَطَّ لِلشَّرْتَةِ جَهَنَّمُ الْخَلْفِ

- ٢١٣ الْمُدَرِّجُ الْمُلْحَقُ لِخِرَالْخَبَرِ
٢١٤ تَحْوِيْدًا قَلْتَ الشَّهَدُ وَصَلْ

٢٠٨ - «إِنْ يُرِدْ فِي عَمَلٍ فَاجْتَنِّ لَهُ» هذا التفصيل زيادة من الحافظ العراقي ولم يميزه. كما في شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩ / ١.

* وإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث على؛ كتبه مؤلفه».

٢١٢ - حديث أبي هريرة رواه أبو داود ٢٢٨ / ٢ (٦٨٥) (مع العَوْنَى)، وابن ماجه ١٧٠ / ١ (٩٣٠) وغيرهما، قال الحافظ في بلوغ المرام ص ٧٠: «وصححه ابن حبان، ولم يُصبِّ من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن».

٢١٤ - «الْشَّهَدُ» في الأصل بالضم، وفي (س) (و) (ح) بالفتح. حديث ابن مسعود عند أبي داود ١٤٤ / ٣ (٩٦٦) وفي آخره: «إذا قلت هذا أو

كَأَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيَلُّ لِلْعِقْبِ
مِنْهُ بِإِسْتَادٍ يُواجِدِ سَلْفَهُ
أَدْرَجَ «ثُمَّ حَتَّاهُمْ» وَمَا اتَّحَدَ
فِي شَكْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
تَبَكَّنْضُوا فَمَدْرَجٌ قَدْ نُقْلَادٌ
إِنْ أَعْيَ مَرِيمَ إِذَا أَخْرَجَهُ
وَعَضْنُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
كَمْثِنْ «أَيُّ الذَّنْبٍ أَعْظَمُ» الْخَبَرُ
بَيْنَ شَقِيقٍ وَابْنِهِ مُودِّ سَقَطٌ

٢١٥ قُلْتُ وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلْبِي
٢١٦ وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا أَقَى كُلُّ طَرفٍ
٢١٧ كَوَائِلٌ فِي صَفَاتِ الْصَّلَاةِ وَكَذَّ
٢١٨ وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ
٢١٩ تَحْوِي «وَلَا تَنَفَّسُوا» فِي مَكْثِنْ لَا
٢٢٠ مِزْمَثِنْ «لَا تَجَسِّسُوا» أَدْرَجَهُ
٢٢١ وَمِنْهُ مَثْمُثٌ لَّهُ جَمَاسَةٌ وَرَدٌ
٢٢٢ فِي سُجُونِ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرٌ
٢٢٣ فَإِنَّ سَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَمْ

= قضيت هذا... . وحكم بإدراج هذه اللفظة الحاكم والبيهقي والخطيب وغيرهم.

٢١٥ - «أسبغوا الوضوء» حديث أبي هريرة عند البخاري ٣٥٠ / ١ (١٦٥)، وفيه أن العبارة هذه من كلام أبي هريرة.

٢١٨ - «يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ» كما في الأصول.

٢١٩ - حديث أنس: «لَا تباغضُوا... .» عند مالك في الموطا ٩٠٧ / ٢ (١٦١٥)، والبخاري في صحيحه ١٠ / ٥٩٠ (٦٠٦٥)، وفي الأدب المفرد (٣٩٨)، ومسلم ٨ / ٣٣١ (٦٤٧٣).

٢٢٠ - «تَجَسِّسُوا» في الأصل بالهامش: «يروى بالجيم، ومعناه: التفحص عن الأخبار، ومنه الجاسوس، وبالحاء المهملة: الاستماع لحديث القوم وطلب خبرهم في الخير».

وحديث أبي هريرة: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنُّ . . . وَلَا تَجَسِّسُوا وَلَا تَحَسِّسُوا» عند البخاري ١٠ / ٥٩٠ (٦٠٦٤)، ومسلم ٨ / ٣٣٥ (٦٤٨٢)، وموطاً مالك (أبي مصعب) ٧٩ / ٢ (١٨٩٥).

٢٢٢ - «بِإِسْنَادٍ ذَكَرٌ» علق عليه في هامش الأصل: قوله: «ذَكَرٌ» ظاهر صنيع شيخ الإسلام قراءته بالبناء للمفعول حيث فسره بالمذكور. وصرىح كلام الغزي أنه بالبناء للفاعل؛ فإنه جعل فاعله وفاعل «يجمع» واحداً.

الحديث ابن مسعود: «أَيُّ الذَّنْبٍ أَعْظَمُ» عند البخاري في الحدود ١٢ / ١٣٩ (٦٨١١)، والترمذى في جامعه ٥ / ٣٢٦ (٣١٨٢).

وَزَادَ الْأَسْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ ٢٢٤
وَسَعَدُ الْإِدْرَاجُ لَهَا مَخْظُورٌ

المَوْضُوعُ

- | | |
|--|--|
| ٢٢٥ شُرُّ الصَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ | ٢٢٦ وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُحِينُوا ذِكْرَهُ |
| ٢٢٧ وَأَكْثَرُ الْجَامِعِ فِيهِ ادْخَرَجَ | ٢٢٨ وَالْوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَصْرَبُ |
| ٢٢٩ قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَهُ، فَقَبِيلَتْ | ٢٣٠ فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نُفَادَهَا |
| ٢٣١ نَحْوَأَيِّ عِصْمَهُ إِذْ رَأَى الْوَرَى | ٢٣٢ هُمْ حَدِيثَنَا فِي فَضَائِلِ السُّورَ |
| ٢٣٣ كَذَا حَدِيثُ عَنْ أَبِي إِعْرَافِ | ٢٣٤ وَكُلَّمَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ |
| ٢٣٥ وَجَوَّزَ الْوَضْعُ عَلَى التَّرْغِيبِ | |

٢٢٤ - بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علىي؛ كتبه مؤلفه».

٢٢٦ - «ذِكْرَهُ - أَمْرَهُ» وضع عليه في الأصل (س): «معاً» يعني جواز الوجهين السكون والتحريك بالضم، وفي (جب) و(ح) بالإسكان فقط.

٢٢٧ - أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات له، مطبوع في أربع مجلدات يحتوي (١٨٢٧) حديثاً موضوعاً حسب رأيه.

٢٣١ - نوح بن أبي مريم القرشي مولاهم المرزوقي، أبو عصمة الملقب بالجامع.

٢٣٢ - «فَيْشَ» كذا في الأصل وعليها «صح»، وفي (ظ) وهاشم الأصل: «وَيْسَ».

مِنْ سِندِ نَفْسِهِ، وَبَعْضُهُ وَضَعَا
وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضُعُومٌ يُقْصَدُ
صَلَاتُهُ الْحَدِيثَ . وَهَلَّةُ سَرَتْ
مُنْزَلَ مَنْزِلَتِهِ، وَرُبَّمَا
الْتَّبَجِيُّ الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ تَأْتِي
بِكَانِتِهِ، وَكَثُرَتْ نُصْرَبُ

المقلوب

مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَاوِيْ أَبْدِلَا
فِيهِ، لِلاغْرَابِ إِذَا مَا أَسْتَغْرِبَ
نَحْوَ أَمْتَحَانِهِمْ إِمَامُ الْفَكْنِ
فَرَدَهَا وَجَوَدَ الْإِسْتَادَا
نَحْوَ «إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

- ٢٣٦ وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا
٢٣٧ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكْمَاءِ فِي الْمُسَنَدِ
٢٣٨ لِحَوْدِيَّةِ ثَاثَتِ «مَنْكَرَتْ»
٢٣٩ وَيَعْرَفُ الْوَضْعُ بِالْوَقْرَارِ وَمَا
٤٠ يُعْرَفُ بِالْمُكَرَّةِ فَلْتُ: اسْتَشَكَّلَ
٤١ مَا اسْتَرَفَ الْوَاضِعُ إِذَا قَدِيْكَذِبُ

- ٤٢ وَقَسَمُوا الْمَلْوَبَ قِسْمَيْنِ الْمَفْرُوضِ
٤٣ بِوَاحِدِ نَظِيرِهِ، كَيْفَ يُرْتَبَـا
٤٤ وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدِ لِمَثْـتِ
٤٥ فِي مَائِذَةِ لَمَّا آتَى بَغْدَادَا
٤٦ وَقَلْبُ مَالِمِ يَقْصِدِ الْمَرْوَةُ

٢٣٨ - «مَنْ كَرَّثَ صَلَاتُهُ» رواه على الخطأ ابن ماجه ٢٤٢/١ (١٣٢٧).

٢٤٠ - «الْتَّبَجِيُّ»: هو الإمام ابن دقيق العيد؛ قيل له ذلك؛ لأنه ولد بشيج البحر بساحل بيتبع.
وتقديم عند الناظم البيت (٨٧): «ولأبي الفتح في الاقتراح ...».

٢٤١ - انظر قول ابن دقيق العيد في: الاقتراح ص ٢٢٩، وتدريب الراوي ١/٣٢٣.
وبجانب البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٢٤٤ - «إمام الفن»: هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والقصة رواها: ابن عدي في
أسامي من روی عنهم البخاري ص ٦٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٠/٢، والباجي
في التعديل والتجريح ٣٠٨/١، وذكرها ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٨٤،
والسيوطى في التدريب ٣٤٥/١، والساخاوي في فتح المغيث ١/٣٢٠.

٢٤٦ - حديث: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْوُمُوا حَتَّى تَرْؤُنِي» رواه البخاري في الأذان =

٢٤٧ حَدَّثَنَا فِي مَعْلِسِ الْبُشَّارِيِّ أَبْنَاءُ عَمِّهِ سُهْلَانٌ
جَحَّاجُ، أَتَعْنِي: أَبْنَاءَ أَبِيهِ سُهْلَانَ

٢٤٨ فَضَّلَنَهُ عَنْ ثَابِتِ حَبَّرٍ
بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِّيرِ

تَبَيْيَهَاتُ

٢٤٩ وَإِنْ تَجِدُ مَتَنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ
فَقُولٌ ضَعِيفٌ، أَيْ: بِهَذَا فَاقْصِدْ

٢٥٠ وَلَا تُضْعِفْ مُطْلَقًا بِنَاءً
عَلَى الطَّرِيقِ بِإِذْ لَعَلَّ جَاءَ

٢٥١ بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ، بَلْ يَقِفُ
ذَاكَ عَلَى حُكْمٍ إِمَامٍ يَصِيفُ

٢٥٢ بَيَانًا ضَعِيفًا، فَإِنْ أَطْلَقَهُ
فَالشَّيْخُ فِيهِ بَعْدَهُ حَقَّةٌ

٢٥٣ وَإِنْ تُرِدْ نَقْلًا لِوَاهٍ، أَوْ لِمَا

٢٥٤ قَاتَتْ بِهِ رِضَيْ كَرْوَى، وَأَجْزِمْ
يُنَقْلِ مَا صَحَّ كَمَالَ فَائِسَامَ

٢٥٥ وَسَهَلُوا فِي تَغْيِيرِ مَوْضِعٍ رَوْفًا
مِنْ شَيْرٍ تَبَيَّنَ لِضَعْفِهِ، وَرَأَوْا

٢٥٦ بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ
عَنْ أَبْنَيْ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِهِ وَاحِدٌ

مَعْرِفَةٌ مِنْ تَقْبِيلِ رِوَايَةِ وَمَنْ تُرِدْ

٢٥٧ أَجْعَجَ جَمِيعُهُوْرُ أَعْمَمَةِ الْأَسْنَرِ
وَالْفِقْهِ فِي قَبْوُلِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

= ١٥٧/٢ (٦٣٧)، ومسلم في المساجد ١٠٢/٣ (١٣٦٤)، وأبو داود (٥٣٩ - ٥٤٠)، والترمذى (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٦).

٢٤٨ - مقابل البيت في هامش الأصل: «بيان»: حَمَادُ.

٢٥٦ - هذا القول منقول عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: الكفاية للخطيب ص ١٦٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦.

* وبإزاره البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابي، قراءة بحث علىي والجماعة سماعاً».

أَيْ : يَقِظًا ، وَمَمْ يَكُونُ مُغَفِّلًا
كِتَابَهُ أَتَ كَانَ مِنْهُ يُرَوِي
إِنْ يَرَوْ بِالْمُعْتَنِي ، وَفِي الْعَدَالَةِ
قَدْ بَلَغَ الْحُكْمَ سَلِيمَ الْفِعْلِ
زَكَاهُ عَدْلَاتِ فَعَدْلُ مُؤْمِنٍ
جَرْحًا وَتَعْدِيلًا خَلَافَ الشَّاهِدِ
تَرْكِيَّةٍ ، كَمَا لِكَ بَخْمِ السُّنَّتِ
بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَنْ
«يَحْمِلُهُذَا الْعِلْمُ» لِكَنْ خُولِفَا
فَصَاحِبُهُ ، أَوْ تَأْدِيرًا فَمُخْضِي
ذِكْرِ لِأَسْبَابِ لَهُ أَنْ تَشْفُلَ
لِلْخَلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ، وَرُبَّمَا

٢٥٨ يَأْنَ يَكُونَ ضَابِطًا مُعَدَّلًا
يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَحْوِي
٢٦٠ يَعَمَّ مَا فِي الْمَفْظُدِ مِنْ إِحْكَامَهُ
٢٦١ يَأْنَ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَا عَقْلٍ
٢٦٢ مِنْ فَسْقَيَا وَخَرْمَوْرَقَيْةِ ، وَمَنْ
٢٦٣ وَصِحْحَ اسْتِقْوَاهُمْ بِالْوَاحِدِ
٢٦٤ وَصَحَّوْ اسْتِغْنَاءِ ذِي الشُّهْرَقَسِنِ
٢٦٥ وَلَابْنِ تَمِيدِ الْبَرِّ : كُلُّمْ عُنْيِّي
٢٦٦ فَإِنَّهُ عَدْلٌ يَقُولُ الْمُصْطَطَفِي
٢٦٧ وَمَنْ يَوْا فِي شَالِبًا ذَا الصَّبِطِ
٢٦٨ وَصَحَّوْ قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَادِ
٢٦٩ وَمَمْ يَرَوْ أَقْبُولَ جَرْحِ أَهْمَمَا

٢٥٨ - «أَيْ يَقِظًا» في الأصل مضبوط بالوجهين، وكتب عليها «معاً»، وهو كذلك عند أئمة اللغة. ففي مختار الصحاح «رجل يَقِظُ» - بضم القاف وكسرها - : متيقظ حذر». مختار الصحاح ٣١٠/١

٢٦٣ - «جَرْحًا وَتَعْدِيلًا» وفي (ظ) : «جُرْحًا وَتَعْدِيلًا». وهكذا ضبطها في سائر المنظومة.

٢٦٦ - قول ابن عبد البر في : التمهيد له ٢٨/١، وقد وافقه من المتأخرین ابن المواق. وانظر : تحریر علوم الحديث للشيخ عبد الله الجدیع ٢٥١/١ لترى الفهم الصحيح لکلام ابن عبد البر رَحْمَةُ اللَّهِ.

وحدث : «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوه...» رُوي عن عدّة من الصحابة؛ كعلي، وابن مسعود، ومعاذ، وغيرهم. انظر : شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١، ٢٨، وراجع : التمهيد ٥٨/١، والتقييد والإيضاح ص ١١٤.

فَسَرَهُ شُعْبَةُ بْلَرْكَضٍ، فَمَا؟
كَشَّيْخِ الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
كَذَّا إِذَا قَالُوا لَمْ تَثِّنْ: «لَمْ يَصِحُّ»
أَنْ يَحِّبِّ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَ
كَمْ أَوْلَى الصَّحِيحِ حِرَّجُوا لَهُ
مَعَ ابْنِ مَرْنُوقٍ وَعَنْيَرْ تَرْجِمَهُ
خَوْ سُوَيْدٌ؛ إِذْ يَجْرِي مَا أَكْفَى
وَاخْتَارَهُ تِلْمِيذهُ الْغَزَّالِيُّ
أَطْلَقَهُ الْعَالَمُ بِاسْبَابِهِمَا
مَنْ تَدَلَّلَ إِلَّا كَثُرَ فَهُوَ الْمُعْتَرَ
بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّبِيرِيُّ

- ٢٧٠ اسْتُقْسِرَ أَبْجِرَهُ فَلَمْ يَقْدِحْ، كَمَا
٢٧١ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الْأَمْرَ
٢٧٢ فَإِنْ يُقَلْ «قَلَّ بَيَانٌ مِنْ جُرْحٍ»
٢٧٣ وَأَيْهُمُوا، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَ
٢٧٤ حَتَّى يُؤْتَنَ بِحَسْنَتِهِ قَبْولَهُ
٢٧٥ فِي الْبَغْرَيِّ أَحْتَاجَأَ عِكْرَهُ
٢٧٦ وَاحْتَجَ مُسَلِّمٌ بِهِنَّ قَدْ ضُعِفَ
٢٧٧ قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَافِ
٢٧٨ وَابْنُ الْخَطِيبِ: الْحَقُّ أَنْ يُحَكَّمُ بِمَا
٢٧٩ وَقَدْ قَوْلُوا أَجْرِحَ، وَقِيلَ: إِنْ ظَاهِرُ
٢٨٠ وَمِنْهُمُ الْعَدِيلُ لَيْسَ يَكْتَسِي

٢٧٠ - يحاذيه في الهاشمي من الأصل: «بيان: الجرح».

٢٧١ - أمام البيت علامه بلاغ القراءة.

٢٧٣ - «إذا استراباً»، كذا في الأصل. وعليها علامه تصحيح، وفي نسخة (ظ): «إذا استراباً».
هذا جواب ابن الصلاح، وقد أجاب ابن كثير بجواب سعيد أصاب به عين الصواب. انظر: الباعث الحديث مع اختصار علوم الحديث ص ٨٨.

٢٧٤ - «قبولة». وفي العجز: «لَهُ» في الأصل و(ح) فيها الوجهان، وكتب عَلَيْهِمَا «معاً».

٢٧٦ - «سويد» بن سعيد الحدثاني، راوي الموطأ، احتج به مسلم، مات سنة (٢٤٠هـ) قال ابن حجر: «صدق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول» التقريب (٢٦٩٠) وقول ابن معين معروف: «لو كان لي سيف ورمح وفرس لعزوت سويداً...».

٢٧٩ - «الْأَكْثَرُ» بالفتح كما في (ح). قال الناظم في شرحه ص ١٥٢: «هو في موضع الحال، وجاء مُعرَفًا كما قرئ في الشاذ: التَّحْرِجَنَ الْأَعْرَّ مِنْهَا الْأَذَلُّ»، وفي الأصل و(س) بالضم: «الْأَكْثَرُ».

«حَدَّثَنِي التَّقَةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ
أَسْمَهُ: لَأَنْقَبَ مَنْ قَدَّأَهُمْ
مِّنْ كُلِّ فِحْقٍ مِّنْ قَلَدَهُ
تَكَوْ وِفَاقَ الْمَتَنْ تَصْبِيْعَهُ
رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى النَّصْرِيْحِ
وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ جَمْعَوْلٍ:
وَرَهَهُ الْأَكْثَرُ وَالْفَقِيمُ الْوَسَطُ:
وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لِكَ الْجَاهِدِ
فِي بَاطِنِ فَقَطْ. فَقَدْ رَأَى لَهُ
مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ، فَقَصَّعَ
يُشَيِّدُهُ أَنَّهُ عَلَى ذَاجِعَلَادَ
خِبْرَةٌ بَعْضِهِنْ يَهَا تَعَذَّرَتْ
ذَالْقِسْمَ مَسْتُورًا، وَفِيهِ نَظَرٌ
قِيلَ: يَرْدُ مُطْلَقًا، وَاسْتُنْكِرَا

- ٢٨١ وَقِيلَ: مَيْكِيفُهُ، تَخْوَاتْ يِقَالَ
٢٨٢ جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتُ لَوَلَمْ
٢٨٣ وَبَعْضُهُنْ حَقَّ لَمْ يَرُدُهُ
٢٨٤ وَلَمْ يَرُوا فُتَيَاهُ أَوْ سَمَلَهُ
٢٨٥ وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
٢٨٦ وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبِلُ الْجَهُولُ؟
٢٨٧ مَجْهُولُ سَيْنٍ: مَنْ لَهُ رُؤْفَقَطْ
٢٨٨ مَجْهُولُ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
٢٨٩ وَالثَّالِثُ: الْجَهُولُ لِلْعِدَادَةِ
٢٩٠ جُحِيَّةٌ فِي الْحُكْمِ بَعْضُهُنْ مَمْتَعَ
٢٩١ بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنَّ الْعَمَلَادَ
٢٩٢ فِي كُتُبِيْ مِنَ الْحَدِيْثِ اسْتَهَرَتْ
٢٩٣ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضُهُ يَسْهُرُ
٢٩٤ وَالْخُلُفُ وَمُبْتَدِئُ مَا كُفَّرَ

٢٨٤ - «أَوْ عَمَلَهُ - تَصْبِيحاً لَهُ» في الأصل و(ح) بالضم فقط، وفي (س) عليهما «معاً» يعني بالضم كما هو مثبت، وبإسكان الهاء.

٢٩٠ - سُلَيْمٌ: أبو الفتح سليم بن أبيوب الرazi الشافعي، مات غرقاً في بحر القلزم سنة (٤٤٧هـ)، له مصنفات في الفقه: كال مجرد، وفي التفسير: ضوء القلوب، وغيرها.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٤٤/١١، والوافي بالوفيات ١١٤/١٣.

٢٩١ - انظر: علوم الحديث ص ٢٩٥.

نُصْرَةَ مَذَهَبِ لَهُ، وَنُسُبَا
مِنْتَهِيَّ خَطَابِيَّةِ مَا نَفَلُوا
رَدُّوا دُسَاهَكُمْ فَقَطْ، وَنَقَلَّا
عَنْ أَهْلِ بَيْعٍ فِي الصَّحِيفَةِ مَا دَسُوا
بِأَنَّ مَنْ لِكَذِيبٍ تَعَمَّدَ^١
وَأَنْ يَتَبَّعُ، وَالصَّيْرَفَيْتَ مِثْلُهُ
ضُعْفَ نَقَلَّا مِمْ يُقْوَى بَعْدَهُ^٢
أَبُو الْمُظَفَّرِ هَرَقَٰٰ فِي الْجَافِ
لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقدَّمَ
فَقَدْ تَعَارَضَ، وَلَكِنْ كَذِبَةَ
كَذِبَهُ الْآخِرُ، وَارْدَدَمَا جَحَدَ
مَا يَقْتَضِي نِسِيَانَهُ، فَقَدْ رَأَوَا

- ٢٩٥ وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَحْلَلَ الْكَذِبَا
٢٩٦ لِلشَّافِعِيِّ إِذَا قَوْلُ: أَقْبَلَ
٢٩٧ وَالْأَكْثَرُ وَرَاهُ الْأَسْدَلَا
٢٩٨ فِيهِ ابْنُ حِبَانَ اتَّقَاقًا، وَرَوَوَا
٢٩٩ وَلِلْحُمَيْدِيِّ وَالْأَمَامِ أَحْمَدَا
٣٠٠ أَيِّ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعْدُ نَقْبِلَهُ
٣٠١ وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ، وَزَادَاتَ مَنْ
٣٠٢ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي
٣٠٣ يَكَذِبُ فِي خَبَرِ اسْقَاطِهِ
٣٠٤ وَمَنْ رَوَى عَنْ ثَقَةٍ فَكَذَبَهُ
٣٠٥ لَا تُشَيَّقَ بِقَوْلِ شَيْخِهِ، فَقَدْ
٣٠٦ وَكَانَ يَرْدُهُ بِـ «لَا أَذْكُرُ»، أَوْ

٢٩٦ - قول الشافعي حكاه الخطيب في الكفاية ص ١٤٩.

٢٩٨ - قول ابن حبان في كتابه المجرودين ١٤٩ / ١، والإحسان ١٤٩ / ٨١، والثقات ١٤٠ / ٦.
وعدد الذين رُمِوا بالبدع كالتشيع، أو النصب أو القدر، الذين روی لهم الشیخان
(٨١) رجلاً سرد أسماءهم السيوطي في تدريب الراوي ٣٨٩ / ١.

٣٠٠ - «الصَّيْرَفَيْتَ» بكسر الياء آخره كما في الأصول، وفي (جب) جاء بالضم. وهو أبو بكر
محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، توفي بمصر سنة
(٣٣٠هـ)، وأتواله التي تنقل هي من كتابه شرح الرسالة للشافعي. انظر: تاريخ بغداد
٤٤٩ / ٥، ووفيات الأعيان لابن حلkan ١ / ٥٨٠، ومعجم المؤلفين ٤٤٢ / ٣.

٣٠١ - (يَقْدَأْنَ): أي: بعد أن ضعفت كما في (ج).

٣٠٥ - في الأصل: مقابل البيت علامه بلاغ القراءة.

وَحِكْمَ الْإِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
نَسِيَّةُ سُهْلِ الدِّينِ أَخْذَ
عَنْ تَفْسِيْهِ يَرْوِيَهُ لَنْ يُضِيْغَهُ
يَرْوِيَ عَنْ الْحَجَّ لِحَوْفِ الْتَّهْمَـ
إِشْحَاقُ، وَالْأَزِيْـ، وَابْرَهِـيلـ
يَخِـرُـمـ . مُـرُـوـعـةـ الـإـلـاـنـ
وَتِـيـرـهـ تـرـخـصـاـ، فـإـنـ نـبـدـ
أَفـتـيـ بـهـ السـشـيـخـ أـبـوـ إـشـحـاقـ
كـالـتـوـمـ وـالـأـدـاـكـ لـادـمـ أـصـلـ
بـالـمـنـكـرـاتـ كـثـرـةـ، أـوـ عـرـفـاـ
أـصـلـ صـحـيـحـ فـهـوـرـدـ، ثـمـ إـنـ
سـقـطـ عـنـهـمـ حـدـيـثـهـ جـمـعـ
وـابـنـ الـبـارـكـ رـأـواـ فـيـ الـعـمـلـ

- ٣٠٧ الحِكْمَ لِلَّذَا كَرِيْـنـدـ الـمـعـظـمـ
٣٠٨ كـفـيـصـةـ السـاـهـدـ وـالـيـمـيـنـ إـذـ
٣٠٩ عـنـهـ، فـكـانـ بـعـدـ عـنـهـ رـبـيـعـةـ
٣١٠ وـالـشـافـعـيـ نـهـىـ أـبـنـ عـبـدـ الـحـكـمـ
٣١١ وـمـنـ رـوـىـ بـأـجـرـةـ لـمـ يـقـبـلـ
٣١٢ وـهـوـشـيـهـ أـجـرـةـ الـقـرـآنـ
٣١٣ لـكـنـ أـبـوـ نـعـيمـ الـفـضـلـ الـأـخـذـ
٣١٤ شـفـلـابـهـ الـكـسـبـ أـجـزـاـرـفـاقـاـ
٣١٥ وـرـدـ دـوـسـاـهـلـ فـيـ الـحـمـلـ
٣١٦ أـوـقـبـلـ التـقـيـنـ أـوـقـدـ وـصـفـاـ
٣١٧ يـكـثـرـ السـهـوـ، وـمـاـحـدـثـهـ
٣١٨ بـيـنـ لـهـ شـاعـطـهـ فـمـارـجـعـ
٣١٩ كـذـاـ الـحـمـيدـيـ معـ ابـرـهـيلـ

- ٣٠٨ - يعني ما رواه أبو داود في سنته /٣٤ (٣٦١٠)، والترمذى /٣ (١٣٤٣)، وابن ماجه /٢ (٤٩٠) من روایة ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. زاد أبو داود: أن عبد العزيز الدراويري قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أني حدثته إياه، ولا أحفظه.
- ٣١٠ - قال الشافعى لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء». الكفاية للخطيب ص ١٣٩.
- ٣١٢ - «القرآن» بالوجهين: بحذف الهمز وفتح الراء كما في الأصل، وبالهمز وإسكان الراء كما في (س) (وح).

- ٣١٧ - «وما حَدَثَ مِنْ أَصْلٍ»: «ما» هنا نافية، يعني: لم يحدث من أصل صحيح.

كَانَ عِنْدَهُ مَا يُنْكِرُ ذَهَبَ
عَنِ الْجَمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ، شَيْءًا فَأَعْلَى
يُتَبَّتْ مَارَوِيٌ بِخَطِّ مُؤْتَمِنٍ
لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْسَبَّا
أَلَّا السَّمَاعُ لِتَسْلِيلِ الْسَّنَدِ

مراقب التعديل

ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَذْرَتْهُ
مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدَتْ
كِتْفَةً ثَبَّتْ وَلَوْ أَسْتَدَتْهُ
مُقْنِفٌ فَهُوَ «أَوْجَهٌ» أَوْ إِذَا سَرَفَ
لَيْسَ بِهِ بِأَعْشَى صَدُوقٌ وَصِلٌ
حَلَّهُ الصَّدُوقُ رَوَّا عَنْهُ أَنَّ
أَوْ وَسْطًا فَخَسَبَ أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ

- ٣٢٠ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ، إِذَا
٣٢١ وَأَعْضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
٣٢٢ تُعْسِرُهَا، بِلْ يُنْكِرُهَا، بِلْ يُنْكِرُهَا، بِلْ يُنْكِرُهَا،
٣٢٣ لِفَسْقٍ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ يَأْنَى
٣٢٤ وَأَنَّهُ يُرَوِي مِنْ أَصْلٍ وَافِقًا
٣٢٥ لِتَحْوِي ذَلِكَ الْبَيْهِقِيُّ، فَلَقَدْ

- ٣٢٦ وَأَجْرَحَ وَالْتَّعْدِيلُ قَدْ هَذَبَهُ
٣٢٧ وَالسَّتِيقُ زَادَ فِي هَمَا، وَزَدَتْ
٣٢٨ فَارَفَعَ الْتَّعْدِيلَ مَا كَرَرَهُ
٣٢٩ شُمَّ يَكِيلُهُ تِيقَةً أَوْ تَبَثَّتْ أَوْ
٣٣٠ الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطًا لِالْعَدْلِ، وَيَأْبِي
٣٣١ بِذَلِكَ مَامُوتًا خِيَارًا، وَتَلَاقَ
٣٣٢ الصَّدُوقَ مَاهُوَ وَكَذَا شَيْخٌ وَسَطْ

٣٢٠ - قال ابن الصلاح: «وفيه نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العيناد أو نحو ذلك». انظر: علوم الحديث ص ٣٠٦.

٣٢٣ - «يُثَبَّتْ» كذا في الأصل (و) (س)، وفي (ح) و(ظ): «يُثَبِّتْ»، وفي (جب): «يُنْبَتْ».

٣٢٦ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابه الجرح والتعديل .٣٧ / ٢

- ٣٣٣ **وَصَاحِبُ الْحَدِيثِ أَوْ مَقْارِبُهُ**
 حَسَنَهُ مَقْارِبُهُ
 جَيِّدُهُ حَسَنَهُ مَقْارِبُهُ
 ٣٣٤ **صَوَّافِي لِحْيٍ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**
 أَعْجُوبٌ يَا نَلِيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ
 ٣٣٥ **وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: لَا**
 بَأْسٌ بِهِ فَتِيقَةٌ، وَنُقْلَا
 ٣٣٦ **أَعْنَى بِهِ مَهْدِيٌّ أَبَابِ مَنْ سَائِنَ**
 أَعْنَى بِهِ كَانَ أَبُوكَ خَلْدَةٌ؛ بَلْ
 ٣٣٧ **كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُوتًا**
 أَنْفَقَتْهُ التَّوْرِيعُ، لَوْ تَعُوتْ
 ٣٣٨ **وَرَبِّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدْقِ وُسْمُ**
 ضَعْفًا بِصَاحِبِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسِمُ

مراحل التجريح

- ٣٣٩ **وَاسْوَا الْجَرِيجَ كَذَابٌ يَضَعُ**
 يَكْذِبُ «وَضَاعِي» وَدَجَالٌ وَضَعَ
 ٣٤٠ **وَبَعْدَهَا مُتَّهِمٌ بِالْكَذِبِ**
 وَسَاقِطٌ، وَهَا لِكٌ فَاجْتَنَبَ
 ٣٤١ **وَذَاهِبٌ مَرْوُثٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ**
 وَسَكَوَا عَنْهُ يَهِ لَا يُعْتَبِرُ
 ٣٤٢ **وَلَيْسَ بِالثَّقَةِ شُمٌ رُدًا**
 حَدِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ حِلَّا
 ٣٤٣ **وَاهِبِّمَةٌ، وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا**
 حَدِيثُهُ، وَأَرْبِبَهُ مُطْرَحُ

٣٣٥ - قول ابن معين في الكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٩، وتدريب الراوي ٤٠٥ / ١.

٣٣٦ - قول ابن مهدي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧ / ٢، والكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨.

(١) «أبو خلدة»: خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط، صدوق كما في التقريب (١٦٢٧).

٣٣٨ - «وَصَفَ» الضمير راجع إلى ابن مهدي؛ فقد روى عنه أحمد بن سنان، قال: كان ابن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث. راجع: علوم الحديث ص ٣٠٩، وفتح المغيث ١١٩ / ٢. ويإزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

شُمْ ضَعِيفٌ، وَكَذَا إِثْجِيَّا
 وَاهٌ وَضَعْفُهُ لَا يُحْتَجُ بِهِ
 وَفِيهِ ضَعْفٌ فَتُنَكِّرُ وَتَعْرَفُ
 بِحُجَّةٍ بِعِمْدَةٍ يَا لَهُ ضَعِيفٌ
 فِيهِ، كَذَا سَيِّئُ حَفْظِ الْيَتَّ
 مِنْ بَعْدِ شَيْئًا مَحْدُشَهُ أَعْتَرُ

مَتَّيَصِحُ تَحْمِلُ الْحَدِيثُ أَوْ يُسْتَحْبِطُ

فِي كُفْرٍ، كَذَا صَبِيَّ حَمَّادَ
 قَوْمٌ هُنَّا، وَرَدَ، كَالسَّبَطَيْنِ مَعَ
 قَبُوْلِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُكْمِ
 سَيِّدَ التَّرْبِيَّيْ أَحَبَّ حِينَ
 وَالْعَشْرُ فِي الْبَصَرَةِ كَلَّا لَوْفَهُ
 وَيَسْتَبِعُهُ تَقْيِيَهُ بِالْفَهْمِ

- ٣٤٤ «لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يُسَاوِي شَيْئًا»
 ٣٤٥ «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ أَوْ مَضْطَرِيَّهُ»
 ٣٤٦ وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ؛ ضَعْفٌ
 ٣٤٧ «لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمَتَّنِ بِالْقَوَى»
 ٣٤٨ «لِلضَّعْفِ مَا هُوَ» فِيهِ حَلْفٌ طَعَنُوا
 ٣٤٩ «تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ ذُكِرَ

- ٣٥٠ وَقَبِيلُوا مِنْ مُشَاهِدٍ تَحْمَلاً
 ٣٥١ شَمَ روَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعَ
 ٣٥٢ لِإِخْضَارِ أَهْلِ الْعَامِ لِلصَّبِيَّانِ، ثُمَّ
 ٣٥٣ وَطَلَبَ الْحَدِيثَ فِي الْعِشْرِينِ
 ٣٥٤ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ٣٥٥ وَفِي الْثَّلَاثَيْنِ لِأَهْلِ الشَّامِ

٣٤٦ - «تُنَكِّرُ» ينبغي إثبات ضمة الراء حتى يسلم من الكف.

ولو قال الناظم: «تُنَكِّرُ» بالباء الساكنة لكان أسلم، راجع: فتح الباقي ٣٥١/١.

٣٥٠ - لم يشر الناظم إلى مستندهم في قبول ما تحمله في حال كفره ثم أداه بعد إسلامه، وهو حديث جبير بن مطعم أنه قدم على النبي ﷺ في فداء أسرى بدر من المشركين، فسمعه يقرأ في المغرب بسورة الطور... الحديث رواه البخاري في التفسير ٧٦٧/٨ (٤٨٥٤)، ومسلم في الصلاة ٤٠٢/٢ (٤٠٣٥)، والنسائي (٩٨٦)، وأبو داود (٨١١)، وابن ماجه (٨١٦).

٣٥٣ - «الْعِشْرِينِ» في (ح) حاشية: كسر النون في «عِشْرِينَ» على لغة؛ كقول الشاعر:

وَقَدْ جَاؤْزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

وينظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٠٩/٢.

حَيْثُ يَصِحُّ، وَهِيَ مِنَ زَانِ
قِصَّةُ مُحَمَّدٍ، وَعَقْلُ الْجَنَّةِ
وَكَيْسٌ فِيهِ سَنَةٌ مُتَبَعَّةٌ
مُمْيَّزًا، وَرَدَّهُ الْجَنَّةُ وَابَا
قَالَ: لِخَمْسَ عَشْرَةَ التَّحْمِيلِ
قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
فَرَقَ سَاعِمُهُ وَمَنْ لَا فَحَضَرَهُ
سَمَّعَ لِابْنِ أَبِي ذِئْنَ ذُكْرِ

أَقْسَامُ التَّحْمِيلِ، وَأَوْلَاهُ: سَمَّاعُ لِفَظِ الشَّيْخِ

وَهِيَ شَيْئٌ: لِفَظُ شَيْخٍ، فَاسْمٌ
سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرْتَا، أَتَبَانَا
سَمِعْتُ، إِذْ لَا يَقْبِلُ التَّأْوِيلَ
وَبَعْدَ ذَاهِبَةٍ: أَخْبَرْتَا أَخْبَرْفِ
وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
أَتَبَانَا تَبَانَا، وَقُلْلَادَ
كَفَوْلَهُ: حَدَّثَنَا، لَكِنَّهَا

- ٣٥٦ فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَائِعُ
٣٥٧ فَلِكُلِّ خَمْسٍ لِلْجُمْهُورِ، ثُمَّ الْحَجَّةُ
٣٥٨ وَهَوَابُ جَمَسَةٍ، وَقِيلَ: أَمْرَبَةٌ
٣٥٩ بَلِ الصَّوَابُ فَهُوَ الْخَطَابُ
٣٦٠ وَقِيلَ: لِابْنِ حَبْلٍ فَرَجُلُ
٣٦١ يَجُونُ، لَافِ دُوْهَمًا، فَغَلَطَهُ
٣٦٢ وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
٣٦٣ قَالَ يَهُ احْمَالُ، وَابْنُ الْمُقْرِبِ

- ٣٦٤ أَعْلَى، وُجُوهُ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُغَضَّبِ
٣٦٥ كِتَابًا، أَوْ حِفْظًا، وَقُلُّ: حَدَّثَنَا
٣٦٦ وَقَلْمَانُ الْخَطِيبُ أَتَ يَقُولُ:
٣٦٧ وَبَعْدَهَا: حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي
٣٦٨ وَهُوَ كَثِيرٌ وَمِنْ يَدِ اسْتَعْلَمَهُ
٣٦٩ مِنْ لِفَظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَاهُ:
٣٧٠ وَقَوْلُهُ: قَالَ لَكُنَا، وَنَحْوَهَا

٣٥٧ - قصة محمود بن الربيع رواها البخاري في العلم «باب متى يصح سماع الصغير» / ١٢٥ (٧٦).

٣٦١ - «عَقْلَهُ» بفتح القاف كما في الأصول، وفي (جب): «عَقْلُهُ» بكسرها.

٣٦٣ - انظر: علوم الحديث ص ٣١٤، وتدريب الرواية ٤١٥ / ١، وفتح المغيث ٣٢٠ / ٢.

٣٦٦ - قول الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٠.

وَدُونَهَا : قَالَ، بِلَامْجَارَةٍ
لَاسِيَّمَا مَنْ هَرَفَهُ فِي الْمُصِيفِ
مِنْهُ كَحْجَاجٌ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ
ذَاكَ عَلَى الَّذِي بِذَلِكَ الْوَصْفِ أَشْتَهَرَ

التَّأْثِيرُ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

مُعْظَمُهُمْ تَرْهِبًا، سَوَاقَاتُهُمْ
وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضَتَهُ
بِنَفْسِهِ أَوْ ثِقَةٌ مُسْكُنُهُ
يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِيَاعٍ فَاقْتَنَعَ
نَقْلَ الْخِلَافِ، وَلِهِ مَا اسْتَدَوا
أَوْ دُونَتْهُ أَوْ فَوْقَهُ؟ فَنَقْلًا
كُوفَةً وَأَنْجَازًا أَهْلَ الْحُرْمَةِ
وَابْنَ أَبِي ذِئْبٍ مَعَ النَّعَانِ

- ٣٧١ الْفَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا مَدَارِكَهُ
٣٧٢ وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرِكَ اللِّقَاءُ
٣٧٣ إِنْ لَا يَقُولَ ذَا بِغَيْرِ مَا سَمِعَ
٣٧٤ عُوْمَهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ، وَقَصْرَ

- ٣٧٥ شُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعْتَهَا
٣٧٦ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ كِتَابِهِ وَسَيْفَتَهَا
٣٧٧ أَوْ لَا، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُسْكُنُهُ
٣٧٨ قُلْتُ : كَذَإِنْ ثِقَةٌ مِنْ سَمِعِهِ
٣٧٩ وَاجْعَوْا أَحْنَادِهَا، وَرَدُّوا
٣٨٠ وَالْخِلْفُ فِيهَا : هَلْ تُسَاوِيَ الْأَوْلَاءِ
٣٨١ تَعْنِي مَالِكٌ وَصَحْبُهِ وَمُعْظَمُ
٣٨٢ مَعَ الْبُخَارِيِّ : هُمْ مَاسِيَانِ

٣٧١ - إزاء البيت في (جب) : «بلغ مقابلة على نسخة... وهي المنقول منها على حسب الطاقة».

٣٧٢ - «عَرَفَهُ» بالراء المشددة وفي التنزيل الحكيم : «عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ».

٣٧٣ - حجاج بن محمد الأعور المصيسي ، أبو محمد (٢٠٦ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢٣٧ / ٨، وسير أعلام النبلاء ٤٤٨ / ٩.

٣٧٨ - «يَحْفَظُهُ» كما في الأصول ، وفي (جب) : «يَحْفَظِهِ».

٣٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٢٠ ، وفتح المغيث للعرافي ص ١٨٦ ، وفتح المغيث للسخاوي ٣٤٢ / ٢.

وَجْلًا أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوُهُ جَنَاحَ
مَعْ «وَانَا أَسْمَعُ» ثُمَّ سَبَّرَ
قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَتَّى مُشَدَّداً
«سَمِعْتُ» لِكُنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّا
مَنْعَهُ أَخْمَدُ دُوَّالِقَدَارَ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ الْجَمِيدُ سَعِيَّا
وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفِيَّاً
مَعَ الْبَخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ
مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
قَدْ جَوَزْنَا «أَخْبَرْنَا» لِلْفَرْقَبِ
لِلْسَّنَعِيِّ مِنْ نَعِيرِمَا كِلَافِ
مُصَطَّلَحًا لِأَهْلِهِ أَهْلِ الْأَشْرَقِ
قِرَاءَةً الصَّحِيحِ، حَتَّى تَعَادَا

- ٣٨٣ قَدْ رَجَّا الْعَرَضَ، وَعَسْكُرُهُ أَصْبَحَ
٣٨٤ وَجَوَدُوا فِيهِ «قَلَّاتُ وَقُرُونٌ»
٣٨٥ بِسَمَامَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيْدًا
٣٨٦ «عَشَدَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، لَا
٣٨٧ وَمُطَلَّقُ الْحَدِيثِ وَالْأَخْبَارِ
٣٨٨ وَالنَّسَعِيِّ وَالْتَّمِيمِيِّ يَمْحَى
٣٨٩ وَذَهَبَ الْتَّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
٣٩٠ وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
٣٩١ وَابْنُ جُرَنْبَهُ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
٣٩٢ وَمُسْلِمٌ وَجَلِيلُ أَهْلِ الْشَّرْقِ
٣٩٣ وَقَدْ لَعَنَاهُ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»
٣٩٤ وَالْأَكْثَرَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي أَشْتَهَرَ
٣٩٥ وَبَعْضُهُنَّ قَالَ بِنَا أَسَادًا

٣٨٥ - «مُقَيْدًا» بفتح الياء مع التشديد كما في الأصل (وـ(حـ)، وفي (سـ) وـ(جـ) بكسرها، وهو الظاهر من شرح السخاوي. انظر: فتح المغيث ٣٤٧/٢.

٣٩٢ - «وَمُسْلِمٌ وَجَلِيلٌ» بالوجهين كما في الأصل - وإن كان الضم كأنه مُسْمِح - وـ(سـ) وكتب عليه معاً، وبباقي النسخ. وإذاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٣٩٣ - «صاحب الإنصاف»: هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد التميمي المصري الجوهري، وكتابه: «الإنصاف» فيما بين الأئمة في «ثنا» وـ«أنا» من الاختلاف». انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٥٢/٢.

٣٩٥ - الذي أعاد: هو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهرمي فيما حكاه عنه البرقاني.

إِذْ كَانَ قَالَ أَقَلَّا: «حَدَّثَكَ»

٣٩٦ فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلاً: «أَخْبَرَكَ»

إِسْكَادَةَ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ شَطَطٌ

٣٩٧ قُلْتُ: وَذَارِيُّ الدِّينِ اشْتَرَطُوا

تَفَرِّعَاتٌ

وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عَرَفَ كَا
وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبِلُهُ
مُمْسِكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدٌّ
يُقْرَأُ لِفَظًا، فَرَأَهُ الْمُعْظَمُ
بَعْضُ أُولَئِي الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ
ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقِ الشِّيرَازِي
بِهِ. وَالْفَاظُ الْأَدَاءُ الْأَوَّلُ
عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشَّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ
وَاجْعَضَ ضَمِيرَهُ إِذَا تَعَدَّدَ
أَوْ قَارِئًا «أَخْبَرَهُ» وَاسْتُخِسَّ
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لِكِنْ رُضِيَّا

٣٩٨ وَاحْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضَا

٣٩٩ فَيَعْصُ نُظَارِ الْأَصْوَلِ يُبَطِّلُهُ

٤٠٠ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: فَإِنْ لَمْ يُعْتَدْ

٤٠١ وَاحْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ

٤٠٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِيهَا، وَقَدْ مَنَعَ

٤٠٣ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمَانُ الرَّازِيُّ

٤٠٤ كَذَا أَبُو نَصِيرٍ، وَقَالَ: يُعْكَلُ

٤٠٥ وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهِدَ

٤٠٦ «حَدَّثَنِي» فِي الْفُظُولِ حَيْثُ انْفَرَدَ

٤٠٧ وَالْعَرْضُ إِنْ تَسْمَعْ فَقُلْ «أَخْبَرَهُ»

٤٠٨ وَنَحْوُهُ سَعَى إِبْرَاهِيمُ وَهُبَّ رُوَيَا

٤٠٤ - أبو نصر ابن الصباغ الشافعي، وهو صاحب الشامل الذي سيأتي عند الناظم في رقم (٥٤٣).

٤٠٥ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

٤٠٧ - «والعرض» بالوجهين كما في (س) و(ظ)، واقتصر في (ج) على الفتح، واقتصر في الأصل - وكأنَّ الفتح فيه مُسْحٌ - و(ح) على الكسر، وفي (ح) حاشية وجه فيها الكسر بقوله: «والعرض» عطف على قوله: «في اللفظ».

أَوْمَعْ سِوَاهُ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
الْجَمْعُ فِيمَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانُ
اخْتَارَ فِي ذَلِكَ الْبَيْهِقِيُّ وَاسْتَهَدَ
لِلشَّيْخِ فِي أَدَاءِهِ وَلَا تَعَدُ
الشَّيْخُ، لِكِنْ حَيْثُ رَأَى عُرْوَةَ
فِي النَّقْلِ بِالْمُعْنَى، وَمَعَ ذَلِكَ فَيَرِى
بِالْفَظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ
مِنْ كَائِنٍ، فَقَالَ يَامِنْتَاعِ
وَابْنِ عَدِيٍّ، وَعَنِ الصَّبِيْغِيِّ
«حَصْرَتُ»، وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ
وَجَوَّانُ الْحَمَّالُ، وَالشَّيْخُ ذَهَبَ
فَعَيْتُ فَهُمْ صَحَّ، أَوْلَادُ بَطَّلَادَ
إِمْلَاءَ اسْمَاعِيلَ سَكَّانًا وَسَرَدَ
هَيْمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَّا

٤٠٩ وَالشَّكُّ فِي الْأَخْدَادَ كَانَ وَحْدَهُ
٤١٠ مُحْتَمِلٌ، لِكِنْ رَأَى الْقَطَّاتُ
٤١١ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ، وَالْوَحْدَةَ قَدْ
٤١٢ وَقَالَ أَحَدُهُ: اسْتَعِ لِفَظَّاً وَرَدَ
٤١٣ وَمَكَنَّ الْإِبْدَالَ فِيمَا صَنَّفَ
٤١٤ يَانَهُ سَوَّى فَقَيْهِ مَاجَرَىٰ
٤١٥ يَانَهُ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الْطَّلَبِ
٤١٦ وَأَخْتَلَفُوا فِي صَحَّةِ السَّمَايِعِ
٤١٧ الْإِسْفَرَائِينِ مَعَ الْحَرْبِيِّ
٤١٨ لَا تَرُوْنَ حَدِيثَنَا وَإِخْبَارَأَ، قُلْ
٤١٩ وَابْنُ الْمُبَارَكِ كَلَاهُمَا كَتَبَ
٤٢٠ يَانَ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصِّلَ
٤٢١ كَأَجَرَى لِلنَّارِ قَطْنِيَّ حَيْثُ سَدَّ
٤٢٢ وَذَلِكَ يَحْمِيَ فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا

٤١٣ - انظر قول ابن الصلاح في: علوم الحديث ص ٣٢٦.

٤١٧ - «الإِسْفَرَائِينِ»: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق ركن الدين الشافعي الأصولي، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١١.

و«الحربي»: إبراهيم بن إسحاق الحربي، و«الصبغي»: أحمد بن إسحاق بن أبيوب الصبغي الشافعي المحدث النيسابوري، توفي سنة (٣٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٠.

٤١٨ - «الحنظلية»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٢٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٩/٥٥.

فِي الظَّاهِرِ الْكَمَاتِ أَوْ أَقَلْ
إِسْمَاعِيلْ جَبْرًا لِتَقْصِيرِ إِنْ وَقَعَ
إِجَانَةِ مَعَ السَّمَاعِ تُقْرَنْ
أَدْسَعَهُ بِهِ فَقَالَ : أَرْجُو يُعْفَنْ
فِي الْحُرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ ، فَلَا يَسْعَ
عَزْمُفُهُمْ ، وَنَخْوَهُ سُرْتُ زَادِهَ
إِذْفَاتَهُ حَدَّثَ مِنْ « حَدَّثَنَا »
يَلْفَظُ مُسْتَمِلْ عَنِ الْمُلْيَاءِ أَقْتَفَى
اسْتَفْهِمَ الْذِي يَلْكِيَ ، حَتَّى
لِلشَّحِينِ ، فَرِبَّا قَدْ يَبْعُدُ
الْبَعْضَ عَنْهُ ، ثُمَّ كُلُّ يَقُولُ
يَكْفِي هِرَّ الْحَدِيثِ شَهِيدَهُ ، فَهُمْ

- ٤٢٣ إِنْ بَعْدَ السَّامِعِ ، شُمَّ يُحْتَمَلْ
٤٢٤ وَيَنْبِغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُحِيزَ مَعْ
٤٢٥ قَالَ ابْنُ عَتَابٍ : وَلَا غَنِيَ عَنْ
٤٢٦ وَسْئِلَ ابْنُ حَثَبِلٍ : إِنْ حَرْفًا
٤٢٧ لِكِنْ أَبُو نُعَمَّا الْفَضْلُ مُنْعَنْ
٤٢٨ إِلَيْهِ يَرْوِيَ تِلْكَ السَّارِدَهُ
٤٢٩ وَخَلْفُ بَرْسَكَمِ قَدْ قَالَ « تَهُ »
٤٣٠ مِنْ قَوْلِ سُفِيَّانَ ، وَسُفِيَّانُ الْكُنْفَهُ
٤٣١ كَذَالَ حَادُبُتُ زَيْدٌ أَفَتَهُ
٤٣٢ رَوَأْتُنِي الْأَعْشَمُ : كُنَّا نَقْعُدُ
٤٣٣ الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ ، فَيَسْأَلُ
٤٣٤ وَكُلُّ ذَائِسَ أَهْلُ ، وَقَوْهُمْ :

٤٢٤ - « وَقَعَ » كما في الأصول ، وفي (ح) : « يَقْعَ » ، وينظر : فتح المغيث ٣٧٦ / ٢

٤٢٥ - قوله : « غَنِيًّا ». قال السخاوي في فتح المغيث ٣٧٧ / ٢ : « بالقصر للمناسبة » ، يعني بين الضرب والعرض يبقى كلاما على مُتَقْعِلْ (فَعُولُنْ) ، وهو كذلك في الأصول ، وفي (ظ) : « غَنِيًّاءً » بالمد . وفي العجز : « قُتَرَنْ » ويجوز مد المقصور كما قال الشاعر :

سَيْغُنِينِي الْذِي أَغْنَاكَ عَنِي فَلَا فَقْرٌ يَلْدُومُ وَلَا غِنَاءً

يريد : « ولا غنى ». وينظر : فتح الباقي ٣٨١ / ١

وابن عتاب : هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن محسن القرطبي (ت ٥٢٠ھ).

انظر : الصلة ٣٣٢ / ١ ، قوله في : الإلماع ص ٩٢.

٤٢٩ - قوله : « حَدَّثَ مِنْ حَدَّثَنَا » هكذا في الأصول ، وفي (جب) بدلها « ... لِزَخْمَهُ حَدَّثَنَا » .

عَرَفَهُ، وَمَا سَنَّا تَسْهِلًا
عَرَفْتَهُ بِصَوْتٍ أَوْ ذِي خُبْرٍ
«إِنْ بِلَالًا»، وَحَدِيثُ أَمْنَانَ
الشَّيْخُ أَنْ يَرْوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
مَا لَمْ يَقُلُّ الْأَخْطَاطُ أَوْ شَكْرُ

٤٣٥ سَنَّا إِذَا أَوْلَى شَيْئًا عَسِلًا
٤٣٦ وَإِنْ يُحَدِّثْ مِنْ قَرَوْسِرٌ
٤٣٧ صَحَّ، وَعَنْ شُعبَةَ لَا تَرُوِّلَنَا
٤٣٨ وَلَا يَصُرُّ سَامِعًا أَرَى يَمْتَعَهُ
٤٣٩ كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ أَوْ رَجْعُتُ

الثالث: الإجازة

وَتُوَسِّتُ لِتِسْعَةِ آنَوَاعِ
تَعْيِينُهُ الْجَازَ وَالْجُوازَاتَ
جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِيِّ إِلَيْهِ
قَالَ: وَالْخِلَافُ فِي الْعُمَلِ قَطْ
قَوْلَانِ فِيهَا، ثُمَّ بَعْضُ تَابِيعِي

٤٤٠ شُمَّ الْإِجَانَةُ تَلِيُّ السَّمَاءَ
٤٤١ أَرْجَعَهَا بِحِيَثُ لَامْتَأْوَلَهُ
٤٤٢ وَبَعْضُهُمُ حَكَى اتَّفَاقَهُمْ عَلَى
٤٤٣ نَفِي الْخِلَافُ مُطْلَقاً، وَهُوَ غَلَطٌ
٤٤٤ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِيِّ

٤٣٥ - انظر: علوم الحديث ص ٤٢٩، والتقييد للعربي ص ١٧٦.

٤٣٦ - «من وراء» بفتح الميم، والهمزة من «وراء» كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (جب) و(ظ) بكسر الميم والهمزة؛ قال زكريا في شرحه ٣٨٦/١: «ويجوز في «من» كسر ميمها فتكون جارة، وفتحها فتكون موصولة أو نكرة موصوفة». «عَرَفْتَهُ» بتشديد الراء كما في الأصل و(جب)، وفي (س) و(ظ) بدون تشديد. ويراجع البيت (٣٧٢).

٤٣٧ - «لنا» أي: العجة لنا. حديث: «إِنْ بِلَالًا يَؤْذنُ بِلَيلٍ...» عند البخاري في صحيحه ١٣٣/٦٢٠، ومسلم في الصيام ٢٠٢/٢٥٣١، والترمذى ٢٠٣، والنمسائى (٦٣٧).

«أَمْنَانَ» يعني عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

٤٣٩ - مقابل البيت: علامه بلاغ القراءة.

٤٤٢ - قول الباقي في الإمام لعياض ص ٨٩ - ٩٠.

وَصَاحِبُ الْحَاوِيِّ يَهِيْ قَدْ قَطَعَ
لَبَطَلَتْ رِحْلَةً طَلَابِيْ مُسْتَثْ
إِبْطَاهُمَا، كَذَالَكَ لِسَسْجِرِيْ
عَمَلُهُمْ، وَالآكَمَتُوْنَ طَرَا
بِهَا، وَقِيلَ لَهُ، كَحُكْمِ الرَّهْسِلِ
دُونَ الْجَهَارِ، وَهُوَ أَيْضًا قَسِيلَهُ
وَأَخْلَفَ أَفْوَى فِيهِ مِنَ اقْتِدَّ
لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ
شُمَّأَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ
وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ فَاحْذَرِيْ
كَالْعَلَاءَ يَوْمَ عِيدِيْ بِالشَّغْرِ
قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

- ٤٤٥ مَدْهِيْهِ الْقَاضِيُّ الْحُسَيْنُ مُنْتَهَا
٤٤٦ قَالَ أَكْشُبَّةِ، وَكَوْجَانَتْ إِذْنَ
٤٤٧ وَعَزَّزَيْ الشَّيْخُ مَعَ أَخْرَيْهِ
٤٤٨ لَكِنْ عَلَى الْجَوَازِهَا اسْتَقَرَّا
٤٤٩ قَالُوا يَهِيْ، كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ
٤٥٠ وَالثَّانِ: أَنْ يُعَيِّنَ الْجَهَازَ لَهُ
٤٥١ جُمْهُورُهُمْ رِوَايَةَ وَعَسَمَلَا
٤٥٢ وَالثَّالِثُ: التَّعْلِيمُ فِي الْجَهَازِ
٤٥٣ مُطْلَقاً الْخَطِيبُ وَابْرَهِيمَ نَدَهَ
٤٥٤ وَجَانَ لِلْمُوْجُودِ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ
٤٥٥ وَمَا يَعْمَلُ مَعَ وَصْفِ حَصِيرٍ
٤٥٦ فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ

٤٤٥ - القاضي حسين بن محمد المروزي الشافعي، توفي سنة (٤٦٢هـ). له: كتاب التعليقة في الفقه الشافعي. وانظر: السير /١٨/ ٢٦٠.

«وصاحب الحاوي»: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المأوزي الشافعي (٤٥٠هـ)، له: الحاوي الكبير في الفقه الشافعي. انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/٦٤.

٤٤٩ - «قالوا يه» أي: بالجواز، بالضمير المذكر كما في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو المثبت في (س) (وح) (وجب) (وظ)، وفي متن الأصل: «بها» ووضع عليها: نسخة؛ يعني أنه في نسخة. وينظر: فتح الباقي ١/٣٩١، وفتح المغيث ٢/٤٠٠.

٤٥٣ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٣٨٦.
و«أبو العلاء»: هو الحسن بن أحمد العطار الهمذاني (ت ٥٦٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٤٠.

٤٥٦ - الإلماع لعياض ص ١٠١.

إِجَانَةً لِكَوْنِهِ مُنْحَصِّراً
أَوْمَا أُحِيزَ، كَأَجْزَتْ «أَزْفَلَةَ»
كِتَاباً أو شَخْصاً، وَقَدْ سَمَّى
مَرْكَدَهُ مِنْذَ الْأَيَّامِ، فَهُوَ لَا يَصِحُّ
فَلَا يَضُرُّ الْجَهَلُ بِالْأَعْيَانِ
مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ وَتَصْفُحٍ لَهُمْ
بَمَنْ يَشَاءُهَا الَّذِي أَجَانَةَ
أَكْثَرُهُمْ حَمَلاً، وَأَجَازَ الْكُلَّا
مَعَ ابْنِ سُمْرُوسٍ، وَقَالَ: يَنْجِي
بُطْلَانَهَا، أَفْتَى بِذَلِكَ طَاهِرٌ
أَجَازَ كَلْثَارِيَّةَ الْمُبْهَمَةِ

٤٥٧ فِي ذَأَخْنَلَادَافَابِيَّنَهُمْ مِنْ يَرَى
٤٥٨ وَالْأَرْبَعُ: الْجَهَلُ بِمَنْ أُحِيزَ لَهُ
٤٥٩ بَعْضَ سَمَّاعَاتِي«، كَذَانِ سَمَّى
٤٦٠ بِهِ سِوَاهُ، شُمَّ لَمَّا يَضِيقَ
٤٦١ عَسَّاً الْمَسْمَونَ مَعَ الْبَيَانِ
٤٦٢ وَتَشْبِيَّ الصَّحَّةَ إِنْ جَمَّلَهُمْ
٤٦٣ وَالْخَامِسُ: التَّعْلِيقُ فِي الْإِجَانَةِ
٤٦٤ أَوْغَيْرُهُ مُعَيَّنَا، وَالْأُولَى
٤٦٥ مَعَا أَبُو يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَتَّابِيُّ
٤٦٦ الْجَهَلُ إِذْ يَشَاءُهَا، وَالظَّاهِرُ
٤٦٧ قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ الْحَتَّابِيَّةَ

٤٥٨ - «أَزْفَلَة» اسم للجماعة من الناس، مثل: الزَّرافَة، والزَّجْلَة، وغير ذلك. انظر:
المتنخب لكتاب الكراخ ١٥/١.

٤٦٣ - مثل أن يقول: أجزت لمن شاء أن أجز له، أو من شاء أن أجز له فقد أجزت
له.

٤٦٤ - الصورة الثانية المعلقة بمشيئة الغير، مثل: أجزت لمن شاء فلان. انظر: شرح
السيوطى على الألفية ص ١٧٦، وفتح المغيث للعرائى ص ٢٠٥.

٤٦٦ - «إِذْ يَشَاءُهَا» كذا في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو كذلك في الأصول. وانظر:
فتح الباقي ١/٣٩٩.

«طاهر»: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي، أبو الطيب الطبرى - سبق ذكره
عند الناظم قريراً رقم (٤٥٤) - وقد أفتى بذلك جواباً للخطيب البغدادي.

٤٦٧ - انظر في: شرح التبصرة للعرائى ص ٢٠٥، وفتح المغيث ٢/٤٢٠.

وَتَحْوِهُ الْأَزْدِيُّ مُجِيزًا كَتَبَا
 فَالْأَظْهَرُ الْأَفْوَى لِجَوَازِ فَاسْتَهِدَ
 كَوْلَهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانَ مَعَ
 حَيْثُ أَنْقَأْتُ وَخَصَصَ الْمَعْدُومَ بِهِ
 ابْنِ عَيْنِ دَاؤَدَ، وَهُوَ مُثْلَدَ
 كَلِيهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيفُ الْمُعْتَدَدُ
 يَعْنِدَ الْخَطِيبَ، وَبِهِ قَدْ سُبِّقَ
 وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى أَسْتَوَاءِ
 أَبَا حَيْنِيفَةَ وَمَالِكَ أَمَعَا
 لِلْأَعْذِيْزِيْنَهُ، كَافِرٌ أَوْ طَفِيلٌ
 رَأَى أَبُو الطَّيْبَ وَأَجْمَهُورُ

- ٤٦٨ وَإِنْ يَقُولُ: مَنْ شَاءَ إِرْوَيْ قَرْبًا
 ٤٦٩ أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانَ إِنْ يُرِدَ
 ٤٧٠ وَالسَّادِسُ: الْأَذْنُ لِعَدْفُومٍ تَبَعَ
 ٤٧١ أَوْلَادِهِ وَشَهِيدِهِ وَتَقْيِيَهِ
 ٤٧٢ وَهُوَ وَهُوَ، وَأَجْبَازَ الْأَوْلَا
 ٤٧٣ يَأْلُوفَقِ، لَكِنَّ أَبَا الطَّيْبِ رَدَ
 ٤٧٤ كَذَا أَبُونَصِرِ، وَجَانَ مُطْلَقاً
 ٤٧٥ مِنْ أَبْنِ عُمَرُو سِ مَعَ الْفَرَاعِ
 ٤٧٦ فِي الْوَقْفِ، فِي صِحَّتِهِ مَنْ تَبَعَ
 ٤٧٧ وَالسَّابِعُ: الْأَذْنُ لِغِدَرِ أَهْلِ
 ٤٧٨ نَيْمَهُ مَمِيزٌ: وَذَا الْأَخِيرِ

٤٧٠ - قوله: «أَجَزْتُ لِفُلَانَ» - تفعلاً الحشو دخلها زحاف مُزْدَوْجٌ يسمى: الشَّكْلُ - وهو لا يدخل الرجز - فأصبحت مُستَقْعِلٌ هكذا [متفعِلٌ = أَجَزْتُ لِ]. انظر: فتح الباقي ٤٠١/٢.

٤٧١ - قُلْتُ: وهذا لا يخفى على الناظم، ولعله أسبع حرفة اللام «لِفُلَانَ» ضرورةً كما وقع في الشعر؛ كقول الشاعر:

وَلَيْنِي حَوْثَمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَوْثَمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُوا
 أَرَاد: فَأَنْظُرُ. والله أعلم.

٤٧٥ - «مِنْ أَبْنِ عُمَرُو سِ» كما في هامش الأصل، وعليها تصحيح، وهو كذلك في الأصول، وفي مَنْ الأصل «مَعَ ابن». والمعنى من «عُمَرُو سِ» في الأصل كتب عليها: «معاً»؛ يعني جواز الفتح والضم.

٤٧٦ - «حَيْنِيفَةُ» بالوجهين: الصرف وعدمه كما في (س)، ونص عليهما السخاوي، وفي الأصل (جب) (وح) بالفتح فقط، وفي (ظ) بالتنوين فقط، ونص عليه زكريا الأنصارى. انظر: فتح الباقي ٤٠٣/١، وفتح المغيث ٤٣٥/٢.

بِحَصْرَةِ الْمَنْزِيِّ تَثْرَا فَعِلَا
وَهُوَ مِنْ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فِعْلَا
قُلْتُ : رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَعَلَهُ
مَا اصْفَحَ الْأَسْكَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ
هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ ؟ وَهَذَا أَظْهَرَ
الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيفُ أَبْاتُ بِصَلَةَ
وَابْنِ مُغِيْثٍ لَمْ يُحِبْ مَنْ سَأَلَهُ
أَوْ سَيَصِحُّ : فَصَحِيفٌ ، سَمِلَهُ
»يَصِحٌّ« ، جَازَ الْكُلُّ حِشْتَمَارَفَ
لِشَيْخِهِ ، فَقَرِيلَ : لَتْ يَحْوِرَا
عَلَيْهِ ، قَدْ جَأْقَنَهُ النَّقَادُ
وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، وَنَصْرٌ بَعْدَهُ
رَأَيْتُ مَنْ وَالَّتْ يَنْمِسُ بِعِتَمَدَهُ
فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ

- ٤٧٩ وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلًا ، بَلَى
٤٨٠ وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا نَقْلًا
٤٨١ وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مِنْ فَعَلَهُ
٤٨٢ مَعْ أَبْوَيْهِ ، فَأَجَازَ ، وَلَعَلَّ
٤٨٣ وَيَنْبَغِي الْسَّتَّاَلَى مَا ذَكَرُوا
٤٨٤ وَالثَّامِنُ : الْإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
٤٨٥ وَبَعْضُ عَصْرِيِّ عِيَاضٍ بَذَلَهُ
٤٨٦ وَإِنْ يَقُولُ : أَجْزَتُهُ مَا صَحَّ لَهُ
٤٨٧ الدَّارِقُطْنِيُّ وَسِوَاهُ ، أَوْ حَدَفَ
٤٨٨ وَالثَّاسِعُ : الْإِذْنُ بِمَا أَجِيزَنا
٤٨٩ وَرَدَ ، وَالصَّحِيفُ الْإِعْتَمَادُ
٤٩٠ أَبُونُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ
٤٩١ وَكَذَا شَلَادَثَا بِأَجَازَةٍ ، وَقَدْ
٤٩٢ وَيَنْبَغِي تَأْمِلُ الْإِجْكَانَةُ

٤٧٩ - قوله: «ولم أجد في كافر...» البيت وتاليه من زادات العراقي على ابن الصلاح، ولم يميزها بـ «قلت».

٤٨٥ - انظر: الإمام لعياض ص ١٠٦، وعلوم الحديث ص ٣٤١.

٤٩٠ - «أبو نعيم» أحمد بن عبد الله الأصبhani (ت ٤٣٠هـ)، و«ابن عقدة» أبو العباس أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٢هـ)، «ونصر» هو ابن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠هـ) صاحب كتاب «الحجۃ على تارک المحجة».

٤٩٣ يَلْفَظُ مَا صَحَّ لَدَيْهِ، ثُمَّ يُخْطُّ
لَفْظُ الْإِجْمَانَةِ وَشَرْطُهَا
مَا صَحَّ بِسَنْدٍ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: قَدْ أَجْزَتْ لَهُ
مِنْ كُلِّ الْمِبْهَرِ، وَمِنْ أَجْمَانَةِ
سَبْعَ مَالِكٍ شَرْطًا، وَسَبْعَ أَبْيَادَ
إِلَّا مَكَاهِرِ، وَمَا لَا يُشَكُّ كُلُّ
أَوْدُونَ لَفْظٌ فَأَنْوَى وَهُوَ أَوْدُونٌ

الرابع: المناولة

بِالْأَذْنِ، أَوْ لَهُ، فَإِنَّ فِيهَا أَذْنٌ
أَعْطَاهُ مِنْكَأَ فَإِعْتَامَةً، كَذَا
بَرْضًا، وَهَذَا الْعَرْضُ لِالْمَنَاؤَةِ
شُمَّ مِنَّاولُ الْكِتَابَ مُخْضَرَةً
وَقَدْ حَكَوْا عَنْ مَالِكٍ وَخَوِيْرِ
وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا، أَمْتَنَّا

٤٩٤ أَجْزَتْهُ: ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ

٤٩٥ قَاتَمَا تُسْتَهْسَنُ الْإِجْمَانَةُ

٤٩٦ طَالِبٌ سِعَامٌ، وَالْوَلِيدُ ذَادَ كَوْ

٤٩٧ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تَقْبِلُ

٤٩٨ وَالْفَلْظُ أَنْ تَخْزِنَ بِكَثْبٍ أَحْسَنُ

الرابع: المناولة

٤٩٩ شُمَّ الْمَنَاؤَاتُ إِمَّا تَقْرِبُ

٥٠٠ أَتَلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا

٥٠١ أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ

٥٠٢ وَالشِّيخُ دُوْ مَعْرِفَةٌ فَيَتَضَرُّ

٥٠٣ يَقُولُ: هَذَا مِنْ خَدَيْثِي فَارِوْهُ

٥٠٤ يَا أَنْهَا كَعَادِلُ الْسَّمَاءِ

٤٩٣ - «لَمْ يُخْطُّ» من التخطي، وهو التجاوز؛ أي: لم يتعدُ المجازُ الثاني إلى غيره، فليس له أن يروي إلا ما صح عند شيخه فقط. انظر: شرح العراقي نفسه ص ٢١٢.

٤٩٤ - جُزءٌ مُأْخَذُ الْعِلْمِ لابن فارس ص ٣٩، ومعجم مقاييس اللغة له ٤٩٤/١.

٤٩٦ - «الوليد»: هو ابن بكر، أبو العباس الغمرى الأندلسي المالكى (ت ٣٩٢هـ) صاحب كتاب الوجازة في صحة الإجازة. انظر: جنوة المقتبس للحميدى ص ٣٤٠، وسيأتي عند الناظم في البيت (٥٢٦).

«أَبِي عُمَر»: هو ابن عبد البر القرطبي، وقوله في جامع بيان العلم ١٨٠/٢.

٥٠٢ - «مِنَاؤُ» بالوجاهين: بالفتح كما في الأصل، (وَحْ) (وَجَبْ)، ونص عليه ذكرها في فتح الباقى ٢/١٠، وبالرفع كما في (س) (وَظْ).

وَالشَّافِعِيُّ وَأَخْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
يَا نَهَّا أَنْقُصُ، قُلْتُ: قَدْ حَكَوا
مُعْتَمِدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
فِي الْوَقْتِ صَحِّيَّ، وَالْجَاهِيَّةَ
وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْتَبَةٌ
عِنْدَ الْحُقُّقِيْنَ، لَكِنْ: مَازَةٌ
أَمْ تَأْمَنُ إِذَا مَا السَّيْفُ يُنَظَّمُ
مَنْ أَخْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ
وَإِنْ يَقُولُ: أَجْزَتْهُ إِنْ كَانَ
يُفِيدُ حِيثُ وَقَعَ الْتَّبَيْنُ
قِيلَ: تَصْبِحُ، وَالْأَصْبَحُ بِأَطْلَهَ
كَيْفَ يَقُولُ مَرْرَوِيٌّ بِالْمَنَاؤَةِ وَالْإِجَارَةِ؟

فَمَالِكُ وَابْنُ شَهَابٍ جَعْلَةٌ

- ٥٠٥ إِسْحَاقُ وَالْتَّوْرِيُّ مَعَ النَّغَارِينَ
٥٠٦ وَابْنُ الْمُبَارَكَ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا
٥٠٧ إِجْمَاعَهُمْ يَا نَهَّا صَحِّحَهُ
٥٠٨ أَمْ تَأْمَنُ إِذَا تَأَوَّلَ وَاسْتَرَدَ
٥٠٩ مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّهُ
٥١٠ عَلَى الَّذِي سَعَى فِي الْإِجَارَةِ
٥١١ أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقِدْمًا
٥١٢ أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لِكِنْ اسْتَمَدَ
٥١٣ صَحَّهُ، وَالآَبَطَلَ اسْتِيقَانَةً
٥١٤ ذَامِنٌ حَدِيثِيُّ، فَهُوَ فِيْلُ حَسَنٍ
٥١٥ وَإِنْ خَلَتْ مِنْ إِذْنِ الْمَنَاؤَةِ
كَيْفَ يَقُولُ مَرْرَوِيٌّ بِالْمَنَاؤَةِ وَالْإِجَارَةِ؟
- ٥١٦ وَاحْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَانُوِّلا

٥٠٥ - «وَأَخْمَدُ» بالفتح كما في الأصل (س) و(ح)، وفي (ل) و(جب) و(ظ) بالضم عطفاً على «إِسْحَاق» أول البيت.

٥٠٦ - «وَابْنُ الْمُبَارَكَ وَغَيْرِهِمْ» في النسخ مثل «وَأَخْمَدُ» في البيت المتقدم؛ لأنها معطوفة عليها.

٥٠٧ - «مُعْتَمِدًا» بفتح الميم كما نص عليه الناظم في شرحه ص ٢١٧، وذكرها الأننصاري في فتح الباقي ١١/٢.

٥١٣ - قوله: «وَإِنْ يَقُلْ: أَجْزَتْهُ...» إنما هذا كلام الخطيب في الكفاية ص ٣٢٩.

٥١٥ - قال النووي في التقريب: «لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وعابوا المحدثين المجوزين». تدريب الراوي ٤٧٤/١.

يُسْوِغُ، وَهُوَ لَا يُؤْتَى مِنْ يَرَى
بَعْضُهُمُ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
أَخْبَرَ، وَالصَّحِيفُ عِنْدَ الْقَوْمِ
إِجَازَةٌ، تَنَافَلًا، هُمَا مَعًا
سَوَاغِلٍ، أَبَاكَحِيلٍ، نَوَّلَيْهِ
إِطْلَاقٌ، لَمْ يَكُفِ فِي الْجَوَازِ
شَافَهَيْتِي، كَتَبَ لِي، فَمَا سَلَمْ
فِيهَا، وَلَمْ يَخْلُمِ الْمُنْزَاعِ
وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو أَقْرَابٍ
«أَتَبَانَا»، كَصَاحِبِ الْوِجَازِ
بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَةٌ
«أَتَبَانَا إِجَازَةً، فَصَرَحَ
إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
وَحْرَفَ «عَنْ» بَيْنَ هَمَّا فَمُشَرَّكٌ

- ٥١٧ إِطْلَاقٌ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَ
٥١٨ الْعَرْضُ كَالسَّمَاعِ، بِكَلْأَجَازَةِ
٥١٩ وَالْمَرْبُبَاتِ وَأَبُونَعَيْمِ
٥٢٠ تَقْيِيدُهُ عَمَيْبِينُ الْوَاقِعَةِ
٥٢١ «أَنْتَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَ فِي
٥٢٢ وَإِنْ أَبَاكَحَ الشَّيْخُ لِلْمَجَازِ
٥٢٣ وَبَعْضُهُمُ أَقَرَ بِلَفْظِ مُوْهِمٍ
٥٢٤ وَقَدْ أَقَرَ بِخَبرِ الْأَوْزَاعِينَ
٥٢٥ وَلَفْظُ «أَنَّ» احْتَارَهُ الْخَطَابِيُّ
٥٢٦ وَبَعْضُهُمُ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ
٥٢٧ وَلَخْتَارُ الْحَاكِمِ فِي شَافَهَةِ
٥٢٨ وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصَطَّلَحًا:
٥٢٩ وَبَعْضُهُمُ مِنْ تَأْخِرَ اسْتَعْلَمُ «عَنْ»
٥٣٠ سَاعَهُ مِرْسَيْخَهُ فِيهِ يُشَكُُ

٥٢٢ - «وَإِنْ أَبَاكَحَ الشَّيْخُ...» معناه: «إِنْ قال الشَّيخُ المجيئُ للطالب: أَجزُتُ لكَ أَنْ تقول: حدثنا و...» لا يجوز له ذلك؛ لأنَّ إباحة الشَّيخ لا تغير الممنوع في المصطلح». علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٤، وتدريب الراوي ٤٨٠ / ١.

٥٢٥ - انظر قول الخطابي في: الإلماع ص ١٢٩، وعلوم الحديث ص ٣٥٣.

٥٢٦ - صاحب الْوِجَازَةِ هو: أبو العباس، الوليد بن بكر. تقدم عند الناظم رقم (٤٩٦) وسيأتي في رقم (٥٤٣).

حِيرَيْهُمْ لِعَرْضِ وَمَأْنَاوَةٍ

٥٣١ وَفِي الْجَارِيِّ: قَالَ يٰ، بِفَعْلَةٍ

الخامسُ: المُكَاتَبَةُ

يَادِنِتِهِ سَنَتُهُ لِغَائِبٍ، وَلَوْ
أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ، أَوْ جَرَدَهَا
قَالَ يٰ إِيَّوبُ مَعْ مَنْصُورٍ
وَسَدَّهُ أَقْوَى مِنْ الْإِجَانَةِ
وَصَاحِبُ الْحَاوِيَّ يٰهِ قَدْ قَطَعَا
خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ، وَأَبْطَلَهُ
لِتُدْرَةِ الْبَلْسِ، وَحَيْثُ أَدَى
أَخْبَرَنَا، حَدَّثَنَا، جَوَازَ
وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالْتَّزَاهَةِ

السادسُ: إِسْلَامُ الشَّيْخِ

يَرُوِيهِ أَنْ يَرُوِيهِ؟ فَجَزَّمَ

٥٣٢ شِمَ الْكِتَابَةَ بِخَطِّ الشَّيْخِ، أَوْ

٥٣٣ لِحَاضِرٍ، فَإِنْ أَجَاءَ زَمَانَهَا

٥٣٤ صَحِحَ عَلَى الصَّحِيفَ وَالْمَشْهُورِ

٥٣٥ وَاللَّيْثِ، وَالسَّمَاعَنِ قَدْ أَجَانَةَ

٥٣٦ وَبَعْضُهُمْ صَحَّةَ ذَلِكَ مَنْعًا

٥٣٧ وَيُكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ الْمُكْتَوِبَ لَهُ

٥٣٨ قَوْمٌ لِلَاشْتِبَاهِ، لَكِنْ رُدَا

٥٣٩ فَاللَّيْثُ مَعْ مَنْصُورِ اسْتِجَانَةَ

٥٤٠ وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ

السادسُ: إِسْلَامُ الشَّيْخِ

٥٤١ وَهَلْ لَمَّا أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا

٥٣١ - «حِيرَيْهُمْ» في نسخة الرباط: «قوله: حِيرَيْهُمْ بكسر الحاء، هو أبو جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري؛ نسبة للحيرة»، توفي سنة (٤٣١هـ). وانظر: تذكرة الحفاظ ٢/٧٦١.

وفي (س): «الحيري: بالحاء المهملة أبو عمرو محمد بن أبي جعفر أحمد بن حمدان»؛ فنسب ذلك للابن، وإنما هو رأي عن والده أبي جعفر المذكور ما قال. وانظر: فتح الباقي ٢/١٨، وفتح المغيث ٢/٤٩٣.

٥٣٥ - «وَاللَّيْثُ» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالضم.

٥٣٨ - «النُّدْرَةُ» بالوجهين: فتح النون كما في الأصل (س)، وضمها كما في (جب) (ظ) ونص عليهما ذكرها في فتح الباقي ٢/٢١.

وَعِدَّةٌ كَبِينْ جُرَيْجٍ صَارُوا
وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزْمًا ذَكَرَهُ
لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
لَكِنْ إِذَا أَصَحَّ : عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ : الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

يَا أَجْزِئُ مِنْ دَارِ قَضَى أَجَلَهُ
وَرَدَ، مَا لَمْ يُرِدِ الْوِجَادَهُ

ثُمَّ الْوِجَادَهُ، وَتِلْكَ مَصْدَرُهُ
تَغَيِّيرُ الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ أَنْ تَجِدُ
مَا لَمْ يُحَدِّثْ لَكِهِ وَلَمْ يُحِيزْ
إِنْ لَمْ تَتَقْبِلْ بِالْخَطَّافُ : وَجَدْتُ

٥٤٢ يَمْنَعِهِ الطُّوسِيُّ . وَذَا الْمُخْتَارُ

٥٤٣ إِلَى الْجَوَانِرِ، وَابْنِ بَكْرٍ تَصَرَّهُ

٥٤٤ بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ يَأْتِ لَوْمَنَعَهُ

٥٤٥ وَرَدَ، كَاسْتِرْتَعَاهُ مَنْ يُحَمِّلُ

٥٤٦ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوْصَفِ لَهُ

٥٤٧ يَرْوِيَهُ، أَوْ لِسَافِرٍ أَرَادَهُ

الثَّامِنُ : الْوِجَادَهُ

وَجَدَتُهُ «مُولَداً لِيَظْهَرُ
يَخْطُّ مَنْ تَحَاصَرَتْ أَوْ قَبْلُ سُهْدِ
فَقُولُ : يَخْطُلُهُ وَجَدْتُهُ، وَاحْرَرَ
سَعْنَهُ، أَوْ اذْكُرْ : قِيلَ أَوْظَنَتْ

٥٤٢ - «الطُّوسِيُّ» : هو أبو حامد الغزالى محمد بن محمد، الملقب بحجۃ الإسلام، المتوفى سنة (٥٠٥ھ). انظر : سير أعلام النبلاء ٣٢٢ / ١٩ .

وقوله في المستصفى في علم الأصول ١٦٥ / ١.

٥٤٣ - «وصاحب الشَّامِلِ» : هو أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعى المعروف بابن الصباغ (٤٠٠ - ٤٧٧ھ) له كتاب الشامل في الفقه الشافعى.

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢ / ٥ ، ومعجم المؤلفين ٤٦٩ / ٣ .

٥٤٤ - «يُحَمِّلُ» بكسر الميم كما في الأصل (س) (ح) (جب)، وبفتحها كما في (ظ) واعتمده زكريا حيث قال : «فتح الميم، ويجوز كسرها». انظر : فتح الباقي ٢٤ / ٢ .

٥٤٥ - «الله - أَجَلَهُ» بضم الهاء في الصدر والعجز، كما في الأصول، وانفردت (جب) بالإسكان فقط.

٥٥١ - «أُو اذْكُرْ» بتحريك الواو بالضم كما في الأصل، أو بالكسر كما في (س) (ظ).

قَدْ شَيَّبَ وَصَلَّامًا. وَقَدْ تَسْهَلُوا
يَقْبُحُونَ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ
خَدَّشَتَا، أَخْبَرَنَا؟ وَرَدَا
لَمْ يَرِهُ. وَبِالْوُجُوبِ جَزَّماً
وَلِابْنِ ادْرِيسَ الْجَوَازَ تَسْبِيْحاً
قَالَ وَنَحْوُهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ
وَالْجَزْمُ مِنْ حِلَّةٍ لِلْفَطْرِ

كتابه الحديث وضيّقه

في كتبة الحديث، والإجماع
لقوله: «اكتبوا، وكتبوا السهمي»

٥٥٢ وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْأَوَّلُ
٥٥٣ فِيهِ بَعْنٌ، قَالَ: وَهَذَا دُلْسَهٌ
٥٥٤ حَدَّثَهُ بِهِ، وَبَعْضُ أَدَّى:
٥٥٥ وَقِيلَ فِي الْعَلَى إِنَّ الْمُعَظَّمَ
٥٥٦ بَعْضُ الْحُقْقَى، وَهُوَ الْأَصَوْبُ
٥٥٧ وَإِنْ يَكُنْ يَغْيِرُ خَطْلَهِ فَقُلْ:
٥٥٨ بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ: «بَلَغَنِي»

٥٥٩ وَاحْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالاتِّبَاعُ
٥٦٠ تَكُونُ الْجَوَازُ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ

٥٥٣ - «يَقْبُحُ» بالياء التحتانية كما في جميع الأصول التي لدئي، بخلاف ما في فتح الباقي ٢/٢٨، وفتح المغيث ٢/٥٢٥، حيث كُتِبَتْ فِيهِمَا بالباء الفوقية.

٥٥٥ - «إنَّ» بكسر الهمزة كما في الأصل، و(س) و(ح) وهو الظاهر من سياق شرحني السخاوي وزكريا الأنصارى. وفي (جب) و(ظ) بفتح الهمزة. وانظر: فتح الباقي ٢/٢٩، وفتح المغيث ٢/٥٢٧.

٥٥٧ - «وَنَحْوُهَا» بالفتح كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (ظ): «وَنَحْوُهَا»، وفي الأصل بالجر أيضاً ولا وجة له.

«فَقُلْ» - يَحْصُلُ» في الأصل و(س) و(جب) و(ح) بإسكان اللام فيهما. قال الشيخ زكريا: «إن قرئ بإسكان اللام دخله القطع، أو بكسرها سلم منه، لكن يجب كسر لام «فَقُلْ» وإسكان هاء «خَطْلَهُ» إجراءً للوصول إلى مجرى الوقف». انظر: فتح الباقي ٢/٣٠. وقد جاءا في (ل) بكسر اللام فيهما.

٥٥٨ - في (س) مقابلة «بلغت سِمَاعًا».

٥٦٠ - «عَلَى الْجَوَازِ» كما في سائر الأصول، وفوقها في الأصل: «عَنْ».
«اكتبوا» حديث: «اكتبوا لأبي شاء» عند البخاري في العلّم ١/٢٧١ (١١٢)، ومسلم =

وَشَكِّلُمَا يُشَكِّلُ لَامًا يُفْهَمُ
وَأَكَدُوا مُلْنِسَ الْأَسْمَاءِ
تَقْطِيعِهِ الْحُرُوفَ فَهُوَ نَفْعٌ
لِضَيْقِ رَقِّ الْوِرَقَاتِ فَلَا
شَرَّ الْقَرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَهَا
أَوْ كَبَّ ذَاكَ الْحَرْفِ بَعْتُ مَثَلًا
وَالبعْضُ نَقْطَ السَّيْنِ صَفَّا قَالُوا
وَبَعْضُهُمْ كَاهِنٌ بَعْتُ وَيُجَعَّلُ
مَرْدَهُ، وَأَخْيَرَانَ لَا يَرْمُزُ
إِشْفَالَهَا الْخَطِيبُ حَتَّى يَعْرِضَنَا
مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاهُ

- ٥٦١ وَيَنْبَغِي إِيجَادُهُ مَا يُسْتَعْجِمُ
٥٦٢ وَقِيلَ: كُلُّهُ لِذِي ابْتِدَاءِ
٥٦٣ وَلَيْكُنْ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَا مَشِّمَعٌ
٥٦٤ وَيَكْرِهُ الْحَمْلُ الدَّقِيقُ لِلَا
٥٦٥ وَسَرَّهُ التَّعْلِيقُ وَالْمَشْقُوكُمَا
٥٦٦ وَيَنْقُطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلَ
٥٦٧ أَوْ قَوْقَهُ قُلَامَةً، أَقْوَالُ
٥٦٨ وَبَعْضُهُمْ يَحْظُ بُوْرَهُ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
٥٦٩ وَإِنْ أَنْتَ بِرَمْزٍ رَأَوْ مَيَّزَانًا
٥٧٠ وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصَلَّا، وَارْتَضَى
٥٧١ وَكَرِهُوْ قَصْلَمُضَافٍ أَسْمَ اللَّهِ

(١٣٥٥)، وأبي داود (٢٠١٧)، والترمذى (٢٦٦٧).

«وَكَتَب» كما في الأصول، وفي (ح) بالفتح «وَكَتَب».

«والسَّهْمِي»: عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في البخاري ٢٧٣/١ (١١٣) عن أبي هريرة قوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وقوله: «وَكَتَبَ السَّهْمِ» من زيدات الناظم على الأصل.

٥٦٢ - «كُلُّهُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) و(ل) و(ظ) و(س): «كُلُّهُ» بالجر فقط.
٥٦٤ - «الدَّقِيقُ» في الأصل كأنها «الرَّقِيقُ» لكنه صحيحة في هامش الأصل. وانظر: فتح المغيث ٢٦/٣.

٥٦٧ - «نَقْطُ» بالفتح كما في الأصل، و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٥٦٨ - «يُجَعَّلُ» بفتح الياء كما في الأصل، و(ح) و(جب)، وفي (س) و(ظ) بضمها.

٥٧٠ - «وَتَنْبَغِي» بالباء كما في الأصل، وفي (س) و(جب) و(ظ): «وَتَنْبَغِي» بالياء. وانظر:
الجامع لأخلاق الراوى ٢٧٣/١.

مَعَ الصَّلَاةِ لِلِّذِي تَعْظِيمًا
خُولِفَ فِي سَقْطِ الصَّلَاةِ أَحَدٌ
مَعَ نُصْلُقِهِ كَمَا رَوَاهُ حِكَمَاهُ
لَهَا لِإِشْجَالٍ وَسَادَ عَوْضًا
مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى

٥٧٢ وَاسْكُبْ شَاءَ اللَّهُ وَالسَّلِيمًا
٥٧٣ وَإِنْ يَكُنْ أَسْقَطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ
٥٧٤ وَعَلَهُ قُيَّدٌ بِالرَّوَايَةِ
٥٧٥ وَالْعَنْبَرِيُّ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ بِسَيْضَانَ
٥٧٦ وَاجْتَنَبَ الْمَرْزَقَ كَا وَالْمَحْدُوفَا

المُقاَبَلَةُ

إِجَازَةٌ أَوْ أَصْلٌ أَصْلُ الشَّيْخِ أَوْ
أَسْتَادِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
بَعْضُهُمُوهَذَا، وَفِيهِ غُلْطَةٌ
فِي شُنْكَتِهِ، وَقَالَ يَحِيَّيَ: يَحِبُّ
غَيْرِ مُقَابِلٍ، وَلِخَطِيبٍ إِذْ

٥٧٧ ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرْضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ
٥٧٨ فَرَعِيْ مُقَابِلٍ. وَحِيرَ الْعَرْضِ مَعْ
٥٧٩ وَقِيلَ: بِلْمَسْعُ نَفْسِهِ. وَاشْتَرَطَ
٥٨٠ وَلَيَنْتَظِرُ السَّاكِنُ مُحِيرٌ بَيْطُولُ
٥٨١ وَجَوَّزَ الْأَسْتَادُ أَنْ يَرْوِيَ مِنْ

٥٧٣ - «في سقط» كما في الأصول، وفي متن (ح) «في ترك». وأشار في هامشها أنه في نسخة «في سقط» كما تقدم في الأصول.

٥٧٤ - «قيدة» في الأصل بالوجهين، وفي (س) (و) (ح) (ج) : «قيدة» بالضم. وفي (ظ) : «قيدة»، بالفتح، وهو ظاهر شرح السخاوي وذكرها. وانظر: فتح الباقي ٤٣/٢، وفتح المعيني ٤٦/٣.

٥٧٥ - العنبرى: هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبرى البصري (٢٤٠هـ).

٥٧٧ - «ولو إجازة أو أصل أصل الشیخ» كما في الأصول.

٥٧٨ - في (ج) يحاذيه من اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

٥٧٩ - أي أن بعضهم اشترط في صحة المقابلة أن تكون مع نفسه. قال ابن الصلاح: «وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعيادنا». علوم الحديث ص ٣٧٧.

٥٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٧٧، والكافية للخطيب ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٥٨١ - قوله: «الأستاذ» المراد به: أبو إسحاق الإسقرايني، وقد تقدم عند الناظم، البيت (٤١٧).

صِحَّة نَقْلِ تَاسِينٍ، فَالشَّيْخُ قَدْ
582 بَيْنَ، وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلٍ، وَلَيْزَدْ
فِي أَصْلِ الْأَصْلِ لَا تَكُونْ مُهَوَّاً
583 شَرْطَهُ. ثُمَّ اسْتَرِّ مَا ذُكِرَ

تَحْرِيْجُ السَّاقِطِ

وَيَكْبِثُ السَّاقِطُ وَهُوَ الْحَقُّ
584 حَاسِيْةُ الْيَيْنِ يُلْحَقُ
لِفَوْقٍ، وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَسْنُ
585 مَامَ يَكُونُ آخِرَ سَمِّ، وَلَيْكُنْ
مُنْعَطِفًا لَهُ، وَقِيلَ: صِلْ يَخْطُ
586 وَخَرَجَنَ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقْطٌ
أَوْ كَرَّ الْكَلْمَةَ مَمْ تَسْقُطُ مَعَاهَا
587 وَبَعْدَهُ أَكْتُبْ «صَحَّ» أَوْ زِدْ «رَجَعاً»
خَرَجَ يُوسْطِي كَلْمَةُ الْمَحَلِّ
588 وَفِيهِ لَبْسٌ، وَلَغَيْرِ الْأَصْلِ
أَوْ صَحَّ حَنْ لِحَوْفِ لَبْسٍ، وَأُفِي
589 وَلِعِيَاضٍ: لَا تَخْرُجْ ضَبْبٌ

الْتَّصْبِيحُ وَالْمَرْيِضُ، وَهُوَ التَّضِيْبُ

وَكَتَبُوا «صَحَّ» عَلَى الْمَعْرَضِ
590 لِلشَّكِّ إِنْ نَقَلاً وَمَعْنَى رَتْضِي
وَرَضُوا فَضَبَبُوا صَادًا مُدْ
591 فَوْقَ الْذِيْنِ صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدْ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْهَدِ الْخَوَافِيْ
592 وَضَبَبُوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ

582 - «صِحَّة» بالضم كما في الأصل و(ظ). وفي (جب) و(وح) بالفتح، وفي (ح) أيضاً
كسر الزاي من «ولَيْزَدْ صِحَّة...».

584 - «يُلْحَقُ» وفي (س) (ول): «تَلْحَقُ».

585 - «فَحَسْنُ» بضم السين كما في الأصول، قال زكريا: «بضم السين فعلٌ، وبفتحها اسمٌ،
والأول أنساب، أي: فهذا الصنبع قد حسُنَ من يفعُله». انظر: فتح الباقي ٥٠ / ٢.

586 - «مُنْعَطِفًا» أي: خرج له من حيث سقوطه خطأً منعطفاً، وفي (ظ): «مُنْفَطِعاً».

587 - «مَعًا» أي: مَعَهُ. وانظر: فتح الباقي ٥١ / ٢.

589 - «ولِعِيَاضٍ» في الإلماع له ص ١٦٤.

٥٩٣ تُوْهِمُ تَضْيِيبًا، كَذَالِكَ إِذْ مَا
وَإِتَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَقِهُمْ
(١)

كَشْطًا وَخَوْا وَبِصَرَبِ أَجْوَدُ
مَعْ سَعْلَفِهِ، أَوْ كَبَ لَاهُ ثُمَّ اِتَّ
فِي كُلِّ جَانِبِهِ، وَعَالَمُ سَطْرًا
أَوْلَاهُ، وَإِنْ حَرْفُهُ أَفَ تَكْرِيرُهُ
آخِرَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ
أَوْ يُوصَفَ أَوْ تَخْوَهُ مَا فَالِيفِ

٥٩٤ يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ سَعْلَفِ الْأَسْمَاءِ
يَخْتَصِرُ التَّصْحِيفُ بَعْضُهُ يُوَهِمُ
الْكَشْطُ وَالْخَوْا وَهُوَ الضَّربُ

٥٩٥ وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبَعَّدُ
وَصِلَهُ يَا حَرْفُ خَطَّا أَوْلَاهُ
٥٩٦ أَوْ نِصْفَ دَارَةِ، وَإِلَّا صِفْرًا
٥٩٧ سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سُطُورُهُ
٥٩٨ فَبَاقِي مَا أَوْلَاهُ سَطْرٌ، شُمَّ مَا
٥٩٩ أَوْ اسْتَجَدَ، قَوْلَانِ مَا كَمْ يُضَافِ
٦٠٠

العمل في اختلاف الروايات

٦٠١ كِتَابَهُ، وَيُحْسِنُ الْعِنَاتِيَّةَ
أَوْ رَمْزًا أَوْ يَكْتُبُ بِهَا مُعْتَنِيَّا

٦٠٢ يَغْيِرُهَا يَكْتُبُ رَأِيًّا سُمَيَّا

٥٩٣ - «تُوْهِمُ» بالباء كما في الأصول، وفي (ظ) بالياء «يُوَهِمُ».

(١) «وَهُوَ الضَّربُ» أشار في هامش الأصل أن «هُوَ» ساقط في نسخة، وقد سقط عندي من الأصول كلها ما عدا متن الأصل المعتمد.

٥٩٦ - «كَبَ» كما في الأصول، وفي (ظ) بالجر «كَتِبَ».

٥٩٧ - في أول البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.

٥٩٨ - قوله: «أَوْ لَا» يعني: أَوْلَا تُعلَمُ على كل سطر، بل اقتصر على أول المزيد وأخره.

٦٠٠ - «اسْتَجَدَ» أي: أَبِقِ الأَجْوَدَ منها خطأ، والأبين قراءة.

«يُوصَفَ» أصلها بالجزم، وحررك ضرورة بنقل حركة الهمز إليه تخفيفاً. وانظر: فتح الباقي ٥٧/٢.

٦٠٢ - «أَوْ رَمْزًا» كما في الأصول كلها، وهو ظاهر شرح زكريا والسعداوي. وكأنها كانت =

٦٠٣ بِحُمْرَةٍ، وَحِيتُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

الإِشَامَةُ بِالْمَهْزِ

عَلَى «ثَنَانَ» أَو «نَانَ» وَقِيلَ : «دَثَنَ»
أَو «أَرَنَانَ» وَالبِهَيْقِيُّ «أَبَنَانَ»
قَافَا، وَقَالَ الشَّيْخُ : حَذْفُهَا سُهْلَد
«فِيلَ لَهُ» وَيَسْتَغْفِي النُّطُقُ بِذَا
لِغَيْرِهِ «حَ» وَانْطِقَنَ بِهَا، وَقَدْ
وَاهَنَ مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى
مَكَانَهَا : الْحَدِيثُ قَطُّ، وَقِيلَ
مَكَانَهَا : «صَحَّ» فَخَامِثَهَا اتَّخِبْ

٦٠٤ وَاخْتَصَرَ وَفِي كَتِبِهِ «حَدَثَنَا»

٦٠٥ وَاخْتَصَرَ وَفِي «أَحْبَرَتْ» عَلَى «أَنَّا»

٦٠٦ قُلْتُ : وَرَمَزُ «قَالَ» إِسْنَادًا يَرِدُ

٦٠٧ خَطَّاً، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّصْقِ، كَذَا

٦٠٨ وَكَتَبُوا أَعْنَدَ اتِّقَالٍ مِنْ سَنْدٍ

٦٠٩ رَأَى الرُّهَاوِيُّ بِأَنَّ لَا تُقْرَأُ

٦١٠ بَعْضُهُ وَقِيلَ الْغَرَبُ بِأَنَّ يَقُولَ

٦١١ بَلْ حَاءُ تَحْوِيلٍ، وَقَالَ : قَدْ كُتِبَ

كتاب التسميم

٦١٢ وَيَكْتُبُ سُمُّ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمِ الْمُكَمَّلِهِ
وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مَكَمَلَهِ

في الأصل المعتمد «رمزاً» ثم كسر الراء؛ لأن الفتحتين غير واضحتين فيه. وانظر:
فتح الباقي ٥٨/٢.

٦٠٦ - «الشَّيْخُ» وقد تحرف في (جب) إلى : (الشَّافِعِي). انظر : علوم الحديث ص ٣٨٥
وشرح التبصرة للعرافي ص ٢٥١.

٦٠٩ - «الرُّهَاوِيُّ» : الحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهَاوِي تلميذ ابن عساكر
(ت ٦١٢هـ). انظر : سير أعلام النبلاء ٧١/٢٢.

٦١١ - «تَحْوِيلٌ» بالجر بالإضافة كما في (س) (و) (ح) (ظ) وهذا الظاهر، وفي الأصل
و(جب) بالرفع على أنها خبر عن لفظ «حاء» مُحَكِّيًّا.

٦١٢ - «وَيَكْتُبُ اسْمُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) (و) (ظ) (و) (ل) : «وَيَكْتُبُ» بالبناء
للفاعل، وهو الظاهر من كلام السخاوي في فتح المغيث ٩٣/٣، وزكريها في فتح
الباقي ٦٤/٢، ويشهد لذلك أنه نصب المعطوف - أعني قوله : «وَالسَّامِعِينَ» - فدل =

أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ، وَالْأَظْهَرُ
وَلَوْنَحَطَهُ لِنَفْسِهِ كَفَى
مِنْ قَتَةٍ: صَحَّ شَيْخُ أَمْلَا
وَإِنْ يَكُنْ بَخْطًا مَالِئِ سُطْرَهُ
كَذَا الزَّبَرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا
كَمَا سَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ
يُشَتَّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَامَهُ يُبَيَّنُ^(١)

صَفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ

مِنْ حَفْظِهِ فَجَاءَتْ لِلْأَكْثَرِ

٦١٣ مُورَخًا أَوْ جَثَبَهَا بِالْقُطْرَةِ
٦١٤ بَخْطٌ مَوْثُوقٌ بَخْطٌ عُرِفَنا
٦١٥ إِنْ حَصَرَ الْكُلَّ، وَالْأَسْتَمَى
٦١٦ وَلَيُعِرِّ المُسْمَى بِهِ إِنْ تَسْتَعِنْ
٦١٧ فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَاسْمَاعِيلُ
٦١٨ إِذْ خَطَهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلْ
٦١٩ وَلَيُحَذِّرِ الْمُعَارِفَ طَوْبِيًّا، وَأَنْ

٦٢٠ وَلَيُرِّ وَمِنْ كَاتِبِهِ، وَإِنْ سَرِيَ

على أن «اسم» منصوب؛ لأنَّه مفعول، والفاعل ضمير الغائب.

٦١٦ - «المُسْمَى بِهِ» الباء بمعنى في، أي: المكتوب اسمه في السماع ضمن السامعين.
و«مَالِكٌ» أي كتب السماع بخط مالك الكتاب.

٦١٧ - «سِيلُوا» بابدال الهمزة ياء ساكنة للضرورة. وانظر: فتح المغيث ص ٩٩/٣، وفتح الباقي ٦٥/٢.

٦١٨ - قال البقاعي في النكت الوفية ص ٨ (الزهراني): قوله: «ذَلْ» و«تَحَمَّلُ» فيهما القطع وهو حذف ساكن الوتد من مُسْتَعِلُّنَ وإسكان متحركه، وهو جائز في مشطُورِ الرجز، لكنه مع الخبن ثقيل.

«فلو قال: (يَدُلْ) وقال في آخر قسيمه «الله حَمَلُ» لسلم من ذلك فكان أخف».

٦١٩ - «وَإِنْ يُشَتَّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ...». معناه: أن يحدِّر إذا نسخ لنفسه فرعًا أن يُشَتَّت سماعه فيه قبل مقابلته بالأصل، إلا أن يُظهر في النقل والإثبات أن النسخة غير مقابلة. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١٢٣/٣، وشرح السيوطي ص ٢٢١.

(١) «يُبَيَّنُ» قال البقاعي: «رأيُهَا في غير نسخة، منها واحدة عليها خط المصنف بالمقابلة مضبوطة بضم حرف المضارعة... من «أَبَانَ» ليسَمِّ من التوجيه، وهو اختلاف حرفة ما قبل الروي المقيَّد». النكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٩. وانظر: فتح الباقي ٦٧/٢.

عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيِّ، وَإِذَا
نَعَمَتِ الْمَسْنَعُ. وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ
وَالْأَئْمَنِيَّرِيَّنِ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهُ
لَا يَحْفَظُهَا إِلَّا يَضْطُرُ الْمُرْضِيُّ
أَفْوَعَ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرواية من الأصل

بِهِ، وَلَا يَجُوِّرُ بِالتسَّاهِلِ
لَهُنَّهُ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَاجْزَانَهُ
وَرَخْصَ الشَّيْخِ مَعَ الْإِجَازَةِ

- ٦٢١ وَكَعْنَ أَيْهَ حَنِيفَةَ الْمَسْنَعُ، كَذَا
٦٢٢ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذَكُرْ فَعَنْ
٦٢٣ مَعَ أَيْهَ يُوسَفَ ثُمَّ الشَّافِعِيَّ
٦٢٤ وَإِنْ يَغِبْ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ
٦٢٥ كَذَلِكَ الضرِيرُ وَالْأَعْمَيُّ
٦٢٦ مَاصِمَعَا، وَالخُلُفُ فِي الضرِيرِ

- ٦٢٧ وَلُكِيرُوْمِنْ أَصْلِيُّ، أَوْ الْمُقَابِلِ
٦٢٨ حَمَابِيَّهُ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِهِ
٦٢٩ آيُوبُ، وَالْبُرْسَانِ قَدْ أَجَازَهُ

٦٢١ - «الصَّيْدَلَانِيِّ»: هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المَرْوَزِيُّ، الفقيه المحدث (ت ٤٢٧هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٨/٤، وطبقات ابن هداية ص ١٥٢.
وفي هامش (ح): «قال شيخنا برهان الدين - يعني: الحلباني - : «وقد صوَّب ابن الصلاح ما عليه الجمهورُ ولم ينظِّم ذلك شيخُنا (العربي) وقد قلتُ :
وصوَّب الشَّيْخُ لِقُولِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي»
وانظر: النكت الوفية للبقاعي ص ٢٢ (الزهراني)، وفتح المعين ١٠٨/٣.

اقتصر البقاعي أنَّ يُكَوَّنَ كالتالي:

٦٢٨ - «الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ» قال البقاعي: «قوله: «وَأَجَازَ» مكسور، ولو قال: «وَاسْتَجَازَ ذَهَبَ»
لكان صحيحاً.

* قلت: لأن التفعيلة الثانية دخلها الكفُّ - وهو حذف الحرف السابع الساكن - فصارت (مستفعلن = جمهورو) وهو لا يدخلها، وقد تساهل فيه بعض الناظمين.

وتقدم مثل هذا في البيت (٣٣). وراجع: النكت للبقاعي (الزهراني) ص ٣٦.

٦٢٩ - «الْبُرْسَانِ»: بحذف ياء النسب ضرورة، وهو: محمد بن بكر بن عثمان، أبو عثمان =

وَكِيسٌ مِنْهُ، فَرَأَهُ صَوَابَهُ

اجْمَعُ كَاخِلَافٍ مِنْ يُقْرِنُ

٦٣٠ وَإِنْ يُخَالِفْ حِفْظُهُ كِتَابَهُ

٦٣١ أَحْفَضَ مَعْتَقِلَنِ، وَالْأَحْسَنُ

الرواية بـ المعنى

مَذْلُولَهَا، وَسَيِّرُهُ فَالْمُعْظَمُ

٦٣٢ وَلَيَرُوِي بالآلَفِ أَطْمَرٌ لَا يَعْلَمُ

وَالشَّيْءُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَفَظَهُ

٦٣٣ أَجَازَ بـ المعنى، وَقِيلَ لَا أَخْبَرُ

قَالَ، وَخَوَهُ كَشَلٌ أَبَهَا

٦٣٤ وَلَيَقُلُ الرَّاوِيُّ بـ يَمْعَنٌ، أَوْ كَمَا

الافتراض على بعض الحديث

أَوْ إِنْ أَتَيْتَهُ، أَوْ لِعَالَمٍ، وَمِنْ

مُنْفَصِلاً عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ

٦٣٥ وَحَدَّثَ بـ عَضْلَتْرَ فَمَنْعَهُ أَحَدٌ

فَإِنْ أَبَقَ، بَخَارَانَ لَا يُكْمِلُهُ

٦٣٦ ذَأِيَ الصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ

فَهُوَ أَبَقٌ لِجَوَازِ ذُو اقْتِرَابٍ

٦٣٧ وَمَا لَدَيْتَ تَهْمَةٌ أَنْ يَفْعَلَهُ

٦٣٨ أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبُوابِ

الشَّمِيعُ بِقِرَاءَةِ الْحَكَاتِ وَالْمُصَحَّفِ

تَلَى حَدِيثَهِ يَأْتِي بِحِرْفَكَ

٦٣٩ وَلَيَحْذِرَ الْحَكَاتِ وَالْمُصَحَّفَ

فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَكَ

٦٤٠ فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ مَنْ كَذَبَكَ

= البصري (٢٠٤ هـ). وانظر: فتح المغيث ١١٦/٣.

٦٣٠ - «كتابه - صوابه» بالضم فيهما كما في (س) و(ح)، وبالتسكين كما في الأصل و(جب) و(ظ).

٦٣٣ - «قطعاً قد» هكذا في الأصل، و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ظ)، وفي هامش الأصل المعتمد بدلاً منها: «مظلقاً»، ونص عليها زكريا الأنباري في فتح الباقي ٧٤/٢.

٦٣٤ - «أبهما» كما في الأصول، وفي (س) وحدها «أبهما» بضم الهمزة وكسر الهاء.

٦٤١ وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبْ
أَدْفَعُ لِلصَّحِيفِ قَاسِمَهُ وَادِبْ

إِصْلَاحُ الْحُرْنِ وَالْخَطَا

فَقِيلَ: يُرَوَّى كَيْفَ جَاءَ عَلَمًا
وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَرجُحُ
وَصَوَّبُوا إِلَيْكُمْ مَعَ تَضِيِّعِهِ
عَزَّاكُمْ شَيْوِيْخُ نَقْلًا أَخْذَا
وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحَ مِنْكُمْ تِنْ وَرَدْ
كَابِنْ وَحَرْفٌ حَيْثُ لَا يُغَيِّرُ
بِهِ، يُزَادُ بَعْدَ يَعْنِيْ «مُشَبِّتاً»
كِتَابَهُ مِنْ شَيْرِهِ اتَّيْعِرِفُ

٦٤٢ وَإِنْ أَقَ في الْأَصْلِ الْحُنْ أَوْ خَطَا

٦٤٣ وَمَذْهَبُ الْمُحَمَّلِيْتَ يُصْبَحُ

٦٤٤ فِي الْحُرْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ

٦٤٥ وَدِيدَكُرُ الصَّوَابُ جَانِبًا، كَذَا

٦٤٦ وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْ لَهُ وَاسْدُ

٦٤٧ وَلِيَاتِ الْأَصْلِ بِمَا لَا يُكْثُرُ

٦٤٨ وَالسَّقْطُ يُدْرِكُ أَنَّ مَنْ فَوَّهُ أَفَ

٦٤٩ وَصَحَّوْا سِنْدِرَ الْمَادَرَسِ فِي

٦٤١ - «وَادِبْ» وفي الأصل بهمزة القطع: «وَادِبْ»، والصحيح ما كتبتُ، وهو المواقف لسائر النسخ.

٦٤٢ - ذكر ابن الصلاح ذلك عن ابن سيرين، وعبد الله بن سخبرة، ثم قال: «وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ، والمنع بالرواية بالمعنى». انظر: علوم الحديث ص ٤٠١.

وفات الناظم أن يذكر المذهب الثالث: وهو لا يجوز له أن يرويه أصلاً لا على الخطأ ولا على الصواب؛ أما الصواب فهو لم يسمعه كذلك، وأما الخطأ فالنبي ﷺ لم يقله، وهذا قول العز بن عبد السلام، حكاه ابن دقيق في الاقتراح ص ٢٦٢.

قلت: وكان العراقي أعرض عن ذكره لبعده وغرابته.

٦٤٧ - لا يفهم من البيت أن هذا فيما ظن الراوي أنه سقط من الأصل، ولذا غيره البقاعي بقوله:

يَزِيدُ عِنْدَ السَّقْطِ مَا لَا يَكُثُرُ فِي الْأَصْلِ كَابِنْ حَيْثُ لَا يُغَيِّرُ

انظر: النكت الوفية ص ٨٠ (الزهراني).

٦٤٨ - «بَعْدَ» كما في الأصل بالفتح، وفي (س) و(ح) و(ظ): «بَعْدُ» بالضم. والأول أظهر.

كما إذا ثبته من يُفْتَح
كلمة في أصله فليس أَلَّا

٦٥٠ صحت مِنْ عَصْمٍ مَثْنَى أو سَنْدٌ

٦٥١ وَحَسِنُوا الْبَيَانَ كَمْ لَسْتَ شَكِّلِ

اختلاف الفاظ الشيوخ

مَثْنَى مَعْنَى لَا يُلْفَظُ فَقَيْعَ
يُعْنَدَ بِحِزْبِي النَّقْلِ مَعْنَى، وَرَجَحَ
وَمَا يُبَعْضُ ذَا وَذَا، وَقَالَا :
صَحَّ لَهُمْ، وَالْكُبْرَى إِنْ تَفَكِّرَ
يُسْعِي الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ؟ احْتَمَلُ

٦٥٢ وَحِيتُ مِنْ كَثْرَةِ شِيخِ سَيْعَ

٦٥٣ يُلْفَظُ وَاحِدٌ وَسَمِيَ الْكُلُّ : صَحَّ

٦٥٤ بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ»، أَوْ مَعَ «قَالَ»

٦٥٥ «اقْتَرَبَا فِي الْفَظِّ»، أَوْ لَمْ يَقُلْ

٦٥٦ يُاصِلُ شَيْئَنِي مِنْ شِيْوَخِهِ، فَهَلْ

الزيادة في نسب الشيوخ

مَنْ فَوْقَهُ، فَلَا تَرِدْ، وَاجْتَبِ
أَوْجِعَ بَأْنَ وَانْسَبَ الْمَعِينِ
فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ، فَذَهَبَا

٦٥٧ وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبِ

٦٥٨ إِلَّا يَقْصِلُ حَوْ «هُوَ» أَوْ «يَعْنِي»

٦٥٩ أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَسْتَمَ النَّسَبَ

٦٥٠ - «ثبتة» كما في الأصول، وفي (ح) و(جب): «ثبتة» بزيادة الهمزة في أوله.

٦٥٤ - قوله في آخر البيت: «وَقَالَا» الضمير للواحد، والألف للإطلاق زائدة. والمعنى أنّ الراوي إذا أتى ببعض لفظ هذا الشيخ، وببعض لفظ الآخر، ولم يبين أحدهما من الآخر صر لهم ذلك؛ سواء قال: اقتربا في اللفظ أم لم يقل ذلك.

انظر: شرح التبصرة للعرافي ص ٢٧٠، والنكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٨٥، وفتح المغيث للسخاوي ١٧٣/٣.

٦٥٨ - «تحو» بالفتح في الأصل و(س) و(ظ)، وهكذا في مواضع مثلها تقدمت. ولعله نصبهما بإضمار فعل. وإن كان الظاهر هو الضم على أنها خبر، والتقدير: «وذلك نحو...»، ويعز على النفس مخالفة ما في هذين الأصلين المعتمدين.

٦٦٠ الاَكْتَرُونَ لِجَوَانِ اَنْ يُتَمَّ
ما بَعْدَهُ، وَالْفَصْلُ اُولَى وَآخِرَةً

الرواية من السَّخِيفَةِ اِيَّا شَاءَ هَا وَاحِدَةٌ

٦٦١ تَجَدِّدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ اَحْوَاطِ

٦٦٢ مَا بَعْدَهُ مَعْ «وَبِهِ»، وَالْأَكْثَرُ
وَالْاعْلَمُ الْبَلْعَبِيَّةُ، وَيُذَكَّرُ

٦٦٣ جَوَانِ يُقْرَبُ بَعْضًا بِالسَّنَدِ
لِاَخْدِ كَذَا، وَالْفَصَائِحُ اَسْدَ

٦٦٤ اَخْرِهِ اَحْتَاطَ، وَخُلُفًا مَا رَفَعَ

تَقْدِيمُ المَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

٦٦٥ وَسَبِقُ مَتْنٍ لَوْبِ بَعْضِ سَنَدِ

٦٦٦ كَأَوْكَةً سَنَدِ فَمُتَّجِهٌ
وَقَالَ: خَلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجهُ

٦٦٧ فِي ذَاكَ بَعْضِ المَتْنِ قَدَّمَتْ عَلَى
بعْضٍ، فَقِيهِ ذَا الْخِلَافُ نُقْلَا

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ «مِثْلُهُ» أَوْ «خَوْهُ»

٦٦٨ وَقَوْلُهُ مَعْ حَذْفِ مَتْنٍ: «مِثْلُهُ»
أَوْ «خَوْهُ» يُرِيدُ مَتْنًا قَبْلَهُ

٦٦٩ فَالْأَظْهَرُ لِمَعْنَى اَنْ يُكَمِّلَهُ
سَنَدُ التَّالِفِ، وَقِيلَ: بَلْ لَهُ

٦٦١ - قوله: «قط» بضم الطاء مخففة لغة من خمس لغات في «قط». ومعناها: حشب.
وفي (جب) (ول): «فقط» و«أحوط» بالتسكين؛ لكنه في (جب) وضع فوق الأولى
«قط» وعليها تصحيح.

٦٦٣ - «بالسندي» في (ح) (ول): «في السندي».

٦٦٦ - انظر: علوم الحديث ص ٤١١، وشرح التبصرة للعرافي ص ٢٧٥.

٦٦٩ - «يُكَمِّلَهُ»، و«بَلْ لَهُ» كما في الأصل (س) (ح) بالرفع. وفي (جب) (ظ): «يُكَمِّلَهُ»
- «بَلْ لَهُ» بالإسكان في آخرهما.

- ٦٧٠ إِنْ سَرَقَ الرَّاوِيَ بِالْتَّحْفِظِ
وَذَأَعَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بُنْيَا
قَبْلُ وَمَثْنَهُ كَذَّا» وَيَبْنِيْ
وَذَكَرَ أَحَدِيْثَ «فَالْمَنْعُ أَحَقُّ
يُنْجَحُ الْجَوَانِ، وَالْبَيْانُ الْمُعْتَرَى
لِمَا طَوَّ، وَالْسُّتْرَفُ لِإِفْرَانَهُ
إِنَّا لِلنَّبُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ
فَالظَّاهِرُ الْمُنْعَنُ كَعَكْسٍ فُعِلَّا
وَالنَّوَوِيَ صَوَّبَهُ، وَهُوَ حَلِيٌّ
السَّمَاعُ كَلَى تَوْعِيْزِ الْوَهْنِ أَوْ عَرْجَلَيْنِ
بَيْانُهُ كَتَوْعِيْ وَهُنْ خَامِرَهُ
لَا يَخْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لِكَنْ يَصِحُّ
شُمُّ عَلَى السَّامِعِ يَمْذَاكِهُ
وَالْمَنْعُ عَنْ شَخْصَيْنِ: وَاحِدُ جُرْجِ
٦٧١ وَالْمَنْعُ فِي «خَوِّ فَقَطْ قَدْ حُكِيَّا
وَالْخِيَرَاتُ تَقُولُ «مِثْلَ مَثْ
وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَثْ لَمْ يَسْقِ
وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا الْخَبَرُ
وَقَالَ: إِنْ يُجْزِفَ بِالْأَجَازَةِ
٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥
٦٧٦ ٦٧٧
٦٧٨ ٦٧٩

- ٦٧٤ - هذا قول أبي بكر الإسماعيلي، فيما حكاه عنه أبو بكر البرقاني.
٦٧٥ - «يُجْزِي» بالنون المضمومة، وكسر الجيم كما في الأصل (و) (س)، وبالباء المفتوحة،
وضم الجيم كما في (جب) (ظ). وانظر: علوم الحديث ص ٤١٥.
٦٧٧ - «ابن حتبيل» فيما روی عن ابنه قال: قلت لأبي: يكون في الحديث: «قال
رسول الله ﷺ»، فيجعل الإنسان: «قال النبي ﷺ؟» قال: أرجو ألا يكون به بأس.
انظر: الكفاية للخطيب ص ٢٨١.

وقوله: «والنووي» هذا من زيادات الناظم على ابن الصلاح، ولم يميزه؛ لأنَّ ظاهر
أنَّ النووي بعد ابن الصلاح. انظر: تدريب الرواية ١/٥٦٠، وشرح التبصرة للعرافي
ص ٢٧٨.

وَالْحَذْفُ حِيثُ وُثِقَ فَهُوَ أَحَقُّ
أَجْزِبِ لَا مَيْزِنَخْلَطِ جَمِيعَهُ
وَجَرَحُ بَعْضٍ مُّقْتَضِيٌّ لِلرَّأْكِ
فِي الصُّورَتَيْنِ امْتَنَعَ لِلإِنْدِيَادِ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

وَاحْرِصْ عَلَى تَشْرِيكِ الْحَدِيثِ
طِيبًا وَسَرِيجًا وَزِيرَ المُعْتَلِيِّ
وَهِيَبَةٌ بِصَدْرِ بَعْلِيسِ، وَهَبْ
وَلَا حَدَّثْ تَحْلَلاً أَوْ اِتَّقْمَ
فِي شَيْءٍ عِارُوفٍ، وَابْنَ خَلَادِ سَلَكَ
سَامَّاً، وَلَا بَأْسَ لِأَرْبَعِينَ

- ٦٨٠ وَمُسَالِمٌ عَنْهُ كَنَى، قَلَمٌ يُوفِّ
٦٨١ وَانِ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوِ قِطْعَةٍ
٦٨٢ مَعَ الْبَيَانِ، كَحَدِيثِ الْإِفْكِ
٦٨٣ وَحَذْفٌ وَاحِدٌ مِّنِ الْإِسْنَادِ

- ٦٨٤ وَصَحِحَّ التَّيَّةُ فِي الْحَدِيثِ
٦٨٥ ثُمَّ تَوْضِيَّهُ وَاشْتَسِلُّ وَاسْتَعْمِلُ
٦٨٦ صُوتًا عَلَى الْحَدِيثِ، وَاجْلِسْ يَادِبْ
٦٨٧ لَمْ يَخْلُصِ التَّيَّةُ طَالِبُ فَعْمَ،
٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ حِيثُ أَحْتَاجَ لَكَ
٦٨٩ يَانَةٌ يَحْسُنُ لِلْحَمْسِيَّةِ

٦٨٠ - «وَمُسَالِمٌ عَنْهُ كَنَى» هذا قول الخطيب، ونصه: «وكان مسلم بن الحاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويدرك الثقة، ثم يقول: وأخر؛ كناية عن المجروح. قال: وهذا القول لا فائدة فيه». ^{٤١٦}

انظر: الكفاية ص ٤١٦ ، وانظر تعقب البليقني له في: محسن الاصطلاح ص ٤١٧.

٦٨٢ - حديث الإفك الطويل عند البخاري ٣٣٢ / ٥ (٢٦٦١)، ومسلم ١٠٣ / ٩ (٦٩٥١).

والشاهد منه قول الزهري: «عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن واقاد اللثي». قال: وكلهم حدثني طائفه من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبتت له انتصاراً، وقد وعيتُ عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة...».

٦٨٨ - «ابن خلاد»: هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المحدث الحافظ الأديب المتوفى نحو (٣٦٠). انظر: معجم الأدباء ٥ / ٩ ، وسير أعلام البلاط ١٦ / ٧٣ ، وقوله في كتابه المحدث الفاصل ص ٣٥٢.

خَصَّصَ، لَا كَالِيلٌ وَالشَّافِعِي
وَبِالثَّانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَرَفَ
كَانَسٌ، وَمَا لَلِي، وَمَنْ فَعَلَ
كَالظَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا بَعْدَ مِائَةٍ
وَأَنَّ مَنْ سِيلَ بِحُرْبٍ قَدْ عَرَفَ
وَتَرَكَ تَحْدِيثَ حَضْرَةَ الْأَحَقِّ
بِبَلَدٍ، وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
عَلَيْهِمْ، وَلِلْحَدِيثِ رَتَّلٌ
فِي بَدْءِ جَلِسٍ وَخَمْيَهِ مَعًا
أَرْفَعَ الْإِسْمَاعِيِّ وَالْأَخْذِ، ثُمَّ إِاتَّ
مُحْصَلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيَا
يَسْمَعُهُ مُبَلَّغًا أَوْ مُفْهِمًا

- ٦٩٠ وَرَدَ، وَالشَّيْخُ يُغَيْرُ الْبَارِعَ
وَيَنْبَيِّنُ الْأَمْسَاكَ إِذْ يَخْشَى الْهَرَمَ
٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلِيًّا يُبَلِّ
وَالْبَغْوَيِّ وَالْهُجَيْمِيُّ وَفِيهِ
٦٩٤ وَيَنْبَيِّنُ أَمْسَاكَ الْأَسْعَمِيِّ إِنْ يَخْفَ
٦٩٥ رُجَاحَ رَأِيِّ فِيهِ دَلَّ فَهُوَ حَقٌّ
٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ سَنَهُ
٦٩٧ وَلَا تَقْرُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ
٦٩٨ وَأَخْدُ وَصَلَّمَ مَعَ سَلَامٍ وَدَعَا
٦٩٩ وَاسْقِدْ لِلْأَمْلَادَ جَلِسًا فَذَلِكَ مِنْ
٧٠٠ تُكْرِجُ مُوْعِعًا فَأَنْتَخَذْ مُسْتَهِلًا
٧٠١ يَعَالِيَهُ أَوْ فَقَاءِهِ يَتَبَعَّهُ

٦٩٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢٠.

٦٩١ - قول الرامهرمي (ابن خلاد) في المحدث الفاصل ص ٣٥٤، والإمام لعياض ص ٢٠٤.

٦٩٣ - «والبغوي»: أبو القاسم عبد الله بن عبد العزيز البغوي (٢١٤ - ٥٣١٧). انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٢٧٣.

«والهُجَيْمِيُّ»: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عَلَيِّ الْبَصْرِيِّ (بعد ٢٥١ - ٥٣٥١). انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٥٢٥.

وَ«الظَّبَرِيُّ»: أَبُو الطَّيْبِ ظَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الظَّبَرِيِّ (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ). قال الخطيب:

مات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة (٤٥٠) ولها مائة وستون.

انظر: تاريخ بغداد ٩/٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨.

وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتْ شُمَّ بِسْمَلَا
يَقُولُ: مَنْ أَوْ مَاذَ كَرْتَ وَابْنَهُ
وَالشَّيْخُ تَرْجِمَ الشَّيْوَخَ وَدَعَاهُ
كَعْنَدِرٌ أَوْ وَصْفُ نَقْصٍ وَنَسْبٍ
يَكْرَهُهُ كَبِيرٌ عُلِيَّةٌ فَصُنْ
أَوْلَاهُمُ، وَأَسْتَقِهِ وَأَفْهِمُ
عَرْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَثْنٍ، وَاعْتَدَ
وَاجْتَنَبَ الشُّكْلَ خَوْفَ الْفَانِ
بَعْدَ الْحِكَمَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
بِحَالِسَ الْأَمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنُ
شِعْرٍ لِلْعَرْضِ لِزَيْنَهِ يَحْصُلُ

٧٠٢ وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ بِقَارِبِ تَلَادَ
٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ شَمَّ أَقْبَلَ
٧٠٤ لَهُ، وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعًا
٧٠٥ وَذِكْرُ مَعْرُوفٍ شَيْءٌ مِّنْ لَقْبٍ
٧٠٦ لِأَمْدِهِ، فَجَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ
٧٠٧ وَارُوا فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شِيُوخٍ قَدْمَ
٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَرِيدُ
٧٠٩ تَعَالِيَ اسْتَادِ قَصَبِيرَمَتِ،
٧١٠ وَاسْتَحْسَنَ الْأَشَادُ فِي الْأَوَّلِ
٧١١ وَإِنْ يُخْرِجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ
٧١٢ وَلَيْسَ بِالْأَمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ

٧٠٣ - «فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ» بالفتح كما في الأصل، وعاملهما محفوظ تقديره «وَذِكْرُ الْحَمْدُ
وَالصَّلَاةُ» وفي الأُصُولِ الْأُخْرَى: «فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ» بالضم، وهو الأَظْهَرُ.

٧٠٤ - «يَتَوَلُّ» كما في الأصول كلها، وهو الظاهر من شرح السخاوي وزكرييا. وفي الأصل
المعتمد «يَقُولُ»، وكأنه كان فيه ما يوافق ما تقدم ثم مُسْخَ.

٧٠٥ - «كَعْنَدَر» لقب محمد بن جعفر الهندي البصري (ت ١٩٣هـ). وسيصرح به الناظم في
البيت (٨٧٥).

٧٠٧ - «أَوْلَاهُم» كما في النسخ المعتمدة والأصل، وفي هامشه وعليها تصحيح، وفي أسفل
السطر منه «أَعْلَاهُم» وعليها تَضْيِيبٌ.

٧٠٩ - «الْفَانِ» بسكون التاء المثلثة، كما في الأصول.

٧١٢ - في هامش الأصل هنا بلاغ بخط الحافظ ابن عمار بالقراءة عليه: «بَلَغَ عَرْضًا وَسَمَاعًا
مِنْ صَدْرِهِ صَاحِبُهُ الْفَطْنَ بِحَفْظِهِ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِتِيُّ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ
بَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَكَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَالِكِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمَبَارِكِ بِالْمَدْرَسَةِ النَّاصِرِيَّةِ =

آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

وَجُدَّ، وَابْدَأْ بِعَوَالِي مَصْرِكَ
لِغَيْرِهِ، وَلَا سَاهَلْ حَمْلاً
وَالسَّتَّيْنَ بَجَّلَهُ وَلَا تَنَاقِلَ
وَلَا تَكُنْ يَمْتَعُكَ التَّكَبُّرُ
كَمْ السَّمَاعِ فَهُوَ لَؤْمٌ وَكُلُّ
لَأَكْثَرَ الشَّيْوُخِ صِيتَانًا عَاطِلًا
شُمْ «إِذَارَ وَيَتَةُ فَفَتِّشِ»
سَمَاعَهُ لَا تَسْتَخِبِهُ تَنَمِّ
لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي الْتَّخَابِ
كَانَ مِنَ الْحُفَاظَةِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
أَوْ هَمْزَتِينِ أَوْ يُصَادِ أَوْ طَا

- ٧١٣ وَأَخْلِصِ الْتَّيَّةَ فِي طَلَبِكَ
٧١٤ وَمَا يَهِمُّ، شُمَّ شُدَّ الرَّحْلَةَ
٧١٥ وَاسْتَهْلِكْ مَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْوِيلٌ لَا يَحِثُّ يَضْجَرُ
٧١٧ أَوْ لَحِيَاءَ عَرَبِ طَلَبِ، وَاجْتَنَبَ
٧١٨ مَا سَتَفِيدُ عَالِيًّا وَنَازِلًا
٧١٩ وَمَنْ تَقِيلُ: «إِذَا كَتَبْتَ قَمَشِ»
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْ ذَاءِ وَالْكِتَابُ تَمَّ
٧٢١ وَإِنْ يَضِيقْ حَالُ عَرِ اسْتِعَابِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصْرُ اسْتَعَانَ دَأْ حِفْظِ فَقَدْ
٧٢٣ وَسَاهُوا فِي الْأَصْلِ: إِمَّا خَطَا

= بين القصرين من القاهرة المعزية. صبح يوم الأربعاء المبارك الرابع عشر من جمادي الأولى، عام (٨٠٩هـ) أتمه الله تعالى بخير وسلامة».

(١) «آدَابُ» كما في الأصل (ظ)، وأشار إليه زكريا أنه في نسخة، وفي (س) (و) (ح) (و) (ج): «أَدَبُ». وانظر: فتح الباقي ١١٧/٢.

٧١٣ - «وَجُدَّ» بكسر الجيم كما في الأصول، وبضمها كما في (ظ)، ونص على الوجهين زكريا في فتح الباقي ١١٨/٢.

٧١٨ - «لَا كُثْرَةً» بالفتح كما في النسخ المعتمدة، وفي الأصل جاءت مكسورة: «لَا كَثْرَةً» ولم يبدُ لي وجهها.

٧٢٠ - «وَالْكِتَابُ» بالضم كما في الأصل، وفي (س) (و) (ح) (و) (ظ): «وَالْكِتَابَ» بالفتح، وهو الذي نص عليه السخاوي في فتح المغيث ٣١٣/٣.

وَكَتَبَهُ مِنْ دُورٍ فَهُمْ نَفَعَا
كَابِنِ الصَّلَايَ أَوْ كَذَا الْحُتْصَرِ
وَالْبَيْهَقِي ضَبْطًا وَفَهَا، ثُمَّ تَنَّ
أَخْمَدَ وَالْمُوْطَأُ الْمُهَمَّدِ
وَالْدَّارِ قُصْبَيْ، وَالْتَّوَارِيخُ شَعْدَا
وَالْجَزْرُ وَالْتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
وَالْأَكْمَلُ الْإِحْكَامُ لِلأَمِيرِ
بِهِ، وَالِأَنْقَانَ اصْبَحَنْ، وَبَادِرِ
تَهْرَ، وَتُذَكَّر، وَهَوْفَهُ التَّصْنِيفِ
أَوْ مَسْنَدًا ثُقْرِدَهُ صَحَابَا
يَعْقُوبَ وَعَلَى رُتبَةِ وَمَا كَمَلَ
تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا، وَقَدْ رَأَوا
كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ بِلَا تَخْرِيرٍ

- ٧٢٤ وَلَا تَكُونْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا
٧٢٥ وَاقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ
٧٢٦ وَبِالصَّحِيحَيْنِ ابْدَأْ شَمَ السُّنْنَ
٧٢٧ يَمَا اقْتَضَهُ حَاجَةُ مِنْ مُسْنَدٍ
٧٢٨ وَعَلَلٌ، وَخَرَيْرُهَا لِأَخْمَدَا
٧٢٩ مِنْ خَيْرِهَا الْكَيْرُ لِلْجُعُفِيِّ
٧٣٠ وَكَتَبَ الْمُؤْتَلِفُ الْمَشْهُورِ
٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالْتَّدْرِيجِ ثُمَّ نَاسِكِرِ
٧٣٢ إِذَا تَاهَلَتْ إِلَى التَّالِيفِ
٧٣٣ طَرِيقَتَانِ : جَمِيعَهُ أَبْوَابَا
٧٣٤ وَجَمِيعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ
٧٣٥ وَجَمِيعُهُ أَبْوَابَا وَشُيوخًا وَ
٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرٍ

٧٢٤ - «وَكَتَبَهُ» بالنصب كما في الأصل و(ظ) ونص عليه الناظم في شرحه ص ٣٠٣ والساخاوي في فتح المغيث ٣١٧/٣، وذكرها في فتح الباقي ١٢٦/٢ ، وفي (س) و(ح): «وَكَتَبَهُ» بالضم.

٧٢٥ - وقد اقتبس منه السيوطي قوله: وَاقْرَأْ كِتَابًا ثَدَرَ مِنْهُ الإِضْطِلَاحُ كَهَذِهِ وَأَصْلِهَا وَابْنِ الصَّلَاحِ وَيَعْنِي بِ«أَصْلِهَا» أَفْيَيَةُ الْعَرَاقِيِّ.

٧٢٨ - «وَالْتَّوَارِيخُ» بالجر كما في الأصل و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٧٣٦ - في نهاية البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

العالي والثالث

فَضَلَّ بَعْضُ التَّرْوِيلَ، وَهُوَ رَدٌّ
قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
إِلَى أَمَاكِيرٍ، وَعُلُوٌّ نَسْبِيٌّ
يَذْلِلُ مَثْنَةً مِنْ طَرِيقِهَا أَخْدُ
مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ الْمُوَافِقُ
وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًا قَدْ حَصَلَ
الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَ«الْمُصَافَحَةُ»
أَمَّا الْعُلُومُ لَمَعَ الْتِفَاتٍ
أَوِ التَّلَاثَتٍ مَضَتْ سِينِينَا
وَضِدُّهُ التَّرْوِيلُ كَلَانِواعِ
وَالصَّحَّةُ الْعُلُومُ يَنْتَظِرُ

- ٧٣٧ وَطَلَبُ الْعُلُوْسُ نَسَّةٌ، وَقَدْ
٧٣٨ وَقَسَّمُهُ خَمْسَةٌ: فَالْأَوَّلُ
٧٣٩ إِنْ صَحَّ الإِسْنَادُ، وَقِسْمُ الْقُرْبِ
٧٤٠ بِنَسْبَتِ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ إِذْ
٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ
٧٤٢ أَوْ شَيْخُ شَيْخِهِ كَذَلِكَ فَ«الْبَدَلُ»
٧٤٣ فَهُوَ «الْمَسَاوَاهُ»، وَحَيَثُ رَاجَهُ
٧٤٤ شُمْ عُلُوْقِلَهُ الْوَفَاهُ
٧٤٥ لِآخَرِ، فَقِيلَ: لِلْخَمْسِينَا
٧٤٦ شُمْ عُلُوْقِدَمِ السَّمَاءِ
٧٤٧ وَحَيَثُ دُمْ فَهُوَ مَا لَمْ يُجِيرَ

٧٣٩ - «وَعُلُوٌّ نَسْبِيٌّ» كما في الأصول جميعها غير أنه في (ح) «وَعُلُوٌّ» بالكسير، وفي الأصل المعتمد «وَعُلُوٌّ النَّسْبِيٌّ» وقد أثبتت ما اتفقت عليه النسخ.

٧٤٢ - «عَدًا» كما في الأصول، وفي (ح): «عَدًا» بالرفع.

٧٤٥ - «لِآخَرِ» بالصرف للضرورة كما قال السخاوي في فتح المغيث ٣٧٢/٣، وزكريا في فتح الباقي ١٤٣/٢، وفي (س) بكسر الخاء، وفي الأصل كأنها بالكسر والفتح.

قول «الخمسين» رواه أبو علي النيسابوري عن أبي العباس أحمد بن عمير الدمشقي؛ قال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو».

وقول «الثلاثين» هو ابن منهء؛ قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة، فهو عال». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤٧، وفتح المغيث للسخاوي

الغَرِيبُ، وَالْعَزِيزُ، وَالْمَشْهُورُ

فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَابْنُ مَكْنُلَةٍ فَحَدَّ
حَدِيثَهُ، فَإِنْ سَلَيْهِ يُتَبَعُ
فَوْقُ فَمْ شَهُورٌ، وَكُلُّ قَدْرٍ أَفَا
يَغْرِبُ مُطْلَقاً أَوْ اسْنَاداً فَقَدْ
لَشَهَرَةٍ مُطْلَقاً كَـ«الْمُسْلِمُ»
عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ
وَمِنْهُ ذُو تَوَاتِرٍ مُسْتَقْرَأً
فَفَوْقَ سَيِّنَ رَوْهُ، وَالْجَبَّ

- ٧٤٨ وَمَا يَهُ مُطْلَقاً الرَّاوِي يَنْفَرِدُ
- ٧٤٩ بِالْأَنْفَرِادِ يَكُونُ إِمَامٌ يُجْمَعُ
- ٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ، أَوْ
- ٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ، ثُمَّ قَدْ
- ٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا
- ٧٥٣ مَنْسَلِمٌ، الْحَدِيثُ، وَالْمَقْبُورُ
- ٧٥٤ «قُنْوَتٌ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهِرًا»
- ٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَنْ «مَرْكَبٌ»

٧٥٠ - نص كلام ابن منه: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقاده، وأشباههما من الأئمة
من يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى: غريباً، فإذا انفرد عنهم
رجلان وثلاثة، واشترکوا في حديث يُسمى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً
يُسمى: مشهوراً». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٥٦، وفتح المغيث ٣/٣٨٣.
٧٥١ - «فقد» هنا في تمام البيت ليس حرفاً، وإنما اسم فعلٍ بمعنى: يكفي أو حسب.
انظر: فتح المغيث ٣/٣٩٢.

٧٥٢ - حديث عبد الله بن عمرو: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ» رواه البخاري ١/٧٤ (١٠)، ومسلم
٢٠٠/١ (١٦٠).

٧٥٤ - «قُنْوَتٌ» برفع التاء والهاء كما في الأصل، وبكسرهما كما في (س) و(ح) و(ظ).
وحديث أنس أن النبي ﷺ: «قَنَتْ شَهِرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ...» رواه البخاري ٢/٦٣٠، ومسلم ٣/١٨٥ (١٥٥٠).

٧٥٥ - حديث أبي هريرة: «مَنْ كَذَبَ...» رواه البخاري ١/٢٦٥ (١١٠)، ومسلم في
المقدمة ١/٢٧ (٤).

وانظر: شرح العراقي نفسه ص ٣٢٣، وقد أفرد طرقه بجزء الحافظ الطبراني، وقد
طبع بتحقيق علي حسن، وهشام السقا في ١٧٦ ص في المكتب الإسلامي سنة
(١٤١٠هـ).

٧٥٦ يَأْنَ هِنْ رُوَاٰتِهِ لِلْعَشَرَةِ
وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ
٧٥٧ الْشَّيْخُ تَعْرِفُهُمْ، قُلْتُ: يَأْكُفُ
مَسْحُ الْخَفَافِ، وَابْنُ مَنْدَةَ إِلَى
٧٥٨ عَشْرَهُمْ رُفْعَ الْيَدَيْنِ نَسَبًا
وَتَنَقِّفُوا عَزْمَائِهِ «مَنْ كَذَبَ»

شَرِيفُ الْفَاضِلِ الْحَدِيثِ

٧٥٩ وَالنَّضْرُ وَمَعْمَرُ خَلْفُهُ أَوْ
مَنْ صَنَفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
٧٦٠ ثُمَّ تَلَّ أَبُو سَبَّيْدَ، وَاقْتَفَى
الْقُتَّيْيِ، ثُمَّ حَمْدُ صَنَفَا
٧٦١ فَأَكْتَبَتِ بِهِ، وَلَا تَخْضُفْ بِالْقَلْنَ،
كَالْدُجْ بِالدُّخَانِ لِإِبْرِيزِ صَائِدِ
٧٦٢ وَحَيْهُمَا فَسَرَّتِهِ بِالْلَوَارِدِ
فَسَرَّهُ الْجِمَاعَ، وَهُوَ وَاهِمُ
٧٦٣ كَذَلِكَ عِنْدَ التَّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمُ

الْمُسَلَّلُ

٧٦٤ مُسَلَّلُ الْحَدِيثِ مَاتَ تَوَادَّا
فِيهِ الرِّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
٧٦٥ حَالَّا لَهُمْ، أَوْ وَصَفَ مَنِّي أَوْ سَنَدَ
كَوْلِ كُلُّهُمْ: «سَمِعْتُ وَفَاتَّهُ

٧٥٦ - «للعشرة» كما في الأصول، ونص عليه زكريا في فتح الباقي ١٦٥/٢. وفي الأصل: «لا للعشرة» لكنه شطب على «لا».

٧٥٧ - «مندة» بالفتح دون تنوين، وبالكسر مع التنوين كما في الأصل - والفتحة باهتهة فيه - (و) (ج) (ب) ووضع عليها «معاً». وفي (ح) (و) (ظ) بالكسر مُنْوِناً، ونص عليه السخاوي في فتح المعين (٤٠٣/٣).

٧٥٩ - «النضر» هو: ابن شمائل البصري (ت ٢٠٣هـ).
و«معمر» هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي النحوي (ت ٢٠٩هـ).
٧٦٠ - «القطي»: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قبية (ت ٢٧٦هـ)، و«حمد» هو أبو سليمان الخطابي وتقدم التعريف به في البيت (٥١).

٧٦٣ - قول الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث ص ٣٠٢.
٧٦٥ - «أَوْ وَصَفَ مَنِّي أَوْ سَنَدُ»، وفي هامش الأصل وباقى النسخ المعتمدة: «أَوْ وَصَفَا أَوْ
وَصَفَتْ سَنَدُ»، وهو الذي في فتح المعين ٣/٤٣٣، وفتح الباقي ١٦٧/٢.

٧٦٦ وَقَسْمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مُّثُلٌ
وَفَلَامَ يَسْأَمُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
كَأَوْلَىٰ تِيَّةٍ، وَبَعْضُهُ وَصَلَةٌ
٧٦٧ وَمِنْهُ دُونَ نَقْصٍ يَقْطُعُ السِّلْسِلَةَ
النَّاسِخُ وَالنَّسُوخُ

٧٦٨ وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّائِقُونَ
أَحْكَامِي بِالْاَحْقِيقِ، وَهُوَ قَمِنْ
ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ يَسْتَرِ الشَّارِعُ
أُجُمُعَ تَرْكَابًا بَأْنَ شَهْخٌ، وَرَأْوَا
كَلْقَتِلٍ فِي رَابِعَتِ شُرْبِلَهٖ
٧٦٩ أَنْ يُعْتَدِي بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي
٧٧٠ أَوْ صَاحِبِ أَوْ عُرْفِ التَّكَارِيجِ أَوْ
٧٧١ دَلَالَةَ الْاجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ

التَّصْحِيفُ

٧٧٢ وَالْعَسْكَرِيُّ وَالْأَزْقَاطِيُّ صَنَفَا
فِيهِمَا لَهُ بَعْضُ الْرُّوَاةِ صَحَّفًا
٧٧٣ فِي الْمَسْنَى كَالصُّولِيُّ سِتَّاً تَعَزِّزَهُ
«شَيْئًا» أَوِ الإِسْتَادِ كَابْنُ التَّنْدَرَ
٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الطَّبَرِيُّ قَالَ
«بُذْرُ بِالْبَاءِ وَنَقْطَهُ دَالًا
كَوْلَهٖ» احْتَجَمْ مَكَانًا «احْتَجَرَ»
٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ

٧٧١ - حديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» عند الترمذى (١٤٤٤) من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألبانى.

* في (جب) إزاء البيت من جهة اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها على حسب الجهد والطاقة».

٧٧٣ - «ستاً» من حديث أبي أيوب الأنبارى: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتَبَعَهُ سِتَّاً مِّنْ شَوَّالٍ» عند مسلم ٢٩٦ / ٤ (٢٧٥٠)، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذى (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦). «ابن التَّنْدَر» وهو عتبة بن التَّنْدَر السُّلْمَى، صحابي شَهِيد فتح مصر، وسكن دمشق، روى له ابن ماجه وتوفي سنة (٤٨٤هـ).

انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٦٩ / ٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٤.

٧٧٤ - «بُذْرُ» بالضم كما في الأصل و(ظ)، وبالفتح كما في (جب) و(ح).

٧٧٥ - حديث زيد بن ثابت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ» أي: اتَّخذ حُجرة من حصیر =

يَأْخُولُ تَصْحِيفَ سَمْعٍ لَقَبِّوَا

ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ «الْعَنَزَةُ»

فَقَالَ: «شَاءَ خَابَ فِي ظُلْفُونَهُ

٧٧٦ وَوَاصِلُ بِعَاصِمٍ وَالْأَحَدَبُ

٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامُ عَنَزَةٍ

٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَرَبَ سُكُونَ نُوْنِهِ

خُتَّلِفُ الْحَدِيثُ

وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ فَلَادَتَنَا فُروْ

فَالنَّفِيُّ لِلصَّلِيبِ، وَفِرَسَدُوا

أَوْ لَافَرَّجُوا، وَأَعْلَمَ بِالْأَشْبَهِ

٧٧٩ وَالْأَئْشُنُ إِنْ تَأْفَاهُ مَنْ هُنْ آخِرُ

٧٨٠ كَمَتِنْ «لَا يُورِدُ» مَعَ «لَا تَعْدُوِي»

٧٨١ أَوْلَـا، فَإِنْ شَرِحْ بَدَأَ قَاعِمْ لِيَهِ

خَفِيُّ الْأَرْسَالِ، وَالْمِزِيدُ فِي الْأَسْنَادِ^(١)

يَبْدُو بِهِ الْأَرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ

إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيهِ وَرَدَ

٧٨٢ وَسَلَدُمُ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءِ

٧٨٢ كَذَازِيَادَهُ اسْمَ رَاوِيِ السَّنَدِ

أو نحوه يُصَلِّي فيها. وقد نبه على هذا التصحيف مسلم في كتاب التمييز ص ١٣٩ - ١٤٠ ، وأفرده ابن عبد الهادي بجزء سماه: «جواب بعض الخدم لأهل النعم عن تصحيف حديث «احتاجم»»، وهو مطبوع.

٧٧٧ - «إمام عَنَزَة»: أبو موسى محمد بن المثنى العَنَزِي الملقب بالرَّمَانِ المتوفى سنة ٤٢٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/١٢٣. وحيث أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَة عند البخاري ١/٣٧٦ (٦٢٩).

٧٧٨ - «شَاءَ» مجرور كما في الأصل (س) على الحكاية، وفي (ظ) (و) (ح) بالفتح.

٧٨٠ - حديث: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصْحَّ» عند البخاري ١٠/٢٩٩ (٥٧٧٤)، ومسلم ٧/٤٣٤ (٥٧٥٢) و(٥٧٥٣) من حديث أبي هريرة.

وحيث: «لَا عَدُوٰي وَلَا طَيَّرَةٌ» عند البخاري ١٠/٢٩٩ (٥٧٧٢)، ومسلم ٧/٤٤٠ من حديث ابن عمر.

(١) «في الأسناد» وفي (ح): «في مُتَّصِلِ الأسناد»، وقد جمع الناظم هنا بين نوعين من علم الحديث، وهما نوعان مستقلان عند ابن الصلاح. وانظر: علوم الحديث

ص ٤٨٠، ٤٨٣، و ٤٨٣.

مَعَ احْتِكَالٍ كَوْنِهِ قَدَ حَمَلَهُ
وَهُمَا، وَفِي ذِيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

وَإِنْ يَخْدِيْثِ أَقَافِيْنِ حُكْمُ لَهُ ٧٨٤

تَرْكُلُ الْأَحَيَثُ مَا زِيَادَ وَقَعَ ٧٨٥

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ، وَمَمْ يُتَبَّتْ
مَعْهُ. وَذَا الْبَيْتِ الْمُسَيَّبِ سَرَّا
تَوَارِثُ، أَوْ قَوْلِ صَاحِبِ، وَلَوْ
وَهُمْ عُدُولُ، قِيلَ: لَامْزَدَ خَلَا
أَنْسُ بْنُ مَعْنَى، الصَّدِيقَةُ
أَكْثَرُهُمْ، وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ
وَابْنُ الْمُبَيرِ، وَابْنُ سَعْدِيْرِ، قَدْ جَرَى
لَيْسَ بْنَ مَسْعُودَ، وَلَامْشَاكَلَهُ
فِي الْفَقَهِ أَتَبَاعَ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ

كَافِيَ التَّيِّمَ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ ٧٨٦

وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أوْ شَرَّا ٧٨٧

وَتَعْرِفُ الصَّحَابَةُ بِاِسْتِهَارِ، أَوْ ٧٨٨

قَدِادَ عَاهَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قُبْلَا ٧٨٩

فِيْ فِتْنَةٍ. وَالْمُكْرِرُونَ سِتَّةٌ ٧٩٠

الْبَحْرُ جَاءِهِ، أَبُو هُرَيْرَةَ ٧٩١

أَكْثَرُهُمْ، وَهُوَ وَابْنُ سَعْدِيْرَ ٧٩٢

عَلَيْهِمْ بِالشَّهْرَةِ «الْعَبَادِلَهُ» ٧٩٣

وَهُوَ وَرَيْدُ وَابْنُ عَبَاسِ لَهُمْ ٧٩٤

٧٨٥ - يعني أن الخطيب خص كل واحد من النوعين بتصنيف:

فال الأول: «التفصيل لمبهم المراسيل»، والثاني: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»

ومن الأول نسخة في الأسكندرية برقم (١٥٩٧) باختصار وترتيب التوسي.

انظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، وموارد الخطيب في تاريخ بغداد ص ٧١.

٧٨٦ - «يُبَيَّنُ» كما في الأصول. ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٢، وذكرها في فتح الباقي ٢/١٨٧، وفي (ج): «يُبَيَّنُ» بفتح الأول، وضم الباء مخففة.

٧٨٧ - «عاماً». وفي نسخة بهامش (ج): «حَوْلًا»، وقوله: «أَوْ غَرَّاً» كذا في الأصل (س) و(ج)، وفي (ج) و(ظ): «وغراً».

٧٨٨ - «وَتَعْرِفُ» في (ج) بالياء التحتية.

٧٩١ - إزاء البيت من اليمين في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٧٩٤ - «وهو» يعني: ابن مسعود رضي الله عنه.

سِتَّةٌ أَصْحَابٍ كَيْاًرِنُبَلَا
سُمَرَ، سَعْدِ اللَّهِ، مَعْ عَلَيْتَ
الْأَشْعَرِيَّ عَرَّأَيِ الدَّرَادَ بَدَلَ
سَبْعُونَ الْفَانِيَّاتِ بَلْوَ وَحَضَرَ
سَرْذِينَ مَعَ أَرْبَعِ الْأَلْفِ تَضَنَّ
قِيلَ: أَشْتَنَا عَشْرَةً أَوْ تَزَيْدُ
وَبَعْدَهُ سُمَرَ، وَهُوَ لَأَكْثَرُ
قُلْتُ: وَقُولُ الْوَقْفِ جَاعِنْ مَالِئَ
فَأَحَدُهُ فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ
فَقِيلَ: هُمْ، وَقِيلَ: بَدَرِيَّ، وَقَدْ
أَهْمُوْهُمْ أَسْلَمَ قَبْلُ مَرْسَلَ

- ٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: أَشَهَى الْعِمَاءِ
٧٩٦ زَيْدٌ، أَفِي الدَّرَادَ مَعَ أَبِي شَيْخٍ
٧٩٧ ثُمَّ أَشَهَى لِذَيْنَ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
٧٩٨ وَالْعَدْلُ لِحَصْرُهُمْ، فَقَدْ ظَاهَرَ
٧٩٩ أَحْجَاجُ أَرْبَعُونَ الْفَانِيَّاتِ وَقَبِضَ
٨٠٠ وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يُرَدْ تَعْدِيدُ
٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ سُمَرَ
٨٠٢ أَوْ فَعَلِيُّ قَبْلَهُ، خُلُفَ حِيكِي
٨٠٣ فَالسَّتَّةُ الْبَاقُوتُ فَالْبَدْرِيَّةُ
٨٠٤ قَالَ: وَفَضَلُ الْسَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
٨٠٥ قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنَ وَاحْتَلَفُ

٧٩٥ - «مسروق» منع من الصرف للضرورة.

٧٩٨ - عدد المترجمين في الإصابة (١٢٣٠٤) رجالاً ونساءً، وفيهم المختلف في صحبته، ومن لا تصح صحبته، وهناك بحث لفضيلة الدكتور أكرم العمري سماه «عدد الصحابة الرواة». وقد ناقش الموضوع في ضوء النقولات عن الأئمة، وبالنظر إلى المسانيد. راجع: بحوث في تاريخ السنة ص ٣٨٢ - ٣٨٥.

٧٩٩ - «أربعمائه». قال الناظم في شرحه ص ٣٥٣: «وَأَسْقَطَتُ الْهَاءَ مِنْ «أَرْبَعِ» لِضُرُورَةِ الشِّعْرِ وَإِنْ كَانَ «الْأَلْفُ مُذَكَّرًا». وَخَرْجَهُ زَكْرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ١٩٥/٢ عَلَى تَشْبِيهِ الرِّجَالِ بِالدَّرَاهِمِ.

٨٠٠ - الذي عد طبقات الصحابة ١٢ هو الحاكم في معرفة الحديث ص ٢٢ - ٢٤.

٨٠٤ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٩٧.

٨٠٥ - «أَيُّهُمْ» بضم الياء المشدة والميم، كما في الأصول، ونص على ضم الميم زكريا في فتح الباقي ٢٠٠/٢. غير أن السخاوي في فتح المغيث ٦٩ ضبط الياء في «أَيُّهُمْ» بالنصب.

وَمُدْعِيُّ اجْمَاعِهِ لَكُمْ يُقْبَلُ
بَعْضُهُمْ خَدِيجَةَ اتْفَاقًا
أَبُو الظَّفَفِيلِ، مَاتَ ثَانِمًا مِائَةَ
أَوْ سَهْلُ أَوْ جَابِرٌ أَوْ مَكْكَةُ
إِنْ لَا أَبُو الظَّفَفِيلِ فِيهَا قَتْرًا
وَابْنُ أَبِي أَوْفَ قَضَى بِالْكُوفَةَ
خُلُفُ، وَقِيلَ: بِدِمْشَقَ وَأَشْلَهُ
وَإِنْ بِالْجَرِيَّةِ الْعُرْسَ قَضَى
وَمَصْرَ قَبْنُ الْحَارِثِ بْنُ جَرْيِ

- ٨٠٦ قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بْلَغَ عَلَيْهِ
٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ، وَادْعَى وِفَاقًا
٨٠٨ وَمَاتَ أَخْرًا بِغَيْرِ مَرْكِيَّةٍ
٨٠٩ وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
٨١٠ وَقِيلَ: الْأَخْرُحِيَّةُ بْنُ سُهْرًا
٨١١ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصَرَةِ
٨١٢ وَالشَّامُ فَابْنُ بُشْرٍ أَوْ ذُوبَاهَلَهُ
٨١٣ وَإِنَّ فِي حِمْصَ ابْنَ بُشْرٍ قِضاً
٨١٤ وَفِي لَسْطِينَ أَبُو وَابِي

- ٨٠٦ - «اجماعه» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالفتح. في الأصل: «ومدعى على إجماعه» لكن الناسخ شطب «علي». ٨٠٧ - «زيد» كما في النسخ للدي، وفي الأصل «زيد» بالجر. ولا يظهر وجه إعرابه. ٨٠٨ - «أبو الظفيف»: عامر بن وائلة الكتاني، توفي بمكة سنة (١٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء /٣، والإصابة /٤٦٧، والإصابة /٢. ٨٠٩ - السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامنة الكتني، صحابي صغير، مات سنة (٥٩١هـ)، وهو آخرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع /١٣٠٠، والإصابة /٣٢٦. ٨١٢ - «ابن بشر»: هو عبد الله بن بشر المازني، صحابي صغير نزل حمص، توفي سنة (٨٨٨هـ)، طبقات ابن سعد /١٤١، والإصابة /٤٢٣، والإصابة /٤. ٨١٣ - «العرس»: هو ابن عميرة الكتني، صحابي مقل. انظر: الإصابة /٤٤٨٤. ٨١٤ - «أبو أبي» ابن امرأة عبادة بن الصامت، يسمى عبد الله بن عمرو بن قيس الخزرجي الأنباري، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات ابن سعد /٩٤٠٥، وفتح المغيث /٤٨٧. =

وَقَبْلَهُ رُوِفِيقٌ بِرَقَةٍ
بَادِيًّا أَوْ بِطَيْبَةِ الْكَرْمَةِ

٨١٥ وَقِيلَ مُهْرَمَاسُ بِالْيَامَةِ

٨١٦ وَقِيلَ إِفْرِيقِيَّةُ، وَسَالَمَةُ

تعريفة التأبیت

وَلِخَطِيبِ حَدَّهُ: أَن يَصْبِحَا
أَوْلُهُمْ: رَوَاهُ كُلُّ الْعَشَرَةِ
وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنْتِ عَوْفِ
بْلَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سَوَى سَعْدِ فَقَطُّ
وَسَنَدُهُ فَتَيْسُ، وَسَوَاهُ وَرَدًا
وَالْقَرَفِيُّ أُويسًا أَهْلَ الْكُوفَةِ
حَفَصَةُ مَعْسَمَةَ، أَمُّ الدَّرَدَا
خَارِجَةُ، الْقَاسِمُ، شُمَّ عَزْوَةُ
سَعِيدُ، وَالسَّابِعُ دُجُوا شَتِيَّةُ
أَوْ قَابُوبُ كِرْخَلَافُ قَائِمُ

٨١٧ وَالْتَّابِعُ: الْلَّاِقُونَ لِمَنْ قَدْ صَحَّ بِهِ

٨١٨ وَهُمْ طِيَاقٌ. قِيلَ: خَمْسَ عَشِيرَةٍ

٨١٩ وَقَيْسُ الْفَرْعُوْبِ هَذَا الْوَصْفِ

٨٢٠ وَقَوْلُهُنَّ بَعْدَ سَعِيدًا فَغَلَطُ

٨٢١ لَكِنَّهُ الْأَقْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ

٨٢٢ وَفَضْلُ الْحَسَنِ أَهْلُ الْبَصَرَةِ

٨٢٣ وَفِي نِسَاءِ التَّابِعَةِ الْمُدَبَّدَةِ

٨٢٤ وَفِي الْكِبَارِ الْفَوْقَاهَاءِ السَّبِيعَةِ

٨٢٥ شَمَّ سُلَيْمَانُ، سُبْـ مَيْدُ اللَّهِ،

٨٢٦ إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ أَوْ سَالِمُ

= «فَابْنُ الْحَارِثِ» كما في النسخ، وسقطت «ابن» من الأصل، لكنه استدركها في الهاشم، وعليها تصحيح: «جزي» قال زكريا في فتح الباقي ٢٠٧/٢: «بابدا همزه ياء ثم إتباعها للوزن». وانظر: فتح المغيث ٤/٨٨.

٨١٦ - «إفريقيَّة» بالكسر كما في الأصل (س) و(ج)، وهي (ح) و(ظ) بالضم. ونص على الأول - وهو الكسر - السخاوي فتح المغيث ٤/٩٠.

٨١٧ - قول الخطيب في الكفاية ص ٣٢، وعلوم الحديث ص ٥٠٦.

٨١٨ - «خَمْسَ عَشَرَةَ» بكسر الشين كما في الأصل (ح)، قال السخاوي في فتح المغيث ٤/٩٨: «بكسر الشين المعجمة، كما كتبه الناظم بخطه مثنياً على لغة تميم ليكون مُتَعَابِراً مع آخر البيت»، وهي في (س) و(ظ) بفتح الشين.

٨١٩ - قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي، مات بعد التسعين (٩٠هـ). التقريب (٥٥٦٦).

لِفْيَةُ الْمَرِيْث

خُضْرَهِينَ كَسَوَيْدِ فِيْهِ اْمَّمَ
فِي تَابِعِهِمْ اِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
وَالْعَكْسُ جَاءَ، وَهُوَ ذُو فَسَادٍ
كَابِيَّهُ مُقْرَنٌ، وَمَنْ يُقَارِبُ

٨٢٧ وَالْمَدْرِكُوْتَ جَاهِلِيَّةً فَسَمُّ
٨٢٨ وَقَدْ يُعَدُّ فِي الصَّلَاقِ التَّابِعُ
٨٢٩ اَحْمَلَ عَنْهُمْ كَايِّدَ النَّبَادِ
٨٣٠ وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ

الْأَكَّابِرُ عَنِ الْأَصَاغِيرِ

طَبِيقَةً وَسَنَّا اُوْفِيْ القَدْرِ
عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبٍ

٨٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَزِيزِيْ الْمُصْغِرُ
٨٣٢ أَوْ فِيهَا، وَمِنْهُ أَخْدُ الصَّحَابِ

رِوَايَةُ الْأَقْرَابِ

وَالسَّنْ عَالِيًّا، وَقَسْمَيْنِ اسْتَدْرِ
عَرَاهِرِ، وَتَعِيرَ اِنْفَرَادَ فَذَ

٨٣٣ وَالْقَرْنَامِ اسْتَوَادَ فِي السَّنَدِ
٨٣٤ مُدَبَّجًا، وَهُوَ إِذَا كُلَّ أَخْذٌ

الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ

فَذُو شَلَاثَةِ بَنُو حُنَيْفٍ
وَخَمْسَةِ اَجْلَهُمْ سُفِيَانُ

٨٣٥ وَأَفْرَدُوا اِلْيَخْوَةَ بِالْتَّصْنِيفِ
٨٣٦ اَرْبَعَةُ اَبُو هُبَّمُ السَّكَاتُ

٨٢٧ - «سُوَيْدٌ» بن عَفَّةَ الْكِنْدِيِّ، والمُخْضَرُمُونَ عَدَّهُمْ مُسْلِمَ (٢٠) نَفْسًا فِيمَا ذُكِرَهُ عَنْهُ
الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٤ ، وانظرهم في: علوم الحديث مع المحاسن
ص ٥١٣ ، وتدريب الراوي ٧٠٧ / ٢ ، وفتح المغيث ١١٠ / ٤ .

وأفردُهم بالتصنيف سبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلم» فيمن يقال إنه
مُخْضَرٌ»، وقد طبع، وَوَعَدَ الْبُلْقِينِيَّ بِأَنْ يُفرِّدُهُمْ فِي عَمَلٍ مُسْتَقْلٍ فِي كِرَاسَةٍ. انظر:
محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٥١٤ .

٨٣٦ - «أَرْبَعَةُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (ح) و(جب) بالكسر، وفي (ظ) بالضم،
وكذا ضبط (سِتَّةٌ) في البيت التالي، و«سَبْعَةٌ» في الذي بعده، وأما (س) ففيها ضم =

وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةٍ يَرَوُونَا
مُحَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُوٌّ
أَخْيَرُ أَبْنَى مَسْنُودٌ هَذُو صُحْبَةٌ

٨٣٧ وَسَيْلَةٌ خَوَّبَيْنِ سِيرِينَا
٨٣٨ وَسَيْلَةٌ بَنُو مَقْرِنٍ، وَهُمْ
٨٣٩ وَالْأَخْوَانِ جُمْلَةٌ كَعْتَبَةٌ

رِوَايَةُ الْأَبَاءِ عَزِيزُ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

أَبَنُهُ، كَعْبَاسٌ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا
عَرِابِيَّةِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ
شَائِسَةٌ فِي «الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ»
وَشُلُطَ الْوَاصِفُ بِالصَّدِيقِ
وَهُوَ مَعَ الْحَقِيقِيِّ النَّاقِلِ
الْأَبُو أَوْجَدُ، وَذَالِكَ قُسْمٌ

٨٤٠ وَصَنَفُوا فِي مَا عَنْ أَبْنَى أَخَدَا
٨٤١ وَأَئِلْمَنْ بَكْرٌ أَبْنَيْهِ، وَالثَّيْيِ
٨٤٢ أَمَّا أَبُوبَكْرٌ عَنِ الْحَمَراءِ
٨٤٣ فَإِنَّهُ لَابْنُ أَيْمَنٍ تَعْتِيقٌ
٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَفٌ فِي الْوَارِئِ
٨٤٥ وَمِنْ أَهْمَمِهِ إِذَا مَا أَبْهَمَا

= «أَرْبَعَةٌ» وَ«خَمْسَةٌ» وَالبَاقِي بِالْكَسْرِ :

٨٣٨ - «بنو مقرن» وهم: التعمان، ومعقل، وسُويد، وستان، وعقيل، وعبد الرحمن، وعبد الله. وهؤلاء السبعة جمعوا مكرمة الهجرة مع شرف الصحابة، وذكر بعضهم آخرين غيرهم، لكن لا يخلو ذلك من خلاف ونظر. انظر: فتح المغيث ص ١٣٩ / ٤، ومحاسن الاصطلاح ص ٥٢٨، لكنه ذكر نعيمًا بدل عبد الله.
«مُهَاجِرُونَ لَيْسَ» أفاد السخاوي في فتح المغيث ص ١٣٩ / ٤ أنه في نسخة بدلاً عنها «صَحَابَةٌ وَلَيْسَ».

٨٤٠ - صنف فيه الخطيب البغدادي جزءاً كما ذكره ابن الصلاح ص ٥٣٧ ، وانظر: فتح المغيث ص ١٤٥ / ٤، وموارد الخطيب لأكرم العمرى ص ٥٣٧ .
٨٤٢ - حديث: «الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ» عند البخاري في الطب ١١٠ (٥٦٨٧) .

٨٤٣ - «أبو بكر» في هذا الحديث هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، والواصف له بالصديق هو المتنجبيقي، إسحاق بن إبراهيم الوراق (ت ٤٣٠ هـ) في كتابه: روایة الأکابر عن الأصحاب. وانظر: علوم الحديث ص ٥٣٩ ، وفتح المغيث ص ١٥١ / ٤ .

الفیضۃ الحدیثۃ

- ٨٤٦ قِسْمَيْنِ، تَعَدُّ أَبَ قَقَطْخَوَائِي
٨٤٧ وَأَسْمُهَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاسْتَمَرَ
٨٤٨ وَالثَّانِي: أَنْ يُزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ
٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ حَجَّوْا بِعَمِّرٍ وَحَمَلاً
٨٥٠ وَسَلْسَلَ الْأَبَابِ الْمَهِيِّ فَعَدَ

السابق واللاحق

- | | |
|---|--|
| <p>وَهُوَ اشْتَرَاكٌ رَّاوِيَّةً سَابِقٍ</p> <p>كَابِنْ دُوَيْدِ رَوَيَا سُعْنَ مَالِكٍ</p> <p>أُخْرَ كَالْجُعْفِيَّ، وَالْحَفَّافِ</p> | <p>وَصَفَّوْا فِي سَابِقٍ وَلَاحِقٍ</p> <p>مَوْتًا كَزْهُرِيَّ وَذِي تَدَارُكٍ</p> <p>سَبْعُ ثَلَاثَوْتَ، وَقَرْنٌ وَآفِ</p> |
| <p>مَنْ لَمْ يَرَوْ سَعْنَهُ إِلَّا رَأَوْ وَاحِدَةً⁽¹⁾</p> | |

٨٥٤ وَهُسْلِمُ صَنَفَ فِي الْوُحْدَاتِ مَنْ عَنْهُ رَأَوْ وَاحِدًا لَا تَأْتِفُ

٨٤٨ - «أَوْجَدَهُ» بهمزة قطع كما في (س) و(ظ)، وهي مَنْفَوِلَةٌ في الأصل، و(جب)، وفي (ح): «وَجَدَهُ» بالواو.

٨٤٩ - «الجُدُّ الْأَعْلَى» هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن الذين احتجوا بهذه النسخة البخاري، وأحمد، وابن المديني، وابن راهويه وغيرهم.

وانتصر لهم البُلْقيني في رسالة «بذل الناقد بعض جُهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده». انظر: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥٤٢، وفتح المغيث ١٥٨/٤، وتدريب الرواية ٧٣١/٢.

٨٥٠ - «التميمي»: هو أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث...، الفقيه الحنفي (٣٥٣ - ٤٢٥ھ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١١/٣٢.

(١) «رأوا» في الأصل أدخلها بخط دقيق، وهي في (ح). وقد سقطت من (س) و(جب) و(ظ).

هُوَابٌ خَبِيشٌ، وَسَعْنَةُ الشَّعْفِيِّ
يَأْنَ هَذَا النَّوْعُ لَيْسَ فِيهَا
وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِيْتَا

٨٥٥ كَعَامِرِيْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوَهْبٍ
٨٥٦ وَسُلْطَنَ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَيْمَا
٨٥٧ فِي الصَّبِيجِ أَخْرَجَ الْمُسَيْبَا

مَنْ ذِكْرَ بِنْ عُوْتٍ مُتَعَدِّدَةٌ

مِنْ خَلَةٍ يُعْنِي إِلَيْهَا الْمُذَلَّسُ
فُعِلَ فِي الْكَلْيَيْ حَتَّى أَبْهَمَا
سَاهَ، حَمَادًا، «أَبُو اسْأَامَةَ»
وَيَأْعَزِي سَعِيدٌ الْعَوْفِيُّ شَهَرٌ

٨٥٨ وَائِنَّ يَأْنَ تَعْرِفَ مَا يَلْتَسِّ
٨٥٩ مِنْ نَعْتِ رَأِيْ بِنْ عُوْتٍ نَحْوَمَا
٨٦٠ مُحَمَّدٌ بْنُ السَّائِبِ الْعَالَمَةُ
٨٦١ وَيَأْيِي التَّضَرِيْبُ إِسْحَاقَ ذَكَرُ

أَفْرَادُ الْعَالَمِ

أَوْ كُشَيْهَ حَوْلَيْ إِبْنِ لَكَبا

٨٦٢ وَائِنَّ يَالْأَفْرَادِ سِّمَا أَوْ لَقَبَا

٨٥٧ - المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، روى له البخاري ٢٨٢/٣ (١٣٦٠)، ومسلم ١/٥٤ (٣٩) حديث وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

وعمره بن تغلب صحابي، ولم يرو عنه غير الحسن البصري، روى له البخاري في الجهاد والسير ١٢٧/٦ (٢٩٢٧).

٨٥٩ - «أَبْهَمَا» كذا في الأصل و(جب) و(ح) بفتح الهاء: يقال: أَبْهَمَ الْأَمْرُ، أي: خَفَى وَأَسْكَلَ، وفي (س) و(ل) و(ظ): «أَبْهَمَا».

٨٦٠ - معنى البيت: أن أباأسامة حماد بن أسامة سمي الكلبي محمد بن السائب حماداً.

٨٦١ - وكناه محمد بن إسحاق: بأبي النضر، وهي كنية شهيرة لابن السائب، وكناه عطيه بن سعيد العوفي بأبي سعيد، موهماً أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

قوله: «ذَكَرْ - شَهَرْ» بالبناء للفاعل كما نص عليه السيوطي، وكما هو في الأصول المعتمدة. انظر: شرح السيوطي ص ٣١٥.

٨٦٢ - «أَوْ لَقَبَا» كما في الأصول، وفي (ح): «وَلَقَبَا».

٨٦٣ أَوْ مِنْدَلٍ: شَهْرٌ، وَكَسْرًا نَصُّوا
فِي الْمِيمِ أَوْ أَيِّدِيْ مَعِيدٍ حَفْصٌ

الأسمااء والكتف

الشَّيْخُ ذَالِتِسْعٍ، أَوْ كَسْرِ قَسْمٍ
خَوَافِيْ بِلَالٍ، أَوْ قَدْ زَادَا
أَبَا مُحَمَّدَ بَخْلَفَ فَاقْطُنٍ
خَوَافِيْ شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُدْرِيَّ
خَوَافِيْ الشَّيْخِ أَبِيْ مُحَمَّدٍ
وَخَالِدٍ كُنْيَيْ لِلْتَّغْدِيدِ
أَسْمَاءُهُمْ وَكَسْمُهُ، وَفِيهِمَا
وَكَسْمُهُ أَبُو الْضَّحَى لِمُسْلِمٍ

٨٦٤ وَاعْتَدَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكَتَفِ وَقَدْ قَسْمٌ
٨٦٥ مَزِاسْمُهُ كُنْيَتِهِ أَنْفَرَادًا
٨٦٦ خَوَافِيْ بِكْرِيْ بَنْ حَمْرَ قَدْ كُنْيَيْ
٨٦٧ وَالثَّانِيْ: مَنْ يُكَنِّي وَلَا إِسْمَانْدِرِيَّ
٨٦٨ شُمْ كُنْيَ الْأَلْقَابِ وَالْمَعْدَدِ
٨٦٩ وَابْنُ حُبْرَجِيْ يَا بِيْ الْوَلِيدِ
٨٧٠ ثُمَّ ذُو وَالْخُلُفَ كُنْفَ وَسَلَمًا
٨٧١ وَعَكْسُهُ، وَذُو اسْتِهَارِ سُمْ

٨٦٧ - «نَدْرِي» في (ل): «يَدْرِي». «تَخْوُ» بالضم كما في الأصل (ظ)، وفي (س) و(جب) بالفتح.

٨٦٨ - «أَبِي الشَّيْخ»: هو الحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، ويكنى أيضاً أبي محمد، توفي سنة (٣٦٩هـ) صاحب المصنفات المشهورة. انظر: تذكرة الحفاظ /٢ . ٩٤٥.

٨٦٩ - «كُنْيَ» بالتحقيق كما في الأصل (ح) و(جب) وفي (س) و(ظ) بالتشديد. ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٠٨، وزكريا في فتح الباقي ٢/٢٤٣.

٨٧٠ - «وَفِيهِمَا» يعني: في الأسماء والكتفي اختلاف، فكلاهما مختلف فيه؛ مثل سفينة مولى النبي ﷺ. اختلف في اسمه وكتفيه على أقوال عده.

٨٧١ - «وَعَكْسُهُ أَبُو الْضَّحَى» هكذا في الأصول، وفي (جب): «وَالْعَكْسُ كَأَبِي» وأشار زكريا في فتح الباقي ٢/٢٤٥ أنه في نسخة.

و«أَبُو الْضَّحَى»: هو مسلم بن صبيح الهمدانى الكوفى العطار (١٠٠هـ). وفي شرح السيوطي ص ٣١٩ (مسلم بن يسار)، وهو خلاف ما صرخ به ابن الصلاح والعرaci والسعدي.

الألقاب

الواحد أثنيَنَ الَّذِي مِنْهَا عَطَلَ
ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ، وَلَئِنْ
وَرِبَّمَا كَارَ لِيَعْصِي سَبِيلَ
وَصَارَ لِخِ حَبْرَةَ الْمُشْتَهِرِ

- ٨٧٢ وَانْتَ يَا لَقَابِ فَرِيعَةَ جَعَلَ
٨٧٣ نَحْوُ الْصَّبِيفِ أَيْ: جِسْمِهِ، وَمَنْ
٨٧٤ يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلْقَبُ
٨٧٥ كَعْنَلِيٌّ: مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ

المؤتلف والمختلف

خَطَّاً، وَلَكِنْ لَفْظُهُ خُتَّافٌ
لَا إِنْ سَلَامُ الْحَبْرِ، وَالْمُعْتَزِي
وَهُوَ الْأَصْحَى فِي أَيِّ الْبِيَكِنِيِّ
وَالْأَشْهَرُ التَّسْدِيدُ فِيهِ قَاتِلَمَّ
أَوْزِدَهُهَاءُ فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَفَ
كَذَلِكَ جَدُّ السَّيِّدِيَّ وَالنَّسِيفِيِّ

- ٨٧٦ وَانْتَ يَا صُورَتُهُ مُؤْتَلِفُ
٨٧٧ نَحْوُ سَلَامٍ كَلَهُ قَتَّلِ
٨٧٨ أَبَا تَعَلِيٍّ فَهُوَ خَفُّ الْجَدِّ
٨٧٩ وَابْنَ أَبِي الْحَقَّيْقِ وَابْنَ مَشَكَّمَ
٨٨٠ وَابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ خَفِ
٨٨١ قَلْتُ: وَلِلْحَبْرِ بْنَ أَخْتِ حَقِيفِ

٨٧٣ - قال عبد الغني الأزدي: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حدته».

انظر: علوم الحديث ص ٥٨٣، وفتح المغيث للسخاوي ٤/٢١٧.

٨٧٧ - «سلام» في الشطر الأول والثاني وضع عليهما في (جب) كلامه «خف» يعني أنه بلا مخففة وهو كذلك في الأصول.
«الحبر» كتب عليها في الأصل و(جب) «معاً» يجوز فيها الوجهان، وهو كذلك عند أهل اللغة.

٨٧٩ - «وابن» بالفتح في الأصل و(ح)، وفي (ظ) بالكسر، وفي (س) بالوجهين، وقد حكى السخاوي عن شيخه ابن حجر بأن «ابن أبي الحقيق» من اختلف فيه. قال: «وعلى هذا فيصح فيه الجر أيضاً». وانظر: فتح المغيث ٤/٢٣٠.

وَفِي حُرَاسَةِ كَرِيزْ كَبِيرٍ
وَافْتَحْ فِي الْأَنْصَارِ بِرَاحَارَمٌ
فِي كُوفَّةِ، وَالشَّيْنُ وَالْيَمَانَ عَلَيْهَا
أَبَا عَبِيْدَةَ يَقْتُلُهُ، وَالْكُفُّرُ
إِلَّا أَبْنُ ذَكْوَانَ وَعِسْلُ فَوْمَلُ
وَغَزِيرُهُ فَالنُّونُ وَالْأَعْجَامُ
سِوَاهُ ضَمَّاً وَهُمْ مُسْقُرُونَ
وَمَا سَوَى ذَيْنِ فَمِسْوَرُ حُكَيْ
هَارُونَ وَالْفَيْرُجِيْمِ يَأْتِي
عَلِيَّ وَمُسْلِمًا كَذَاهِيَّا طَأْ
يَكْسِرُ لَامَهُ كَاصِلَهُ لَهَنْ
بَشَّارًا آفِرِهُ أَبَ بُنْدَارِهِمَّا
وَابْنُ سَلَامَةِ وَيَالْيَا قَبْلُ جَمْ

- ٨٨٢ سَيْنَ أَبْيَضَ ابْنِ سَعَادَةَ أَكْسِرٍ
٨٨٣ وَفِي قَرَبَيْشِ أَبَدَ حِزَامٌ
٨٨٤ فِي الشَّامِ عَنْسَيْ شُونُونِ، وَبِيَا
٨٨٥ فِي بَصَرَةِ وَمَا هُمْ مَزِانُهُنَّ
٨٨٦ فِي السَّفَرِ يَأْلَفُهُنَّ وَمَا هُمْ عَسَلٌ
٨٨٧ وَالْعَاصِمِيَّ بْنُ عَلَيْهِ شَامٌ
٨٨٨ وَزَوْجُهُ مَسْرُوقٌ قَمِيرٌ، صَغَرُوا
٨٨٩ ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَكِيدِ الْمُلَكِ
٩٠ وَوَصَفُوا الْحَالَ فِي الرَّوَاهَةِ
٩١ وَوَصَفُوا حَنَاطًا وَخَبَاءَ طَا
٩٢ وَالشَّائِيَّ افْتَحَهُ فِي الْأَنْصَارِ، وَمَنْ
٩٣ وَمِنْ هُنَائِكَ الْأَلَاءِ وَهُمْ
٩٤ وَهُنَادِسَيَّارِيَّ: أَبُو الْحَكَمِ

٨٨٤ - إزاء البيت في الأصل علامة بلاغ للقراءة والمقابلة.

٨٨٥ - «عَبِيْدَة» كذا في الأصل (ظ) غير مصروف، وفي (ل): «عَبِيْدَة» بالصرف، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٤١.

٨٨٦ - «ابْنُ ذَكْوَانَ» في الأصل بالضم، وفي (س) (و) (ح) (ظ) بالفتح.

٨٨٨ - قَبِيرُ بُنْتُ عَمْرُو، زوجة مسروق الكوفية، وهي ثقة تروي عن عائشة.

٨٩٢ - في الأصل عند نهاية البيت علامة بلاغ القراءة.

٨٩٣ - «وَلَهُمَا» الضمير يعود إلى البخاري ومسلم.

وَابْنُ عَبِيدِ اللَّهِ وَابْنُ حِجَنَ
فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمُونَ
وَالنُّونُ فِي ابْنِ قَطَنْسَرٍ
وَابْنُ حَفِيداً الْأَشْعَرِيُّ بْرَيْدُ
ابْنِ الْبِرِينْدِ فَالْأَمِيرُ كَسَرَةُ
بَرَاءُهُ أَشْدُودُ، وَبَحِيمُ جَارِيَةُ
يَزِيدَ، قُلْتُ: وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
سَمْرُونَ، فَجَدُّذَا وَذَا سِيَانَ
وَالْدِرِبِيَّ حِرَاشُهُ أَهْمِيلٌ

- ٨٩٥ وَابْنُ سَعِيدٍ بُشْرٌ مِثْلُ الْمَازِفِ
٨٩٦ وَفِيهِ حُلْفُ، وَبُشِيرًا أَسْجِمُ
٨٩٧ يَسِيرًا بْنُ عَمْرٍ وَأَسْيَرُ
٨٩٨ جَدُّ عَلَيْهِ بْنُ هَاشِمٍ بَرِيدُ
٨٩٩ وَلَهُمَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَرْمَةُ
٩٠٠ ذُوكُثَيَّةُ مَعْشَرٍ، وَالْعَالِيَةُ
٩٠١ ابْنُ قُدَامَةٍ، كَذَاكَ وَالْدِ
٩٠٢ ابْنُ الْعَلَاءَ، وَابْنُ عَائِدٍ سَفِيَانٌ
٩٠٣ مُحَمَّدٌ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلُ

٨٩٥ - «بُشْر» بغير تنوين للضرورة كما في فتح المغيث للسخاوي ٤/٢٥٢.
«وَابْنُ عَبِيدِ اللَّهِ وَابْنُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (س) و(ظ) بالضم، وفي
(جب) بالفتح لـكليهما.

٨٩٧ - يُسَيْرُ: هو ابن عمرو، وقيل: ابن جابر، قيل: أصله أسيير فسهلت الهمزة، وله رؤية،
مات سنة ٨٥هـ. التقريب لابن حجر (٧٨٠٨).

وَقَطْنُونُ: أبوه نُسَيْرٌ - مُصْغَرًا - أبو عَبَادِ الْبَصْرِيُّ، الْعَبْرِيُّ. انظر: التقريب (٥٥٥٦).

٨٩٩ - «الْبِرِينْدِ» كذا ضبطه ابن ماكولا في الإكمال ١/٢٥٢. وانظر: توضيح المشتبه لابن
ناصر الدين ٩/٢٣١.

٩٠٠ - يعني: أبو معشر: يوسف بن يزيد، وأبو العالية: زياد بن فيروز، كل منهما يسمى:
بَرَاءَ، ومن عداهما فالتحقيق.

٩٠١ - «قُدَامَةُ» في الأصل (ظ) بالفتح، وفي (س) بالكسر مع التنوين، وهو في الأصل
أيضاً لكنه باهت، وقد نص السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٥٨ على أنه بالصرف
للضرورة.

٩٠٣ - «مُحَمَّدٌ بْنُ خَازِمٍ» بالفتح كما في الأصل (س). وفي (ظ) بالضم.
«وَالْدِ» في الأصل بفتحة لأنها معدلة عن ضمة. ووُقعت بالضم في (س) و(ح) و(ظ).

الفِسْخَةُ الْمُدَرَّجَةُ

قَدْ سُلِقْتُ، وَابْنُ حُدَيْرٍ سِدَّةٌ
وَافْتَهَ أَبَا حَصَينَ أَيْ: سُعْدَاتٌ
وَلَدَهُ، وَابْنُ هَلَالٍ، وَاسْرَتْ
وَمَنْ رَحِيْ سَعْدًا فَنَالَ بُوسًا
وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُتْبَةٌ كَاتْ
أَبَا زِيَادٍ بِخَلَافٍ حُكَيْمًا
كَذَانُزَيْفُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْثَرَ
وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمَ كَبِيرَ
بِوَلَدِ التَّعَابِنَ، وَابْنِ يُونُسَ
وَأَخْرَى يَعْبُدُ الْخَالِقَ بْنِ سَلَمَةَ
وَابْنُ حُمَيْدٍ، وَوَلَدُ سُفْيَانَ

- ٩٠٤ كَذَانُ حَرِيزُ الرَّجَبِيُّ، وَكُتْبَةٌ
٩٠٥ حُضَيْنٌ أَعْمَمُهُ أَبُو سَاسَاتَةٍ
٩٠٦ كَذَانُ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ
٩٠٧ ابْنُ عَطِيلَةَ مَسَحَ ابْنِ مُوسَى
٩٠٨ خُبَيْبَةَ أَعْمَمٍ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
٩٠٩ لَابْنِ التَّرْبَيْنِ، وَرِيَاحَ الْكَسْرِيَّةِ
٩١٠ وَاضْمُونُ حَيْكَمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
٩١١ زِيَيدُ بْنُ الصَّلَتِ وَاضْمُونُ وَاسْرَتْ
٩١٢ وَابْنُ أَيْهَ سُرَيْجٌ أَحْدَاثَسَةٍ
٩١٣ سَعْدٌ مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ
٩١٤ قَالِدُ سَعْدَ كَامِرَ كَذَانَ السَّلَمَيْنِ

= «جِرَاشُ» بالضم كما في الأصول، وفي (ظ) بالجر.

«أَهْمِيلُ» بالقطع كما في الأصل (ظ)، وبغير همز كما في (س) ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٦٠ / ٤.

٩٠٤ - (وَكُتْبَةُ) يعني: أبو حَرِيز - بالباء - عبد الله بن الحسين البصري، له رواية معلقة في البخاري ٣١٨ / ٥ عقب رقم (٢٦٥٠).

٩٠٥ - (حُضَيْنٌ) في (ظ) بالجر.

٩٠٦ - (وابْنُ هَلَالٍ) بالضم كما في الأصل (ح) (ظ)، وفي (س) (جب): «وابْنُ هَلَالٍ» بالفتح.

٩١٠ - (قَدْ) أي: حسب، أي: ليس فيه إلا ضم أوله فقط.

٩١١ - (زِيَيدُ) في الأصل (جب) كتب فوقه «معاً» يعني جواز الوجهين الضم والكسر، وفي باقي النسخ بالضم فقط.

٩١٢ - (سَلَمَةُ) في نهاية البيت بفتح اللام في الأصول ما عَدَ (س) فهي بالكسر.

لَكِنْ عَبِيدُهُمْ سَيِّدَهُمْ مُصَعَّرٌ
وَأَضْمُمُهُمْ أَبَا قَيْسٍ سَبَادًا أَفْرِدٌ
كُلُّ، وَبَعْضٌ يَا السُّكُونِ قَيْدَهُ
كَذَا أَبُو يَحْيَىٰ، وَقَافُ وَاقِدٌ
قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ، وَالرَّافِعَ جَعْلَىٰ
وَابْنَ هَشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ اسْبَنَ
وَمَالِكَ بْنَ الْوَسِّ نَصْرِيًّا يَسِيرَهُ
وَفِي الْجَهْرِيِّ صَمُّ حِيمٍ يَأْتِي
يَحْيَىٰ بْنُ يَشِيرِ الْجَهْرِيِّ فَتَحَمَّلَ
فَاخْتَلَفُوا وَاحْكَارُتُمْ لَهُمَا
هَمْدَانٌ، وَهُوَ مُطْلَقاً قِدْمًا عَلَبَ

٩١٥ كُلُّهُمْ سَيِّدَهُمْ مُكَبَّرٌ
٩١٦ وَافْتَهَ عَبَادَةَ أَبَا حُمَدَ
٩١٧ وَعَامِرَ بَجَالَةَ بُنْ سَبَدَهُ
٩١٨ سَقِيلَ الْقَبِيلُ وَابْنُ خَالِدٍ
٩١٩ لَهُمْ، كَذَا الْأَيَّلِيُّ لَا الْأَيَّلُ
٩٢٠ بَزَارًا اسْبُّ ابْنَ صَبَّاحِ حَسَنٍ،
٩٢١ يَا لِنُونَ سَكَلِمًا، وَعَبْدَ الْوَاحِدَ
٩٢٢ وَالْقَوْزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلَتِ
٩٢٣ فِي الْقَنِينِ: عَبَاسٍ، سَعِيدٍ، وَجِيَّا
٩٢٤ وَاسْبُ حَزَامِيًّا سَوَى مَنْ أَبْهَاهَا
٩٢٥ وَسَعْدُ الْجَارِيُّ فَقَطْ. وَفِي النَّسْبِ

المُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

مَا لَفْظُهُ وَخَطْهُ مُتَّفِقُ

وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ

٩١٦ - «عَبَادَة» في الأصول بدون تنوين، ونص السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٧٢ على أنه «عَبَادَة» بالتنوين للضرورة.

وفي نهاية نسخة الرباط نقل أبياتاً للشيخ أحمد بن القاضي المكناسي (١٠٢٥) نظم فيها ما يتعلق بهذا البيت، وهي:

وَعَيْنُ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ ضُمَّهَا
وَقَدْ أَتَى أَيْضًا بِعَيْنِ تُكْسَرٍ
رَيْعَةً تَجْلُ عِبَادٍ يُذْكُرُ
وَكُلُّ مَنْ يَقْرِي عَبَادَ شَهْرٌ

عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَحَقِّقْ مَا ذُكِرَ

٩٢٥ - إزاء البيت في (س) من اليسار علامة بلاغ السماع.

٩٢٧ **لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ**
وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ
وَهُمُ الْجَوْفِيُّونَ أَبُو عِمَّارَانَ
كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ سَبِيلِ اللَّهِ
شِمَّ أَبُو بَكْرِيُّبُ سَيِّدَكِشِّ هُنْمُ
وَصَاحِبُ أَرْبَعَةِ كَعَّاهِمُ
وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُ وَيُشَكِّلُ
فَإِنْ يَكُونُ إِنْ حَرَبٌ أَوْ عَارِمٌ فَتَذَكَّرُ
سَرِّ التَّبُوذِكِيِّ أَوْ عَفَّانِ
وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنِيفِيِّ

٩٣٠ - «ذُوا اشتِباء» كما في النسخ المعتمدة، لكن في هامش الأصل كتب: «بيان: ذوا» بفتحة فوق الذال، فيكون مشى، لكن الوزن لا يسمح بذلك. والبيت استدركه الناشر في هامش الأصل.

٩٣٤ - «يَكُ» بحذف النون للضرورة كما في النسخ الأربع ما عدا الأصل؛ فقيه «يُكُنْ» - بنون لم يُقيِّدَها بـشَيْءٍ، للدلالة على أنها لا تلفظ في القراءة - وعليه فالوزن يصح بإثباتها أيضاً.

٩٣٥ - «الثاني» يعني حماد بن سلمة؛ وألحق المزي بهؤلاء الثلاثة: (التبوذكي، وعفان، وحجاج بن منهال) هدبة بن خالد، ونظمه البرهان الحلبي فقال:

كَذَا إِذَا أَظْلَقَهُ هَدَابُ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا يُرَتَّابُ

انظر: فتح المغيث للساخاوي ٣٠٦/٤.

٩٣٦ - «أَوْ بِالْيَا صِفِّ» أي: إنك تميز المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة بزيادة الباء فيه، فتقول: حَنِيفِي، قال السيوطي: وإن كان أكثر النحاة يمنعون ذلك، فقد جوزه أبو بكر بن الأنباري.

تَلْخِيصُ الْمُشَابِهِ

مَرْكَبٌ مُتَقْوِيُّ الْفَظَيْفِ

أَوْ عَكْسِهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَفَا

وَابْنِ نَعِيَّتٍ وَحَنَانَ الْأَسْدِيِّ

٩٣٧ وَهُمْ قِسْمٌ مِنَ التَّوَاعِنِ

٩٣٨ فِي الْإِسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا

٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ، نَحْوَهُ مُوسَى بْنِ عَلَيْهِ،

الْمُشَتَّهُ الْمَقْلُوبُ

صَنَفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ

وَكَابِنُ الْأَسْوَدِ يَزِيدُ اشْنَاكِنِ

٩٤٠ وَهُمُ الْمُشَتَّهُ الْمَقْلُوبُ

٩٤١ كَابِنُ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّافِ

مَنْسَبُ إِلَى شَيْرَاءِ

إِمَّا لِأَمْرٍ هَبَّبَنِي سَفْرًا

كَابِنُ حُبَّنْجَ وَحَمَاعَاتٍ، وَقَدْ

فَلَيْسَ لِأَسْوَدِ أَصْلًا يَابِنِ

٩٤٢ وَسَبُوا إِلَى سَوَى الْأَبَاءِ

٩٤٣ وَجَدَهُ تَهْوَابِنْ مُتْنَيَّةِ، وَجَدُّ

٩٤٤ يُنْسِبُ كَامِقَدَادِيَّالْبَّاتِيِّ

٩٣٨ - «عَكْسِهُ» بالضم كما في الأصول، وفي (ح) بالكسر، وعليها تصحيح.

٩٣٩ - كتاب الخطيب سماه: «تلخيص المشابه في الرسم، وحماية ما أشكّل منه عن بوادر التصحيف والوهم» وقد طبع بتحقيق: سكينة الشهابي.

٩٤٢ - «بني عفراء» وهم: معاذ، وموعد، وعوف أو عوف، واسم أبيهم: الحارث بن رفاعة بن الحارث، من بني النجار. انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٢٩/٤.

٩٤٣ - مثال النسبة للجملة بـ: يعلى بن متّية، وهو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي الصحابي الجليل. و«متّية» قيل: جدته أم أبيه، وقيل: هي أمّه. وهذا الذي رجحه المزي وابن حجر.

انظر: علوم الحديث ص ٦٣١، وشرح التبصرة للعرافي ص ٤٣٩، وفتح المغيث للسخاوي ٣٣٣/٤.

ومثال الجد: الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير المكي، يعرف بـجده «ابن جرير».

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

٩٤٥ نَزَلَ بَدْرًا: عُقْبَةُ بْنُ كَمْرُونَ
تَيْمًا، وَخَالِدُ بْنُ حَذَّافَعَ جَعَلَ
مَحْلِسَ عَكْبَدَ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمْ

٩٤٥ وَنَسَبُوا لِعَكْبَدِي
كَذَلِكَ التَّيْمِي سِلَمانَ نَزَلَ
٩٤٦ ٩٤٧ جُلُوسَهُ، وَمَقْسُمَ لَمَّا زِمْ

المبهمات

٩٤٨ كَامِرَةٌ فِي الْحَيْضِ، وَهِيَ أَسْمَاءٌ
رَاقِيَّةٌ سَعِيدٌ الْحُذَرِيَّ
سَمَّتِهِ رَوْجَتِهِ ابْنَاءُهُ

٩٤٨ وَمُبْهِمٌ الرُّوَاةِ مَا كَمْ يُسَمِّي
٩٤٩ وَمَنْ رَقَسَّى دَلَالَ الْحَجَّ
٩٥٠ وَمِنْهُ تَحْوُلُ: ابْنُ فُلَانٍ سَمِّيَ

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفَيَاتِ

٩٥١ ذُووَهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَ

٩٥١ وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا

٩٤٥ - «عُقْبَةُ بْنِ» بكسر النون كما في الأصل، وفي (ح) بفتحها، وفي (ظ): «عُقْبَةُ بْنُ» بالضم.

٩٤٨ - يشير إلى أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض؛ فقال ﷺ: «خذني فرصةً من مسليك»، فالمرأة التي سالت هي أسماء بنت شكل، وقيل: بنت يزيد بن السكن. والحديث في البخاري ١/٣١٤، ٥٣٧، ٢٣٨/٢ (٧٤٦ - ٧٤٧).

٩٤٩ - «أَبِي سَعِيدٍ» كما في الأصول بالجر، وفي (ظ): «أَبُو» بالضم. وأفاد السخاوي في فتح المغيث ٤/٣٥٣ أنه وقع في بعض النسخ قال: وهو أظهر، وإن اختلف الرؤي فيه فهو جائز، كما أشار زكرياء الأنصاري في فتح الباقي ٢/٣٠٠ أنه في نسخة.

والحديث في البخاري ٩/٦٨، ٤٠٩/٧ (٥٦٩٧)، ٥٠٠٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفَاتَ الناظم أَنْ يذكر مَنْ صَفَّ فِي هَذَا النَّوْعِ، وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ الْخَطِيبُ «الْأَسْمَاءُ الْمُبَهَّمَةُ فِي الْأَنْبَاءِ الْمُحَكَّمَةُ»، وَعَبَدَ الْغَنِيُّ الْأَزْدِيُّ - وَكَلَاهُما طُبعُ - وَالْقَطْبُ الْقَسْطَلَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَابْنُ النَّاظِمِ أَبُو زَرْعَةَ فِي «الْمُسْتَفَادُ مِنْ مَبَهَّمَاتِ الْمَقْتَنِ وَالْإِسْنَادِ» طَبَعُ.

٩٥٠ - «ابْنُ فُلَانٍ» بالضم في الأصل، وفي (جب) و(ح) و(ظ) بالجر، وهو أظهر.

كَذَا عَلِيُّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
وَفِي رَبِيعِ قَدْ قَضَى يَقِينًا
عَامَ تَلَاقِتَ عَشْرَةَ الْتَّلَاقِ الرِّضا
وَخَمْسَةَ بَعْدَ تَلَاقِي شَكَرَز
فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الْشَّقَاءِ الْأَزْلِيِّ
سَنَةَ سِتٍّ وَتَلَاقِتَ مَعًا
سَعْدٌ، وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَضَى
عَامَ اثْتَيْنِ وَتَلَاقِتَ تَفِيفٌ
عَامَ ثَانِيَنِ عَشْرَةَ مُحَقَّقَةٍ
عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةَ تَقْوُمٍ
سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِينَ خَلَتْ
كَاسْتُوا، وَمَا لِغَيْرِهِمْ يُعْرَفُ دَا
مَعَ أَبِنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يَعْزِي

- ٩٥٢ فَاسْتَكَمَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ
٩٥٣ ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّتِّينَ
٩٥٤ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقِبْلًا
٩٥٥ وَلِثَلَاثَةِ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمُرٌ
٩٥٦ عَادِيَعُثَانَ، كَذَاكَ بِعَلِيٍّ
٩٥٧ وَطَلْحَةُ مَعَ الزُّبَيرِ جُمِيعًا
٩٥٨ وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى
٩٥٩ سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ حَمِيسِينَ، وَفِي
٩٦٠ قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ
٩٦١ وَعَاشَ حَسَانٌ كَذَا حَكِيمٌ
٩٦٢ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ قَمَ حَضَرَتْ
٩٦٣ وَفَوْقَ حَسَانٍ تَلَاثَةٌ، كَذَا
٩٦٤ قُلْتُ: حُوَيْطَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزَّى

٩٥٣ - «قضى» بمعنى مات، وهو فعل قاصر غير متعدّ.

٩٥٤ - «إِحْدَى عَشْرَةَ» أصله مبني على الفتح، لكنه أعرية ونونه للضرورة.

٩٥٦ - ذُو الشَّقَاءِ الْأَزْلِيِّ: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والناظم يشير إلى الحديث الذي رواه أحمد ٢٦٣/٤، والنسياني في الكبرى (٨٥٣٨)، وأبو يعلى (٤٨٥) والطبراني في الكبير (٧٣١١)، عن عمار في قاتل علي عليه السلام.

٩٦٠ - والأمين: هو أبو عيادة عامر بن عبد الله بن الجراح، أمين هذه الأمة.

٩٦١ - في هامش (جـ) من اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة المقتول منها حسب الجهد والطاقة».

٩٦٤ - «قلت: حُويطَبُ» وفي هامش الأصل مقابلة: «بيان: حويطَبُ بن».

كُلَّ إِلَكَ وَصِفَ حَكِيمٍ فَاجْهُلْ
 كَذَالِكَ فِي الْمُعْرِيْنَ ذُكِرُوا
 مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْبِ عُدَا
 وَفَاهُ مَالِكٌ، وَفِي الْخَمْسِينَا
 وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْبَتِينَ مَضَى
 أَحَمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا
 سِتٌّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتُنَكَ رَدَى
 مِنْ بَعْدِ قَرْبَتِينَ وَسِتِّينَ ذَهَبَ
 دَاؤَدَ، ثُمَّ التَّرْمِيُّ يَعْقُبُ
 رَابِعَ قَرْبَتِ لِثَلَاثَ رُفِسَا
 الدَّارِقَمْلِيُّ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

- ٩٦٥ هَذَا نَمَعْ حَمْنَ وَابْنِ نَوْفَلِ
 ٩٦٦ وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةَ قَدْسُمُرْوَا
 ٩٦٧ وَقِبْصَ التَّوْرِيْتُ عَامَ إِحْدَى
 ٩٦٨ وَبَعْدُ فِي تِسْعِ تَلِهِ سَبْعِينَا
 ٩٦٩ وَمَايَةَ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى
 ٩٧٠ لِأَرْبَعَ، ثُمَّ قَضَى مَامُوتَا
 ٩٧١ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى
 ٩٧٢ وَمُسَلِّمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ
 ٩٧٣ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
 ٩٧٤ سَنَةَ تِسْعَ بَعْدَهَا، وَذُو نَسَاءٍ
 ٩٧٥ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَانِيَتَ تَسْفِينِ

= «سعيد» بالضم كما في الأصل، وفي باقي النسخ بالجر.

٩٦٥ - «خمسن وابن» كذا في الأصول وهامش نسخة (جب) وفي متن (جب) بدله: «مخرمة بن».

٩٧١ - «بخرتناك» في الأصل كتب عليه «معاً» يعني جواز الوجهين.
 «ردى» كذا في النسخ، وفي (جب): «درى» بتقديم الدال. وكتب فوقها «صحّ»،
 ومعناها: دراه المؤٹ أي: أصابة، من قولهم: درى الصيد أي: ختله. وأشار أنه
 في نسخة بدل هذا البيت:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتَّ فَادِريٍّ
 لكن السخاوي في فتح المغيث ٤٢٠ عزا البيت للبرهان الحلبي.

٩٧٤ - لم يذكر الناظم وفاة ابن ماجه، بل اقتصر على الخمسة تبعاً لابن الصلاح، وقد نظم
 وفاته البرهان الحلبي (كما في فتح المغيث للسخاوي ٤٢٥/٤) فقال:
 قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ قَبْلِ حَبْرِ تَرْمِيٍّ بِسَيَّةَ

وَبَعْدَهُ يَأْرِبَعْ عَبْدُ الْغَنِيِّ
وَلِشَمَانِ بِيَهْقِيُّ الْقَوْمِ
خَطِيبُهُمْ وَالثَّمَرِيُّ فِي سَنَةٍ

مَعْرِفَةُ الْقَاتِ وَالضُّفَّاكِ

فَإِتَّهُ الْمَرْقَادُ لِلتَّفْصِيلِ
مِنْ غَرَضٍ، فَإِنْجَرْجَحَ أَيُّ خَطَرٍ
أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ
مِنْ كَوْنِ خَصِيمِيُّ الْمُصْطَفَى لِذَمِّ ادْبُّ
كَالنَّسَئِيُّ فِي أَحْمَدَبْنِ صَالِحِ
عَطَى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُحْرِجُ

مَعْرِفَةُ مَرَاخِتَلَطِ مِنَ الْقَاتِ

فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ أَبْهَمَ سَقْطُ

٩٧٦ خَامِسٌ قَرِنٌ شَامَ خَمْسَةٌ فَيْنِي

٩٧٧ فِي الْثَّلَاثِتَ أَبُونَعَمِيْمِ

٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةٍ

٩٧٩ وَاعْتَ بِعِلْمِ الْجَرْجِ وَالْتَّعَدِيلِ

٩٨٠ بَيْنَ الصَّحِيفَ وَالسَّقِيمِ وَاحْذَرِ

٩٨١ وَمَعَ ذَلِكَ التَّصْحُحُ حَقُّهُ، وَلَقَدْ

٩٨٢ لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءٍ لِأَحَبِّ

٩٨٣ وَرِبَّمَا رَدَ كَلَامُ الْجَارِيِّ

٩٨٤ فَرِبَّمَا كَاتَ لِجَرْجِ تَخْرِجُ

مَعْرِفَةُ مَرَاخِتَلَطِ مِنَ الْقَاتِ

٩٨٥ وَفِي الْقَاتِ مَنْ أَخِيرًا احْتَلَطُ

٩٧٦ - عبد الغني: هو ابن سعيد بن علي الأزدي المصري، أبو محمد الحافظ الإمام صاحب المؤتلف والمختلف، ومشتبه للنسبة (ط). انظر: وفيات الأعيان ١/٣٠٥.

٩٧٧ - مراد الناظم أن وفاة البيهقي لشمان بعد خمسين (٤٥٨هـ)، وتضييف إليها خمساً، فنصير (٤٦٣هـ)، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المشرق أبو بكر الخطيب، وحافظ المغرب يوسف بن عبد البر القرطبي رحمهما الله تعالى.

٩٧٩ - «المرقاة» بالفتح، وفي (ظ) بكسر الميم. وكلا الوجهين ثابت، ونص عليهما السخاوي في فتح المغيث ٤٣١/٤.

٩٨٠ - «أَيُّ خَطَرٍ» بالضم كما في الأصل (و) (ح) (و) (ظ) وبالفتح كما في (س) (ج) (ب).

٩٨٤ - «يُحْرِجُ» بالباء المهملة، وضم أوله مع فتح الراء كما في نسخة (ج) (ب) (ظ)، ونص عليه السخاوي ٤/٢٦٧، والشيخ زكياء ص ٦٦٢، وبكسير الراء أيضاً كما في (ج) (ب) (و) (ح).

وَكَانُوا حِرْيَتْ سَعِيدٍ، وَأَبْيَتْ
ثُمَّ الرَّقَاسِيَّ أَبْيَتْ قِلَادِيَّةَ
وَسَكَارِمْ مُحَمَّدَ وَالشَّقَافِيَّ
وَالرَّأْيِيَّ فِي كَامِرَنَّ سَعِيدَ وَالتوَّاَمِيَّ
وَآخِرًا حَكَوُّوْ فِي الْحَفِيدِ
مَعَ الْقَطِيْعِيَّ أَحَمَّدَ الْمَعْرُوفِ

٩٨٦ تَخَوَّعَطَاءَ وَهُوَابُ السَّائِيَّ
٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنُ أَعَيْ هَرُوبَةَ
٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السَّائِيَّ الْكُوفِيَّ
٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَّامِ بِصَنْعَا إِذْسَعِيَّ
٩٩٠ وَابْنُ عُيَيْنَيَّةَ مَعَ الْمَسْعُورِيَّ
٩٩١ ابْنُ خَزِيْمَةَ مَعَ الْغَضَرِيفِ

طبقات الرواية

بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكُمْ مُصَنَّفُ
فِيهَا، وَلَكِنْ كُمْ رَوَاعَيْ ضُعَفَا

٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ
٩٩٣ يَغْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَفَا

الْمَوَالِيُّ مِنَ الْمُلْكِ لَمَاءَ وَالرُّوَاةِ

مَوْلَى سَنَاقَةَ، وَهَذَا الْأَغْلَبُ

٩٩٤ وَرِبَاعِيَّ الْقَبِيلِ يُسَبِّبُ

٩٨٧ - «أبي إسحاق»: عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني.

«ثم ابن» بالضم كما في الأصل، وفي (ح) و(ظ) بالجر.

٩٨٩ - «والرأي» أي: الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن: فروخ المدني شيخ مالك. قوله: «زعمو» يدل على عدم ثوقه بهذا القول: وقد قال في شرحه ص ٤٧١: «ولم أر من ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح».

«والتوامي»: صالح بن أبي صالح: نبهان يعرف بمولى التوامة.

٩٩٠ - «عَيْنَيَّةَ» بفتح التاء كما في الأصل، وبكسرها مع التنوين كما في باقي النسخ المعتمدة.

«الحفيد» أي: حفيد الإمام ابن خزيمة؛ فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.

٩٩١ - «خُزِيْمَةَ» بالفتح كما في الأصل، وبالكسر مع التنوين كما في (س) و(ظ).

٩٩٢ - «تُعْرَفُ - مُصَنَّفُ» في نسخة (س) أشار أنه بدلها في نسخة أخرى: «فَاعْرَفِ» ووضع فوق «مُصَنَّفُ» «معاً» يعني جواز الكسر والضم بناءً على قراءة الشطر الأول للبيت.

وراجع: فتح المغيث ٥٠٥ / ٤.

مَالِكٌ، أَوْ مَالِكُ الْتَّيْمٌ كَالْجُعْفِيٌّ

خَوْسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

٩٩٥ أَوْ لِوَاءُ الْحِلْفِ كَالْتَّيْمِيٌّ

٩٩٦ وَرَبَّكَمَا يُشَبِّهُ مَوْلَانَا

أَوَطَابُ الرُّوَاةُ وَبِلَادُهُمْ

فَنُسِبَ الْأَعْكَثُ تَرْلُدُ وَطَابَ

فَابْدَأْ بِالْأُولَى وَبِثُمَّ حَسَّـةً

يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَيْهِ النَّاحِيَةِ

فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصْوَنَةٌ

إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

تَلَعُّ التَّبَّيِّ سَيِّدُ الْأَنَامِ^(١)

٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَسْنَابُ فِي الْبُلْدَانِ

٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا

٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرِيَّةٍ مِنْ بَلْدَةٍ

١٠٠ وَكَلَّتْ بِطَيْئَةَ الْمَيْمُونَهُ

١٠١ فَرَبَّنَا الْحَمْدُ وَالْمَشْكُورُ

١٠٢ وَأَفْضَلُ الْأَصَلَاهِ وَالسَّلَامِ



٩٩٥ - مقابل البيت من اليمين في (س) «بلغ مقابله».

الإمام مالك بن أنس ينسب إلىبني تيم؛ لكون جده مالك بن أنس كان عريفاً لطلحة بن عبد الله التيمي، و«الجعفي» أي: البخاري، لكون جده المغيرة، أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي. انظر: شرح السيوطي ص ٣٦٣، والساخاوي ٤/٥٠٨.

١٠٠ - «وَكَمْلَتْ» في الأصل كتب عليها الناسخ «معاً» علامة على جواز الوجهين.

(١) انظر: وصف الأصول المعتمدة فيما تقدم لتعرف أسماء الناسخين وتاريخ النسخ ونحو ذلك.

بـلـغـتـ مـقـاـبـلـةـ
قـلـعـةـ عـلـىـ المـصـنـفـ

وَكَثِيرًا الْفَقِيرُ إِلَيْ رَحْمَةِ رَبِّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَلَىٰ الشَّهِيرِ بِالْكُفْتِيِّ اللَّوْمَ اغْفَرْ لَهُ وَلِلْمُسَاعِدِينَ^(١)



وَكَثِيرًا الْفَقِيرُ إِلَيْ رَحْمَةِ رَبِّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَلَىٰ الشَّهِيرِ بِالْكُفْتِيِّ اللَّوْمَ اغْفَرْ لَهُ وَلِلْمُسَاعِدِينَ

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي الكفتى الدمشقى، قال الغزى: «العالم الفاضل المتغنى شمس الدين أبو عبد الله الشهير بالكفتى، اشتغل وهو، وألف وحضر عنده مشايخ بلده، وظهرت فضائله، وبرع سيما في اللغة والعربيه؛ فله فيما اليه يضيف، مع مشاركة في الفقه والأصول وغيرها، وسمع الحديث وصنف كتاباً نفيساً صغيراً سماه «مختصر فقه اللغة»، وهو عندى بخطه، وفيه فوائد جمة تشهد له بالاطلاع والفضل. وكان نزيهَا خفيف الروح. مات رحمه الله على طاعون سنة (٨١٤هـ). انظر: بهجة الناظرين للغزى ص ٩٠، ومعجم المؤلفين ٣/٥١١.

الْحَسْدُ لِلّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى
 امَانٌ فَقَدْ عَزَّزَ عَلَى حَمَّعَ النَّبِيِّ وَالنَّكَرِهِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ كُلَّا الْمَا مِنْ
 الْعِلْمِ حِلٌّ لِلْعَصْرِ بِالْاسْلَامِ أَيْ الْعَصْلِ عَبْدُ الْحَمَّارِيَّ مُعَدُّ اللَّهُ حَمَدَ رَجُع
 وَيَسْعَى سَعْيَهُ حَتَّى يَأْتِي أَنْتَ الْبَارِعُ الْمَكْتُولُ الْوَضْرُ الْمُغَيْرُ جَاهِلُ الْمَرْتَنْ مُخْرِجُ
 الظَّاهِرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَلْزُونِ الْبَابِيُّ عَرْضَاءُ حَرْبِهِ إِجَارَيْ فِيَانَةُ الْغَرْدَ
 وَتَوْسِعُ فِي أَبْرَارِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ فِي التَّرْكَدَ وَفَلَاحَرَتْ لَهُ ارْسَافُهُ عَوْنَانِيَّ مُجَاهِدُهُ عَلَى
 وَارْبُوَيْحَرِّهِ وَجَمِيعِ مَا هُوَ مُسْتَحْوِيُّ أَرْمَحَارَ وَلَا تَمْنَعْهُ مُنْظَرُهُ بِالْمَدَرَّ
 وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ سُعَادًا نَعْدَنَا نَتَلِيهِ وَلَا سُقْطَانًا عَلَى قَصْرِهِمُ الْعَرْضَانَ
 فَاللَّهُ يَعْلَمُ أَحْمَرَ عَلَيَّهِ الْعَرْضَانِ الْأَصْدِلُ الْمَهْرَاجُ حَفْظُهُ مُسْهَلُ^{الْمَهْرَاجُ} الْعَرْضَانِ
 وَالْمَهْدَدُكَلَّا وَالصَّاهُ الْمَلَامُ عَلَى سَهَامِهِ حَمَدُ عَلَى الرَّوْحَةِ وَ حَسَاسَتَهُ



إِجَازَةُ الْحَافِظِ إِبْنِ حَجَرِ الْأَفْيَةِ مَالِكِ الْأَصْدِلِ جَاهِلِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ التَّابِعِيِّ

الاصناف والكتابات

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (١٤١٧هـ)، ت: عادل بن سعد وصاحبها، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (١٤٥٢هـ)، ت: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٥هـ.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي (ت١٣٩هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأعلام: قاموس لأشهر العلماء والمستشارين والمستعربين، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وَهْب (٧٠٢هـ)، ت: عامر حسن صبّري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- أقصى الأمل والسؤال في معرفة أنواع حديث الرسول، للخوئي، محمد بن أحمد الدمشقي (ت٦٩٣هـ)، نسخة أبي العباس المرسي بالإسكندرية، مصورة في الجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، أبي نصر، علي بن هبة الله العجلبي (٤٧٥هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط١، ١٣٨١هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السمعاء، للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ.
- إحياء الغمر ببناء العمر، للحافظ ابن حجر، ت: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.

الصائر والصادع

- الأنساب، للسماعاني، أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي (٥٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الباحث عن علل الطعن في الحارث، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري (ت١٤١٨هـ)، مطبعة الشرق، القاهرة.
- البايث الحيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للسيوطى، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، ت: أنيس طاهر، وعبد البارى الأنصارى، رسالتان جامعتان مقدمتان للجامعة الإسلامية.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٤١٥هـ.
- التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراجم، دون تاريخ.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (٤٠٣هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخاجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحرير التقريب، لابن حجر، تأليف بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للزمي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، وبها مسه: «النكت الظراف» لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- تدريب الرواوى شرح تقريب النواوى، للسيوطى (٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفارياوى، دار طيبة، الرياض، ط٥، ١٤٢٢هـ.

- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- و ت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
- التلخيص العبير، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم يمانى، دار المعرفة، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣ هـ)، ت: سعيد أعراب وأخرين، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط١، ١٤٠٠ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للزمي، يوسف بن الزكي (٧٥٢ هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٧ هـ.
- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسى (٨٤٢ هـ)، ت: محمد نعيم العرقُوسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
- الثقات، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان التميمي (٣٥٤ هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٣ هـ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، لصالح بن حامد الرفاعي، دار الخضيري، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٨ هـ.
- الشمر الدانى إلى المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٨ هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، ١٣٩٨ هـ، دار البيان، دمشق.
- الجامع الصحيح المسند للبخاري = فتح الباري.
- الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (٢٧٩ هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.
- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطى، نشر الهيئة العامة للكتاب، بالقاهرة.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧ هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٧١ هـ.
- الجوهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.

الصائر والسائل

- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد عبد الكريما، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.
- خلاصة الأثر، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- دراسة حديث (نصر الله امرأً سمع مقالتي) دراية ورواية، لشيخنا: الشيخ عبد المحسن العباد، ط١، ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطى، ت: محمد بن لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبى، ت: محمود شكور الميداني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ذيل لسان الميزان، للشريف حاتم بن عارف العونى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.
- ذيل ميزان الاعتدال، للعرقى، عبد الرحيم بن الحسين، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعى (ت٢٠٤هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ.
- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتани (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المتصر بن محمد الززمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.
- الرواية المتتكلم فيها بما لا يوجب ردهم، للذهبى، ت: محمد إبراهيم الموصلى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، محمد خليل بن علي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٨هـ.

- السنن، لأبي داود السجستاني، سليمان بن داود بن الأشعث (٢٧٥هـ)، ت: محبي الدين عبد الحميد، دار الحديث القاهرة.
- السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، هـ١٤٠٤.
- السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، ت: عادل بن عبد الموجد وصاحبـه، دار المعرفة، بيروت، ط١، هـ١٤٢٠.
- السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)، ت: فواز أحمد زمرلي وغيره، كراتشي - باكستان، وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغنى، الرياض، ط١، هـ١٤٢١.
- السنن، لسعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميمـي، الرياض، ط١، هـ١٤١٤.
- السنن الصغرى، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، ت: خليل مأمون شيخـا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، هـ١٤١٤.
- السنن الكبرى، للبيهقي، وبذيلـه: الجوهر النقي في الرد على البيهـي، لابن التركمـاني (٧٤٥هـ)، دار المعرفـة، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسين بن عبد المنعم شلبي، إشرافـ: شعـب الأرناؤـوط، مؤسـسة الرسـالة، بيـروـت، ط١، هـ١٤٢١.
- سـؤـالـاتـ ابنـ الجـنـيدـ، لـابـنـ معـينـ، تـ:ـ أـحمدـ مـحمدـ نـورـ سـيفـ، مـكتـبةـ الدـارـ،ـ المـديـنةـ المـنـورـةـ، ط١، هـ١٤٠٨ـ.
- سـؤـالـاتـ أبيـ دـاـوـدـ، لـابـنـ حـنـبلـ، تـ:ـ زـيـادـ مـحمدـ مـنـصـورـ، مـكتـبةـ الـعـلـومـ وـالـحـكـمـ،ـ المـديـنةـ المـنـورـةـ، ط١، هـ١٤١٤ـ.
- سـؤـالـاتـ البرـقـانـيـ، لـلـدارـقـطـنـيـ، تـ:ـ عـبدـ الرـحـيمـ مـحمدـ القـشـقـريـ،ـ نـشـرـ كـتـبـ خـانـهـ جـمـيلـيـ،ـ باـكـسـ坦ـ، ط١، هـ١٤٠٤ـ.
- سـؤـالـاتـ الـحاـكـمـ، لـلـدارـقـطـنـيـ، تـ:ـ مـوـفـقـ بـنـ عـبدـ الـقـادـرـ،ـ مـكتـبةـ الـمعـارـفـ،ـ الـرـياـضـ، ط١، هـ١٤٠٤ـ.
- سـؤـالـاتـ السـهـمـيـ، لـلـدارـقـطـنـيـ وـغـيرـهـ مـنـ الـمـشـاـخـ فـيـ الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ،ـ تـ:ـ مـوـفـقـ بـنـ عـبدـ الـقـادـرـ،ـ مـكتـبةـ الـمـعـارـفـ،ـ الـرـياـضـ، ط١، هـ١٤٠٤ـ.
- سـؤـالـاتـ السـلـمـيـ، لـلـدارـقـطـنـيـ، تـ:ـ سـلـيـمانـ آـشـ،ـ دـارـ الـعـلـومـ،ـ الـرـياـضـ، ط١، هـ١٤٠٨ـ.

المصادر والكتب المذكورة

- سؤالات السجزي، للحاكم، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: شعيب الأرناؤوط وأخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين أهل القرن الثالث عشر، لجعفر بن إدريس الكتاني، ت: حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، لأبي شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ)، ت: جمال عزون، مكتبة العمران العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفية العراقي، للسيوطى، ت: عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابى، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح السنة، للبغوى، محى الدين الحسين بن مسعود (٥١٠هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- شرح صحيح مسلم، للنووى، محى الدين يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، ت: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
- شرح علل الترمذى، لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ.
- صحيح الجامع الصغير، للألبانى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ.
- صحيح ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- صحيح ابن حبان = الإحسان.
- صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم.
- الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى (٤٣٠هـ) ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء، للعقيلي، أبي جعفر، محمد بن عمر بن موسى (٣٢٢هـ)، ت: حمدى السلفى، دار الصميعى، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الضعفاء والمتروكون، للنسائى، ت: بوران الضناوى، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

الصائر والسلجع

١٩٥

- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، هـ١٤٠٤.
- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، هـ١٤٠٦.
- الطبقات، للإمام مسلم بن الحجاج النسابوري (٢٦١هـ)، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط١، هـ١٤١١.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٧١هـ)، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، هـ١٣٨٣.
- العقود الالآلية في الأسانيد العوالى، للشيخ محمد أفندي عابدين، تصوير الدار العمورية.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهري (٦٤٣هـ)، ت: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، نشر دار المعارف، بمصر، ط٢، هـ١٤٠٩.
- عمل اليوم والليلة، لابن السنى، أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٢٧هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت، ط١، هـ١٤٠٧.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادى (١٣٢٩هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، هـ١٤٢١.
- الغنية، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، ت: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، ط١، هـ١٤٠٢.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، ت: محمود مغراوى، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، هـ١٤١٥.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بن محمد البحاوى ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط١، هـ١٤١٤.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، هـ١٤٢٠.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، هـ١٤٢١.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، هـ١٤٢٦.

المصادر والمراجع

- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، ت: حمدي السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ت: شيخنا الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.
- فضائل الصحابة، للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن - عمان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي، محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ.
- قطف الأزهار المنتاثرة من الأخبار المتواترة، للسيوطى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- القول المسدد في الذب عن مستند الإمام أحمد، لابن حجر، ومعه ذيله لقاضي الملك محمد صبغة الله المدارسي الهندي، إدارة ترجمان السنة، لاہور - باکستان.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزمي (٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الكشف الحيثي عن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد الحلبي (١٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، ت: شيخنا عبد العزيز بن راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد (٣١٠هـ)، ت: نظر محمد الفارابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ت: عبد الرحيم بن محمد القشري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، للهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، أبي البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠١هـ.
- الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- الآلئ المنشورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤هـ)، ت: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- مأخذ العلم، لابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المجرورين من المحدثين والضعفاء والكذابين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميمي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي، ت: عبد القدس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

- مجمع الزوائد ومتبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن عمر المديني (٥٨١هـ)، ت: عبد الكري姆 العزاوي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، المكتبة المكية، دار الكتبية القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، ت: شيخنا محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (٤٠٥هـ)، ت: الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار الحرمين بتعليقات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ط١، ١٤١٧هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦ - ١٤٢١هـ.
- مسنن البزار (البحر الزخار)، أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكبي (٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسنن الحميدي، أبي بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسنن الروياني، أبي بكر محمد بن هارون (٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو أيمن، مؤسسة قرطبة، ومكتبة الخراز، جدة، ط١، ١٤١٦هـ.
- مسنن الشاشي، أبي سعد الهيثم بن كلبي (٣٣٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مسنن الطيالسي، أبي داود سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.

المصادر والكتب المراجع

١٩٩

- مسند الشاميين، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسند علي بن الجعد، أبي الحسين الجوهرى (٢٣٠هـ)، ت: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشنر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
- المشتهر من الحديث الموضوع والضعف والبديل الصحيح، عبد المتعال محمد الجبرى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- مشكاة المصايبخ، للخطيب التبريزى، محمد بن عبد الله (بعد ٧٣٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (٢٣٥هـ)، ت: عامر العمري الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، ط١، ١٤٠١هـ.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، علي بن سلطان الهروي (١٠١٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الشامية، لابن حجر، ت: سعد بن ناصر الشري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، ط١، ١٤١٩هـ.
- المعجم، للإسماعيلي، أبي بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المعجم، لابن الأعرابى، أبي سعيد أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، ت: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- المعجم الأوسط، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- معجم الشيوخ، للصيداوي، محمد بن أحمد بن جمیع (٤٠٢هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشيوخ، للذهبى، ت: محمد الحبيب البهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

الصائر والداجن

- معجم الصحابة، للبغوي، أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (١٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد محمود الجكنى، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ.
- المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، ومكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
- المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف، محمد خير يوسف، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى، جماعة من المستشرقين بإشراف: أرنولد جان فنسنك (١٣٥٨هـ)، مكتبة بربيل ليدن، القاهرة، ١٩٣٦م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- المعجم الوسيط، الدكتور إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، المكتبة الإسلامية، استنبول.
- معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعيجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤١١هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ت: بشار عواد معروف وأخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المعرفة والتاريخ، للفسوی، أبي يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المغني في الضعفاء، للذهبی، ت: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسحاوى، ت: عبد الله بن الصديق الغمارى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المقتني في سرود الكنى، للذهبی، ت: محمد صالح مراد، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المت Hubbard من المسند، لعبد بن حميد الكشى (٢٤٩هـ)، ت: مصطفى بن العدوى، دار الأرقام، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المنتخب من العلل، للخلال، لابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)، ت: طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

- المنجم في المعجم، للسيوطى، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بن علي بويه، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ.
- الموطأ، رواية الليثى، يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، رواية أبي مصعب الزهرى (٢٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، ومحمد خليل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجدى الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناхи، المكتبة العلمية، بيروت.
- نظم الاقتراح، لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين العراقي، مخطوط مصور من مكتبة لا له لي في تركيا - إسطنبول، (٣٩٢).
- نظم الدرر السنية في السير الزكية، للحافظ زين الدين العراقي، مصور من مكتبة الحرم النبوى.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزرκشى، محمد بن عبد الله (ت٧٩٤هـ)، ت: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، ت: جمعان الزهراني، وعبد الرحمن الرشيدان؛ من رسائل علمية مقدمة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية.
- هداية الرواية إلى تخريج أحاديث المصاصب والمشكاة، لابن حجر، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى، دار ابن عفان، الدمام.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وأثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادى (١٣٣٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الوسيط في تراجم أدباء سنقسط، لأحمد الأمين الشنقيطي، ت: فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢٢هـ.

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الموضوع

٧	* تقرير فضيلة الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير
١١	* مقدمة الطبعة الثانية
١٣	* مقدمة الطبعة الأولى
١٧	- نبذة موجزة عن الحافظ العراقي
٢١	- نبذة عن الألفية
٦٠	- نبذة في الكلام على وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقيق
٧١	- صور المخطوطات
٩١	- نص الألفية محققاً
٩٣	○ أقسام الحديث
٩٤	○ أصح كتب الحديث
٩٥	○ الصحيح الزائد على الصحيحين
٩٥	○ المستخرجات
٩٧	○ مراتب الصحيح
٩٧	○ حكم الصحيحين والتعليق
٩٧	○ نقل الحديث من الكتب المعتمدة
٩٧	○ القسم الثاني: الحسن
١٠٠	○ القسم الثالث: الضعيف
١٠١	○ المرفوع
١٠١	○ المسند
١٠٢	○ المتصل والموصول
١٠٢	○ الموقوف
١٠٢	○ المقطوع
١٠٢	○ فروع
١٠٤	○ المرسل

فهرس في الموضوعات

الصفحة

الموضوع

١٠٥	○ المنقطع والمعرض
١٠٥	○ العنعة
١٠٧	○ تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف
١٠٧	○ التدليس
١٠٧	○ الشاذ
١٠٨	○ المنكر
١٠٩	○ الاعتبار والمتابعات والشاهد
١٠٩	○ زيادة الثقات
١١٠	○ الأفراد
١١١	○ المعلل
١١٢	○ المضطرب
١١٢	○ المدرج
١١٤	○ الموضوع
١١٥	○ المقلوب
١١٦	○ تبيهات
١١٧	○ معرفة من تقبل روايته ومن تُرد
١٢٢	○ مراتب التعديل
١٢٣	○ مراتب التجريح
١٢٤	○ متى يصح تحمل الحديث أو يستحب
١٢٥	○ أقسام التحمل
١٢٥	أولها: سماع لفظ الشيخ
١٢٦	الثاني: القراءة على الشيخ
١٢٨	تقريرات
١٣١	الثالث: الإجازة
١٣٦	لفظ الإجازة وشرطها
١٣٦	الرابع: المناولة
١٣٧	كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة
١٣٩	الخامس: المكاتبة
١٣٩	السادس: إعلام الشيخ
١٤٠	السابع: الوصية بالكتاب

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

٢٠٥

الصفحة

الموضوع

١٤٠	الثامن : الوجادة
١٤١	○ كتابة الحديث وضبطه
١٤٣	○ المقابلة
١٤٤	○ تخريج الساقط
١٤٤	○ التصحيح والتمريض ، وهو التضييب
١٤٥	○ الكشط والمحو والضرب
١٤٥	○ العمل في اختلاف الروايات
١٤٦	○ الإشارة بالرمز
١٤٦	○ كتابة التسميع
١٤٧	○ صفة رواية الحديث وأدائه
١٤٨	○ الرواية من الأصل
١٤٩	○ الرواية بالمعنى
١٤٩	○ الاقتصار على بعض الحديث
١٤٩	○ التسميع بقراءة اللحن والمصحف
١٥٠	○ إصلاح اللحن والخطأ
١٥١	○ اختلاف ألفاظ الشيوخ
١٥١	○ الزيادة في نسب الشيوخ
١٥٢	○ الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
١٥٢	○ تقديم المتن على السندي
١٥٢	○ إذا قال الشيخ «مثله» أو «نحوه»
١٥٣	○ إيدال الرسول بالنبي وعكسه
١٥٣	○ السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
١٥٤	○ آداب المحدث
١٥٧	○ أدب طالب الحديث
١٥٩	○ العالي والنازل
١٦٠	○ الغريب والعزيز المشهور
١٦١	○ غريب ألفاظ الحديث
١٦١	○ المسلسل
١٦٢	○ الناسخ والمنسوخ
١٦٢	○ التصحيف

فَهْرِسُ لِلْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الموضوع

١٦٣	○ مختلف الحديث
١٦٣	○ خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
١٦٤	○ معرفة الصحابة
١٦٧	○ معرفة التابعين
١٦٨	○ رواية الأكابر عن الأصغر
١٦٨	○ رواية الأقران
١٦٨	○ الإخوة والأخوات
١٦٩	○ رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
١٧٠	○ السابق واللاحق
١٧٠	○ من لم يرو عنه إلا راو واحد
١٧١	○ من ذكر بنعوت متعددة
١٧١	○ أفراد العلم
١٧٢	○ الأسماء والكتنى
١٧٣	○ الألقاب
١٧٣	○ المؤتلف والمختلف
١٧٧	○ المتفق والمفترق
١٧٩	○ تلخيص المشابه
١٧٩	○ المشتبه المقلوب
١٧٩	○ من نسب إلى غير أبيه
١٨٠	○ المنسوبون إلى خلاف الظاهر
١٨٠	○ المبهمات
١٨٠	○ تواريخ الرواية والوفيات
١٨٣	○ معرفة الثقات والضعفاء
١٨٣	○ معرفة من اختلط من الثقات
١٨٤	○ طبقات الرواية
١٨٤	○ الموالي من العلماء والرواية
١٨٥	○ أوطنان الرواية ويلدانهم
١٨٩	* المصادر والمراجع
٢٠٣	* فهرس الموضوعات

سيصدر قريباً
إن شاء الله
من سلسلة منشوراتنا

- ١ - شرح العقيدة الأصبهانية؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، تحقيق فضيلة الشيخ الدكتور محمد السعوي.
- ٢ - شرح نظم النخبة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير.
- ٣ - ألفية ابن مالك في النحو؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور سليمان العيوني.
- ٤ - القصيدة المالكية في القراءات السبع؛ لابن مالك الأندلسي (صاحب الألفية في النحو).
- ٥ - نظم الدرر السننية في السير الزكية (ألفية الحافظ العراقي في السيرة النبوية)؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني.
- ٦ - تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها دراسة أصولية، تطبيقية، مقارنة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العويد.
- ٧ - كتاب المغازي؛ لموسى بن عقبة (141هـ)، جمع ودراسة وتخرير فضيلة الدكتور محمد باقشيش أبو مالك.
- ٨ - وهج الجمر في تحريم الخمر؛ لأبي الخطاب ابن دحية، تحقيق الشيخ أنس وكاكا.



* صدر من سلسلة منشوراتنا *

- ١ - فتح المغيث بشرح أ腓ية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكري
الحضرير والشيخ الدكتور محمد الفهيد ٥/١
- ٢ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكري
عبد الله الحضرير
- ٣ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكري
الحضرير
- ٤ - أ腓ية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ
العربي الدائز الفرياطي
- ٥ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق
محمد ٣/١
- ٦ - وكل بدعة ضلاله، للشيخ محمد المتتصر الريسوبي
- ٧ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي
- ٨ - الأحكام المترتبة على الفسق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١
- ٩ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسمر
- ١٠ - الاستفانة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية بكتابه تحقيق الشيخ
الدكتور عبد الله السهلي
- ١١ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد
إسحاق كندو ٢/١
- ١٢ - التفي في باب صفات الله تعالى بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، للشيخ أرزقي سعيداني
- ١٣ - خصائص المصطفى عليه السلام بين الغلو والجفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم
- ١٤ - أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيع،
للشيخ الدكتور سليمان الديخي
- ١٥ - مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسيوطى، تحقيق الشيخ الدكتور
عبد المحسن العسمر
- ١٦ - النكث على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز بكتابه
اعتنى به الشيخ الدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان
- ١٧ - شرح السنة، للبربهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجمizeri
- ١٨ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشى
- ١٩ - مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للشيخ الدكتور
محمد الشيخ عليو
- ٢٠ - آراء ابن حجر الهبتي الاعتقادية عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، للشيخ
محمد بن عبد العزيز الشاعر
- ٢١ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع، للشيخ
محمد بن مطر الزهراني رحمه الله
- ٢٢ - إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن
للباقلاني، للشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي